

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الإصلاح

لا يُصْلَحُ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا

مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

الربا والأزمة المالية
التحرير

سفر المرأة إلى الحج والعمرة بلا محرم
صالح الدين رمضه

حماية المواهب
محمد بوسلامة

القول المبين في العشرة بين الزوجين
نجيب جلاوح

السعر: 100 دج رقم الإيداع القانوني: 3623-2006-6825-1112 ISSN:

أيُّها القراء الكرام
نرحّب بكلِّ مقالٍ علميٍّ مفيدٍ
ونسعدُ بكلِّ نقدٍ هادفٍ سديدٍ.

فمِجلة «الإصلاح»
وسيلة لنشر العلم النافع

العنوان:

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي دوزي، قطعة (01)، رقم (06) باب الزوار، الجزائر

الهاتف والفاكس: 63 94 51 (021)

المراسلات:

ص ب 640 - 16008 الجزائر

darelfadhila@maktoob.com

التوزيع:

جوال: 08 53 62 (0661)



مجلة جامعة
تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

المدير
توفيق عمروني

رئيس التحرير
عز الدين رمضان

أعضاء التحرير:
عمر الحاج مسعود
عثمان عيسى
نجيب جلواح

التصميم والإخراج الفني
دار الفضيلة للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 190].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَحَدَّثَ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَيْنَ يَدَيْهَا رُجُومٌ وَكُتُبٌ كَثِيرَةٌ وَأَنْتُمْ أَنَّتُمْ وَاللَّهُ

الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَبِّمَا﴾ [البقرة: 217].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [البقرة: 235].

﴿يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [البقرة: 239].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا،

وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

تجدون في هذا العدد...

4	التحرير	الطليعة: الربا والأزمة المالية
8	حبيب رحمانى	في رحاب القرآن: الطريقة المثلى في بيان كيف يحفظ القرآن ويتلى
13	عبد المجيد تالي	مر مشكاة السنة: تأملات في حديث لا تسبوا الأموات
21	محمد بن خدة	النوحيد الخالص: حكم طلب المسلم الدعاء من غيره
33	صالح الدين رمضة	بحوث ودراصات: سفر المرأة إلى الحج والعمرة بلا محرم
47	لزهر سنيقرة	مسائل منهجية: اتقوا الدماء المعصومة
51	د. رضا بوشامة	تأملات في السيرة النبوية، النبي ﷺ بين كيد عدوه ونصر ربه عز وجل
56	محمد بوسنة	تركية النفوس: الاستغفار: أحكامه وفضائله
61	أ.د. محمد علي فركوس	فتاوى شرعية، فتاوى شرعية
69	سمير سمراد	سير الأعلام: الشيخ عثمان بن المكي التوزري ورسالته «المرأة لإظهار الضلالت»
82	د. جمال عزوف	أخبار التراث: رحلة جزء حديثي من أصبعان إلى نجد
90	محمد بوسلامة	في واحة اللغة والأدب: حماية المواهب
93	نجيب جلواح	فضائل الأسرة: القول المبين في العشرة بين الزوجين (الجزء الأول)
103	عمر الحاج	ألفاظ ومفاهيم في الميزان: تنبيه الأنام إلى ألفاظ خاطئة تتعلق بحج البيت الحرام
110	التحرير	الفوائد والنوادر:

الرِّبَا والأُزْمة الماليَّة

التحرير

إنَّ الحديث عن الأزمة الماليَّة العالميَّة يكادُ يكون حديثَ الجميع، وهو موضوع ذو شعب كثيرة، تنوء بحمله صفحات يسيرة، في طليعة مجلَّة. وأما سنذكر - بتوفيق الله - إشاراتٍ ومضامٍ تكون نبراساً لمن تيمم وجهةً نظريَّة شرعيَّة في الموضوع. إنَّ المالَ عَسَبٌ تُدار به حياةُ النَّاس، فهو زينة الحياة الدُّنيا، قال الله ﷻ: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التكاثر: 146]، وسلاحٌ من أسلحة الحقِّ والباطل، جُبِّل النَّاسُ على حبِّه، والافتتان به، قال الله ﷻ: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبَّ جَمٍّ﴾ [التكاثر: 1]، وقال: ﴿وَأَنْتُمْ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدُونَ﴾ [التكاثر: 8]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التكاثر: 15]، وعن كَعْبِ بْنِ عِيَّاضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ وَإِنَّ فِتْنَةَ أُمَّتِي الْمَالُ» [أحمد، وهو صحيح].

فالمال ساحر يغرِّ ويغري، ولا يبطل أثر هذا السَّحر إلَّا إيماناً راسخاً، وتدبُّنً شامخاً، يعود بالمال إلى الأصل الذي خُلِق من أجله، ويرجع به إلى الوظيفة التي من أجلها أنزل، من إقامة الصَّلَاة وإيتاء الزَّكَاة، فعن أبي وأقرب الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ

امتازت الشَّريعة الإسلاميَّة بتنظيمها الشَّامل والعاقل لجميع مناحي الحياة، وهذا في حدِّ ذاته خاصيَّة من خصائصها الفدَّة، فراغت الحقوق، وأطرت الواجبات، وحافظت على الكليَّات الخمس: الدين والنَّفْس، والعقل والنسل والمال، ورسمت للنَّاس جميعاً الخطوط التي تضبط علاقاتهم المتنوعة، علاقة الفرد برَبِّه - جلَّ وعلا -، وعلاقته بغيره من بني جنسه، وعلاقته بما يحيط به، كما حرَّمت - في أسول عامَّة وقواعد جامعة - كلَّ ما يُخلُّ بالأبدان والعقول، وما ينسدُّ التلُّوب والأخلاق، وما يهلك الأموال ويذهب بركتها، - وهذا معلوم مشاهد -، فجاءت بفضل الله واضحة المعالم، بيَّنة الحدود، كلُّها عدل ورحمة ومصالح وحكمة. وإنَّ من المناحي المهمَّة التي أولَّتها الشَّريعة الإسلاميَّة العناية الفائقة، جانب المعاملات الماليَّة، المندرجة تحت النُّظام الاقتصادي، هذا النُّظام الذي جاء بناؤه مُحَكَّمًا في الإسلام على قواعد متينة رصينة، أساسها المبادئ والقيمُ الإيمانيَّة والأخلاقيَّة، قيمٌ ابتعد النَّاسُ عن العمل بها، أو أبعدت عن التَّعامل معها، فتنتج الظُّلم والتَّعدي والجور، ويخسُّ الحقوق، وأكلُ المال بالباطل، ممَّا افتقد الأمم أمنها الاقتصادي والاجتماعي على حدِّ سواء.

فَيُحَدِّثُنَا، فَقَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: إِنَّا أَنْزَلْنَا الْمَالَ لِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزُّكَاةِ وَلَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَامْرَأَةٍ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ ثَانٍ وَلَوْ كَانَ لَهُ وَابْنَانِ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِمَا ثَالِثٌ وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الثَّرَابُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ» (أحمد، وهو صحيح).

ذلك لأن المال مال الله ﷻ، وضعه في أيدي الناس، وابتلاهم به لينظر ما هم عاملون فيه، وهو . جل وعلا . سائلهم عنه يوم القيامة، فعَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرَوْنَ قَدَمًا عَبْرَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عَمَلِهِ فِيهَا أَفْنَاءٌ وَعَنْ عِلْمِهِ فِيْمَ فَعَلَ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ وَعَنْ جِسْمِهِ فِيْمَ أَبْلَاهُ» (الترمذي، وهو صحيح).

فإذا علم المسلم هذا وأبشَّه، زال غروره بماله، وزهوه بما في يديه، خاصة إذا لم يكسبه من حله أولم يضعه في محله.

وإن من الكسب المحرم بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، الكسب بالرِّبَا، وأكل المال بالباطل، وهو من خصال اليهود، كما قال ﷻ: ﴿وَأَخَذُوا مِنَ الرِّبَا وَقَدِ هُمُ رَاغِبُونَ أَتَمُرُوا بِالْبَطْلِ وَاتَّقُوا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابَ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34].

وقد وضع النبي ﷺ كل شيء من أمر الجاهلية وأبطله، ومن ذلك ربا الجاهلية (ربا الديون)، فعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ مَرْفُوعًا: «أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ... وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ وَأَوَّلُ رَبَا أَضْعَ رَبَانَا رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ

كُلُّهُ...» الحديث لرواه مسلم.

والربا من أعظم ما كان في الجاهلية من الظلم في المعاملات المالية، ولهذا جاء الزجر عنه والتشهير منه في كتاب الله . جل وعلا . بأسلوب لم يرد في غيره من الذنوب والموبقات، قال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [2] فَإِنْ لَمْ تَقْعَلُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَتَنًا مِنْهُ فَاسْتَبِغُوا فِيْمَ لَا تَقْلِبُوهُمْ وَلَا تَقْلِبُوهُمْ [3].

فالمرابي متوعد بحرب من الله ورسوله! ومتوعد باللعن، ومعه من شاركه وأعانه على هذا الذنب العظيم، فعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ» لرواه مسلم، والموكِل: هو مُعْطِيهِ، وآكله: أخذه، فسوى بينهما في الإثم لاشتراكهما في فعل ما حرم الله ورسوله ﷺ.

ولا يخفى على كل ذي لب مفسد الرِّبَا، وآثاره السيئة على المجتمعات، فمع ما فيه من فساد الدين والدنيا، كان الربا أعظم قبحاً منه وأشدّ فحشاً.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرِّبَا سَبْعُونَ حُوبًا أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَةً» لرواه ابن ماجه وهو صحيح. والحبوب: الإثم.

إن ما سبق بيانه والتذكير به من تحريم الربا وأنه من كبائر الآثام والذنوب، هو معدود من قبيل المعلوم تحريمه من الدين بالضرورة،



ومع ذلك صارت مثل هذه النصوص القطعية عند طائفة من المسلمين أمورا محتملة، وباتت قضية الربا - بصوره العصريه - وغيره من وسائل اكل أموال الناس بالباطل، من المسائل التي يمكن الأخذ والرد فيها!

إن في هذا نسفاً وإبطالاً لقواعد الدين، وتشكيكاً في أحكام شريعة رب العالمين، وتهويئاً للعواقب والآثار الناجمة عن ذلك في الدارين، نصوص تلوى أعناقها، وتكسر أيديها، وتغكف أرجلها لتوافق ﴿أَمْوَاتٌ قَوْمٌ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلِ أَنْ ضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: 175].

إنه ليس من الافتتاح في شيء أن نتكلم في سياسة المال، ولا يعد هذا تدخلاً في تخصص الاقتصاديين؛ لأن الكلام منضبط بالشرع، ومؤصل عليه، وإن محاولة من يسعى بأقلام مسمومة، إسكات أهل العلم بالشرع عن بيان الحق للناس، وإرشادهم إليه ليعد قلباً للموازين، ومغالطة للمسلمين، وأتباعاً لغير سبيل المؤمنين، ولو زعم من زعم منهم أنه يريد التيسير ورفع الإسر عن الناس، بناءً على كذبة سلّماء اختلتوها، وضرية خرقاء اسطلعموها، منادها: «أن لا حياة اقتصادية من غير بنوك ولو كانت ربوية»، فاعملوا العتول الطريجة مجردة عن الوحي، وسادموها بالتشول السحيجة السريحة عن الله ﷻ ورسوله ﷺ، متعللين بحجة واهية وهي: الحفاظ على اقتصاد البلاد، ورفع الحرج والضيق عن العباد!

ولا يكاد يخفى بطلان هذا القول على من له مسكة عقل، وبشيرة نهيّة، فتد بات واضحاً أن هذا

الكلام ادعاء فاضح، لا أساس له من السعة، والواقع - نفسه - يكذبه، ولهذا كان هذا القول مستهجناً لا يباله أهل العلم باله، فأئى للربا أن ينمي اقتصاداً، والله ﷻ يقول: ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الْعِزَّةَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: 275].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره (1/713): «يخبر الله تعالى أنه يمحى الربا، أي: يذهبه، إما بأن يذهبه بالكلية من يد صاحبه، أو يحرمه بركة ماله فلا ينتفع به، بل يعذبه به في الدنيا ويعاقبه عليه يوم القيامة...» اهـ.

إن النمو الحقيقي للاقتصاد لا يكون بالتعامل بالربا، وتعاطي الفوائد الربوية أبداً، وأكل أموال الناس بالباطل، بل هذه الموبقات هي التي تعرقل عملية النمو وتعوقها، وها هي البنوك الربوية في بلاد الكفر التي ما قامت الرأسمالية الليبرالية إلا على أركانها، قد حوّلت النقود التي جعلها الله حكماً للتجارة، وثماناً للمبيعات، ومعياراً يعرف بها تنويم السلع، ووسيطاً للتبادل التجاري، حوّلتها إلى سلعة تطلب لذاتها، وتؤجر بعينها، فأخرجت النقود عن وظيفتها الأصلية وهي تداولها بين أيدي الناس، وعدم اكتنازها، أو تعليلها، وقد بين الإمام ابن القيم رحمه الله هذا ببياناً شافياً في معرض كلامه عن الثمنية التي في النقود، فقال في «إعلام الموقعين» (401/3 - 402):

«فإن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف تنويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض؛ إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن

وقواعدها العامة ومقاصدها العظمى.

إنَّ الأزمات المالية تُحلُّ بالعزمات الربَّانية،
وانظر إلى نفس المؤمن المتعامل بالحلال أخذًا
وعطاءً كيف تجده مرتاح البال، أثلج الصدر،
قد لاحت عليه أريحة البشر والسرور، أرضى
ربه ﷻ في تعامله، وزكى ماله ونمَّاه بعدم خروجه
عن حمى شريعته، فنعم بالأمن لما غيره فزع،
واطمأن لما سواه جزع.

إنَّ الحقَّ حقٌّ، لا ينبغي أن تضيق منه السُّدور،
أو يقابله أسحَابُها بالبحر والردُّ والثلُور، فيُعاقَبون
في الدنيا بالثُّبور، فالعاصي شأنها على الأفراد
والمجتمعات خطير، وفشو الرِّبا مؤذنٌ بعقاب الله
وعذابه، وقد حدَّثنا منه نبيُّنا البشير النذير ﷺ
فقال: «إِذَا ظَهَرَ الزُّنَا وَالرِّبَا فِي قَرْيَةٍ فَقَدْ أَحْلَوْا
بأنفُسِهِمْ عَذَابَ اللَّهِ» (رواه الحاكم، وهو حسن).

إنَّ التَّدِين المصطنع لا يمنع الفساد والإفساد،
ولا يبعث على الصِّلاح والإصلاح، ولا يكون
سبباً لأيِّ رقيٍّ أو تقدُّم أو ازدهار، ولن يصلح
النَّاس إلاَّ إيماناً مقترن بعمل، واستقامة لا نقص
فيها ولا خلل.

ورجاؤنا في الله ﷻ لا يخيبه ريبٌ ولا
شكٌّ، ولا تعتريه شبهةٌ يأس ولا قنوط، رجاءٌ يذهب
عن الأمة كلَّ إحتباط وفشل، ويزرع فيها الأخلاق
والقيم، ويرفع عنها خور العزائم والهمم، حتَّى
ترجع كما كانت خير أمة أخرجت لسانر الأمم.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله على نبيِّنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

لنا ثمنٌ نعتبَرُ به المبيعات، بل الجميع سلَّع، وحاجة
النَّاس إلى ثمنٍ يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية
عامة، وذلك لا يمكن إلاَّ بسعر تُعرف به القيمة،
وذلك لا يكون إلاَّ بثمن تُقوِّم به الأشياء، ويستمرُّ
على حالة واحدة، ولا يُتوَّم هو بغيره؛ إذ يسير سلعة
يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات النَّاس ويتع
الخلف ويشتدُّ الضرر،... اهـ.

ومن عرَّف كيف تعمل البورصات، وما
فيها من أنواع الغرر والمخاطر، وعلى أيِّ شيء
أسست الأسواق المالية، وكيف يُوظَّف فيها
المال، علمَ صدق كلام ابن القيم رحمه الله وعمقه.

إنَّ الموارد المالية في الشريعة الإسلامية يُشترط
فيها الحلُّ، فلا يجوز أن يكون مصدرها من
الحرام، فلا تُلتمس إلاَّ بالطُّرق التي أذن بها الله
ﷻ، وشرعها لنا، وأرشدنا إليها، قال الله ﷻ:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ مَّا كَسَبْتُمْ﴾
[البقرة: 267]، وكذلك الشَّان بالنسبة للتَّنفقات

(صرف المال وتوزيعه) فيجب - أيضاً - وضعها في
محلِّها، فمما لنزع التَّنس إلى الإسراف والتَّبذير،
وتحقيقاً للأمن الاقتصادي والاجتماعي معاً،
واتقاءً للعقبات والأزمات المالية الخائفة، فمن
الحكمة النَّظر في سياسة المال، وبنائها على
دعائم قويَّة متينة، تضمن رواجه، ووضوحه، وحفظه
وثباته، وعدله، وتوطُّره بما يحفظه من الهزَّات،
وقد هيَّا الله ﷻ في شريعته السَّمتحة من المرونة
ما يجعل ترشيد السياسة المالية أمراً ممكناً غير
مستحيل، وحقيقياً غير وهميٍّ، على أن لا يكون
ذلك ردة فعل أنية أو ظرفية، وإنَّما وفق خطة
محكمة منصهرة في قالب التشريعات الإسلامية،

الطريقة المثلى في بيان كيف يحفظ القرآن ويتلى

حبيب رحمانى

معلم قرآن - طهران

لفظ وبلاغة أسلوب تبهر العقول وتسلب القلوب
واعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علام الغيوب،
ثم لما كان القرآن الكريم بهذه المنزلة
العالية، والمكانة السامية رأيت من المناسب أن
أخط بيمينى في هذه الصفحات لقراء مجلتنا جملة
من النشائح والتوجيهات لمن أراد أن يحفظ كتاب
الله تبارك وتعالى راجياً منه التوفيق والسداد.

هاقول . وبالله أستعين .: من رام الحفظ
فعليه أن يتبع الخطوات التالية:

❦ إخلاص النية لله؛ لأن قراءة القرآن
وحفظه يعتبر من أعظم القربات والطاعات التي
تقتدر إلى تجريد النية عن كل ما سوى الله
والدار الآخرة، قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ
مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ...﴾ 105.

وقد قال - عليه الصلاة والسلام -: «إِنَّمَا
الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى...»⁽¹⁾.

(1) أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، انظر: «اللوئز والمرجان» (1645).

إن العلم بحر زخار، لا يدرك له قرار، وطوق
شامخ لا يسلك إلى هتته ولا يسار، من أراد السبيل إلى
استقصائه، لم يبلغ مراده، ومن رام الوصول إلى
إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلاً، كيف وقد قال
تعالى: ﴿وَمَا أَوْثَرْتُمْ آلَ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ 106.

هذا، وإن كتاب الله تعالى لهو مفجر
العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع
فيه - سبحانه وتعالى - علم كل شيء، وأبان فيه
كل هدي، فترى كل ذي فن منه يستمد،
وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام
ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي يبني منه
قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول
من صوابه، والبياني يهتدي به إلى حسن النظام
ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام، وفيه
من القصص والأخبار ما يذكر أولي الأبصار
ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر
والاعتبار، إلى غير ذلك من العلوم التي لا يقدر
قدرها إلا من علم حصرها، هذا مع فصاحة

وقال ايضاً: «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ جَهَنَّمَ»⁽²⁾.

❦ العزيمة الصادقة التي تتولد من معرفة عظم وقدر القرآن الكريم، وكذا معرفة الأجر العظيم الذي رتبهُ الشرع الحكيم لقارئه، وذلك عن طريق الآثار والنقول الصحيحة، وقراءة تراجم الحفاظ ومعرفة سيرهم.

قال ابن الجوزي: «مَنْ رَزَقَ هِمَّةً عَالِيَةً يَعْذُوبُ بِمِقْدَارِ عُلُوِّهَا.

كما قال الشاعر:

وَإِذَا كَانَتِ النَّفُوسُ كِبَارًا

تَعَبَتْ فِي مَرَادِهَا الْأَجْسَامُ»⁽³⁾.

❦ تقوى الله تعالى التي تحمل صاحبها على ترك المحرمات، واجتناب مواطن الشر والفساد.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [التكوير: 2 - 13]

وقال وكيع بن الجراح: «ترك المعاصي عون على الحفظ»⁽⁴⁾.

وقد قيل:

شكوت إلى وكيع سوء حفظي

فأرشدني إلى ترك المعاصي

(2) أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه، (الصحيح الترغيب والنهي) (110).

(3) «صيد الخاطر» (ص 375)

(4) انظر: «الجامع في الحديث على حفظ العلم» (ص 90)

وأخبرني بأن العلم نور ونور الله لا يهدي لعاصي

❦ الدعاء: وهو من أعظم الأسباب لتوفيق

العبد للحفظ، ولا سيما إذا اغتتم أوقات الاستجابة كالثلاث الأخير من الليل وساعة الجمعة.

قال بعض السلف: «إذا وفقك الله للدعاء

فانتظر الإجابة، فإنه تعالى يقول: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ

ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [البقرة: 160]

❦ الحجامة: قال عليه الصلاة والسلام:

«الحِجَامَةُ عَلَى الرِّيقِ أَمْتَلُ وَفِيهِ شِفَاءٌ وَبَرَكَةٌ وَتَزِيدُ فِي الْعَقْلِ وَفِي الْحِفْظِ»⁽⁵⁾.

❦ التثبُّه لسهولة الحفظ لقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ بَشَّرْنَا الْقُرْآنَ لِذِكْرٍ﴾ [التكوير: 117]

قال القرطبي رحمه الله عند تفسير هذه الآية: «أي سهلناه للحفظ وأعلنّا عليه من أراد حفظه، فهل من طالب لحفظه فَيَعَانُ عليه»⁽⁶⁾.

❦ التقليل من الشواغل والانصراف إلى الحفظ

وعدم الميل إلى العلوم الأخرى إلا ما يهم من معرفة الواجبات العينية التي لا يسع المسلم جهلها وخاصة التوحيد، وهذا مؤقَّتاً ريثماً تنتهي مدة الحفظ.

❦ الصبر وبذل الجهد واستفراغ الوسع في

سبيل الحفظ: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا

(5) جزء من حديث أخرجه ابن ماجه وغيره عن ابن عمر

رضي الله عنه، انظر: «الصحيح» (766)

(6) «الجامع لأحكام القرآن» (8/134)



لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿٩٠﴾ ﴿٩١﴾

فمن جدّ وجد ومن زرع حصد، ومن سار على الدّرب وصل.

ومما يعرف عن الثّملة أنّها دائماً تحاول الرّقيّ إلى مكان مرتفع فقد تفضل في الوصول إلى غايتها وتسقط ولكنها لا تكلّ ولا تملّ حتّى تصل، فكن كذلك أخي القارئ.

✽ تخصيص وقت مناسب كلّ يوم، سواء كان ذلك بعد صلاة الصبح أو في الضحى أو بعد العصر أو بعد المغرب أو بعد العشاء، لكن بعد الصّبح أفضل لمن قوي عليه؛ لأنّ الدّأكرة عادة تكون فارغة من المشاغل وما شابه ذلك.

✽ اختيار المكان الملائم للحفظ، والمسجد أفضل بقعة؛ لقوله - عليه الصّلاة والسّلام -: «أَفْلاَ يَقْدُوا أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمَ أَوْ يَقْرَأَ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﴿١٠٠﴾» الحديث^(٧).

✽ اختيار الحال الملائم للحفظ وتركه إن أحسّ بالملل، حتّى لا يفتر عن الحفظ ويتركه. وقيل: «رَوِّحُوا الْقُلُوبَ تَعِ الذِّكْرَ»^(٨).

✽ الالتزام بمقرئ مجيد؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة، مبناها التّلقّي وهذا أمر لا بدّ منه والّا سوف يتعرض للخطأ، وبالتالي يحرم الثّمرة كما قيل: من استعجل الشّيء قبل أوانه عوّق بحرمانه، فتنبّه.

(٧) جزء من حديث رواه مسلم عن عقة بن عامر، انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي» (٩٠ - ٨٩/٦)

(٨) حاشية الجمع في الحث على حفظ العلم (ص ١٧٨ - ١٧٩)

✽ الالتزام بمصحف معيّن حتّى تضبط مواضع الآيات في الذهن ولا تختلط عليه فتتسى.

✽ الحرص بالابتداء في الحفظ من آخر المصحف وبخاصّة صغير السنّ أو ضعيف العزيمة، وإن كان الابتداء من أوّله أفضل؛ لقوله - عليه الصّلاة والسّلام -: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَؤُوا الزُّهْرَ أَوْ بَقَرَةَ الْبَقَرَةِ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَّاتَانِ»^(٩) أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ^(١١) مِنْ مَلَكٍ صَوَّافٍ تَحَاجُّنِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا، اقْرَؤُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ.

قال معاوية بن سلّام: «بلغني أنّ البطلة السّحرة»^(١٢).

✽ تحديد مقدار معيّن لحفظه في جلسة أو جلستين في حدود الاستطاعة ولا ينبغي أن تزيد على المقدار المحدّد، وليكن ثمناً - أي ما يعادل صفحة واحدة - حتّى لا تصاب بالإحباط والفتور ومن ثمّ لا تستطيع المحافظة على ذلك المقدار

(٩) الزهر روين سميّاً بذلك لنورهما وهدايتهما وعظيم أجرهما

انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي» (٩٠ - ٨٩/٦).

(١٠) غيبتان: مثني غيبة، وهي كلّ شيء أطلّ الإنسان فوق رأسه من سحابة أو غيرة وغيرها

انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي» (٩٠/٦)

(١١) فِرْقَان - بكسر الفاء -: قطينين وجماعتان، يقال في الواحد:

فرق، أي جماعة (صحيح مسلم بشرح النووي) (٩٠/٦).

(١٢) أخرجه مسلم عن أبي أمامة رضي الله عنه، انظر: «صحيح مسلم

شرح النووي» (٩٠ - ٨٩/٦)

أصديق»⁽¹⁴⁾.

وعدد التكرار غير محدد، إذ يختلف من شخص إلى آخر فهناك من يحفظ لمرة أو مرتين وهناك من لا يحفظ إلا بعد الأربعين مرة أو أكثر...

❦ **دقة النظر فيما تحفظه حتى لا تغير الشكل ولا تسقط حرفاً أو كلمة.**

❦ **الثمهل والثأني وعدم العجلة في القراءة**

لقوله تعالى: ﴿لَا تَجْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمَاجِلَ بِهِ﴾⁽¹⁵⁾ ﴿لَا تَجْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمَاجِلَ بِهِ﴾⁽¹⁶⁾ وقوله: ﴿وَقَرَأْهُ كَمَا رُفِقَتْهُ لِقَرَاءَةِ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَنَاسِكٍ﴾⁽¹⁷⁾ 106.

❦ **الحرص على الإتيان بأحكام التلاوة**
من حيث تجويد الحروف وإعطاء الحروف حقها ومستحقها أثناء القراءة لعموم قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلْ

الْقُرْآنَ قَرِئًا﴾⁽¹⁸⁾ ﴿لَا تَجْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمَاجِلَ بِهِ﴾⁽¹⁹⁾.

❦ **محاولة إسماع نفسك الجزء المراد حفظه**
بعد الانتهاء منه وهذا حتى تختبر حفظك ثم بعد ذلك تقوم بالعرض على الشيخ المقرئ كما ذكرنا سلفاً.

❦ **المداومة على الحفظ يومياً بالمقدار المحدد وعدم الإنقاص منه مع منح النفس قسطاً من الراحة ليكون ذلك كالبناء الذي يراد أن له يستقر.**

❦ **مراجعة المحفوظ الأخير خاصة يومياً**

(14) «الجامع في الحث على حفظ العلم» (ص 254)

فتترك الحفظ كلياً، بل ينبغي أن يكون لك حدٌ تنتهي إليه؛ لأنه كما قال - عليه الصلاة والسلام: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ»⁽¹³⁾، إلا أن هناك من رزقه الله حافظه قوية تصطاد كل ما تسمع ولا تضيع فيتمكن من حفظ عشر صفحات في اليوم والليلة، فإن كنت كذلك فعليك أن تغتنم الفرصة في التثدّم ولا تقلل من هذا المقدار حتى لا تضعف حافظتك.

❦ **قراءة المقدار المراد حفظه على الشيخ**

المقرئ من المصحف أو اللوحة قبل مباشرة الحفظ حتى يتسنى لك معرفة الخطأ من الصواب.

ثم يباشر بعدها قراءة المقدار المحدد للحفظ من المصحف لإصلاح نطق الكلمات التي لم يجد قراءتها مع الشيخ المقرئ، ثم يحاول أن يعرف معنى ما يريد حفظه.

❦ **حفظ المقرر آية آية، وربط الآية الثانية**

بأولي تليها، وإذا كانت الآية الواحدة ثقل عن سطر، فتتبن آيتين، بحيث لا يتم الزيادة على سطرين أو ثلاثة في المرة الواحدة.

❦ **قراءة المقدار المعين من أوله إلى آخره**

عدة مرّات حتى تتقنه، وروي أن فقيهاً أعاد الدرس في بيته مرّات كثيرة، فقالت له عجوز في بيته: «قد والله حفظته أنا، فقال: أعيديه فأعادته، ولما كان بعد أيام قال: يا عجوز، أعيدي ذلك الدرس، فقالت له: ما أحفظه، قال: أكرّر عند الحفظ لئلا يصيبني ما

(13) رواه البخاري (6464)، ومسلم (783)



قبل الشروع في الحفظ الجديد وهذا ادعى ليترسخ في الذهن.

❖ الاستمرارية في المراجعة بين الحين والآخر وعدم السآمة؛ لأنه كما قيل: «المذاكرة لقاح العلم»، وقيل أيضا: «إحياء العلم بمراجعته». وكما جاء عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: «تَعَاهَدُوا هَذَا الْقُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَقْصِيًّا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقُلِهَا»⁽¹⁵⁾.

○ وتكون المراجعة حسب الحالات التالية:

❖ بينك وبين نفسك يوميا: وذلك بتخصيص وقت معين أو أثناء الذهاب للعمل وما شابه ذلك.

❖ بقيام الليل: وهذا من أفضل الأحوال؛ لأن صاحبه معرض لنفحات الله وبذلك يكون قد جمع بين الخيرين.

قال - عليه الصلاة والسلام -: «إِذَا قَامَ صَاحِبُ الْقُرْآنِ فَقَرَأَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ذِكْرَةً وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ نَسِيَهُ»⁽¹⁶⁾.

❖ بعرض كل ما حسنته من حفظ على الشيخ المقرئ على الأقل مرة في العام أو مرتين.

فمن ابن عباس رضي الله عنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ - عليه الصلاة والسلام - أجود الناس بالخير، وأجود ما يكون في شهر رمضان؛ لأن جبريل كان يلقيه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض

عليه رسول الله ﷺ القرآن»⁽¹⁷⁾.

واعلم - رحمك الله - أن الحفظ عادة، وكل عادة تكون صعبة في البداية، ثم إذا داوم عليها صاحبها سهلت ولانت كما يلين الحديد بالنار، وليس للحفظ سن معين، بل هناك من الحفاظ الأثبات من بدأ في طلب العلم وقد جاوز الأربعين من عمره، ومن أراد الاستزادة مما نقول فعليه بكتب التراجم وسير السلف الأخيار، ففي سيرهم عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، ومما لا شك فيه أن الحفظ في الصغر أرسخ وأثبت كما قال بعضهم: إن كان العلم في الصغر كالنقش على الحجر، فالعلم في الكبر حكمة وعبر⁽¹⁸⁾.

وختاماً أقول:

جزى الله خيراً كل من سعى في نشر هذه التوجيهات؛ لأن حاجة المسلمين إليها ماسة، وأسأل الله أن يرزقنا العلم والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(17) رواه البخاري (4997)

(18) حاشية الجامع في الحث على حفظ العلم (ص 250)

(15) رواه الشيخان عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

(16) أخرجه مسلم (789)

تأملات في حديث «لا تسبوا الأموات»

عبد المجيد تالي

ليسانس في الشريعة الإسلامية

المفاهيم، أو تقويم بعض السلوكيات غير المثزنة بضوابط الشرع.

وقبل الشروع فيما أردناه في هذه السطور لا بدّ وأن نذكر بأصل وضابط شرعي نافع في هذا الباب ألا وهو: أن الله ﷻ جعل حرمة المسلم من أعظم الحرمات، وأوجب صوته على المسلمين والمسلمات، وهذا ما فهمه السلف قبل الخلف، فقد روى ابن حبان برقم (5763) والترمذي برقم (2032) أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه نظر يوماً إلى الكعبة فقال: «ما أعظمك وأعظم حرمتك! والمؤمن أعظم حرمة منك»⁽³⁾، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ»⁽⁴⁾، وهذه الحرمة مستصعبة حال الحياة والممات، فهي لازمة للمسلم في كل حال وعلى كل حال إلا ما استثناه الشرع كما سيأتي التنبية عليه.

(3) حسن صحيح، انظر: «التعليقات الحسان» (5733)، و«غاية المرام» (435)

(4) رواه مسلم (2564)، وأبو داود (4882)

كثيراً ما يقرع سمع أحدنا وهو في مجلس صامّة أو وهو يسير في موكب جنازة، أو حينما يؤذن الناس بموت أحد من المسلمين، لا سيما إن كان موته بطريقة بشعة، أو بعدما آل إلى حالة مزرية، ويتصقم الأمر ويستفعل إن كان ذا سيرة غير مرضية أو مقترفاً لبعض الجرائم والآثام، من السبّ والشتم، والطعن واللمز، والوقية فيمن قد أفضى إلى ما قدم، كما أخبر بذلك السائق المسلوب رضي الله عنه في حديث عائشة رضي الله عنها⁽¹⁾.

فأردنا أن نتحف قراء مجلتنا - إدام الله بقاءها - ببعض الأحكام المتعلقة بهذا الأمر الخطير الذي قد لا تحمد عاقبة من ولجه وخاض فيه، إن لم يرقب فيه المسلم تعاليم الشرع الحنيف، ومقاصده السامية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُ مَا فِيهَا؛ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، مُنْقَطِعٌ عَلَيْهِ»⁽²⁾، وذلك دائماً في إطار تصحيح بعض

(1) سيأتي بنصّه وتخرجه

(2) البخاري (6477، 6478)، ومسلم (2988)



أَسْكَنَهُ إِيَّاهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَفَّنَهُ كَسَاهُ
اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ الْجَنَّةِ⁽¹⁰⁾.

فأمر غاسله بالسُّتر عليه، وعدم التَّحَدُّثِ بها
قد يرى من مكروهه عليه⁽¹¹⁾، وما ذاك إلا مبالغة
في صوته، وحفظ حرمة.

وبناءً على هذا الأصل جاءت نصوص الشَّرع
بتحريم سبِّ المسلم على الإطلاق ولم تفرِّق في
النَّهي بين الأحياء والأموات، فعن أبي جَرِيٍّ
جابر بن سُلَيْمٍ... قال: قلت - أي للنَّبِيِّ ﷺ - اعهد
إليّ، قال: «لَا تَسْبِئَنَّ أَحَدًا»، قال: فما سَبَّيْتُ
بعده حرًّا ولا عبدًا ولا بعيْرًا ولا شاةً⁽¹²⁾، كما
شدَّدت في الوعيد لمن اقترف ذلك، فعن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «سَبَابُ
الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَهَيْئَتُهُ كُفْرٌ» متفق عليه⁽¹³⁾.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «ففي الحديث
تعظيم حقِّ المسلم والحكم على من سبَّه بغير
حقِّ بالفسق» اهـ⁽¹⁴⁾.

(10) قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي،
والألباني، انظر: «أحكام الجنائز» (ص 69).

(11) قلادة: وما يرى من الميت من المكروهات نوعان: أحدهما: ما
يتعلَّق بحاله، كما لو رَدَّ تغير وجهه وسودَّ وفتح، فلا يحلُّ له
أن يقول للنَّاس: إني رأيت هذا الرَّجل على هذه الصُّفَّة؛ لأنَّ هذا
كشَفَ لعيوبه، ثلثيها: ما يتعلَّق بجسده كأن يرى بجسده
عَيًّا أو غير ذلك ممَّا يكره الإنسان أن يعلَّغ عليه غيره فهذا
أيضًا لا يجوز له أن يكشفه للنَّاس، أفلاهِ العلامة ابن عثيمين
من في شرحه لعرياض الصَّالحين (3/129).

(12) رواه أبو داود (4084) في حديث طويل: صحيح، انظر
«صحيح الجامع» (7309).

(13) البخاري (48)، ومسلم (64).

(14) «الفتح» (204/1). ط/ دار طيبة

روى البخاري من طريق ابن جريج قال: أخبرني
عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة
بسرِّف⁽⁵⁾، فقال ابنُ عباس: «هَذِهِ زَوْجَةُ النَّبِيِّ
ﷺ فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا فَلَا تُزَعِّزُوهَا وَلَا
تُرْزِلُوهَا وَارْفُقُوا» الحديث⁽⁶⁾، قال الحافظ ابن
حجر رحمته الله: «ويستفاد منه أنَّ حرمة المؤمن بعد
موته باقية كما كانت في حياته، وفيه حديث:
«كَسَرُ عَظْمِ الْمُؤْمِنِ مِثْلُ كَسَرِهِ حَيًّا»، أخرجه
أبو داود وابن ماجه وصحَّحه ابن حبان⁽⁷⁾ اهـ⁽⁸⁾،
وقوله: «كَكْسَرِهِ حَيًّا» أي: في الإثم، كما
جاء مصرحًا به عند الدارقطني في «سننه» برقم
(3413) من حديث عائشة نفسها.

وعند ابن أبي شيبة في «مسننه» برقم (12105)
(ط/الرُّشد) عن ابن مسعود قال: «أَذَى الْمُؤْمِنِ
فِي مَوْتِهِ كَأَذَاهُ فِي حَيَاتِهِ».

يؤكد ذلك ما أخرجه الحاكم (354/1)
و(362) والبيهقي (395/3) والأسهباني في «الترغيب»
(235/1) من حديث أبي رافع رضي الله عنه: «مَنْ غَسَلَ
مُسْلِمًا فَكَتَمَ عَلَيْهِ غَمْرَ لَهُ اللَّهُ أَرْبَعِينَ مَرَّةً، وَمَنْ
حَفَرَ لَهُ فَاجَنَّهُ⁽⁹⁾ أَجْرِي عَلَيْهِ كَأَجْرِ مَنْسُكَيْنِ

(5) بفتح المهملة وكسر الرَّاء بعدها هاء: مكان معروف
بظاهر مكة، أخاه في «الفتح» (329/11).

(6) «صحيح البخاري» (5067) ومسلم (1465).

(7) أبو داود (3207) وابن ماجه (1616)، وصحَّحه ابن حبان
(3234) من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو صحيح، انظر:

«صحيح الجامع» (4428).

(8) «الفتح» (329/11). ط/ دار طيبة

(9) أي: دفنه وستره، ويقال للقبر: الجنن، ويجمع على أجنان،
«النهاية» (ص 167).

بسوء فقال: «لَا تَذْكُرُوا هَذَا كَأَكْمَ إِلَّا بِخَيْرٍ»⁽²⁰⁾.
بل خطب بذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
عليه السلام على رؤوس الناس بمئى، أخرج ذلك ابن
أبي شيبة في «مصنفه» برقم (12102) من طريق
عمرو بن مرة قال: سمعت هلال بن يساف يحدث
عن عمر بن الخطاب: أنه خطب بمئى على
جبل، فقال: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتِ؛ فَإِنَّ مَا يُسَبُّ بِهِ
الْمَيِّتَ يُؤْذَى بِهِ الْحَيُّ».

○ حقيقة السب لغة وشرعاً:

السب لغة: الشتم، مصدر سبَّه يسبُّه سبًّا،
أي شتمه⁽²¹⁾، وأصل هذه الكلمة القطع، جاء في
«معجم متايسر اللغة» لابن فارس (3/63): «السَّيْنُ
والْبَاءُ حُدَّ بعض أهل اللغة وأخذه ابن دريد. أن
أصل هذا الباب القطع، ثم اشتق منه الشتم،
وهذا الذي قاله صحيح وأكثر الباب موضوع
عليه، من ذلك السب: الخمار؛ لأنه مقطوع من
منسجه» اهـ.

وفي «جمهرة اللغة» لابن دريد مادة «سبب»:
«وأصل السب القطع ثم صار السب شتماً؛ لأنَّ
السب خرق الأعراض» اهـ.

قال الشاعر:

فما كان ذنب بني مالك

بأن سب منهم غلام فسب

(20) رواه النسائي في «المجتبى» (1935)، وفي «الكبرى» (2073)،
وابن أبي شيبة (12103)، صحيح، انظر: «صحيح الجامع»
(7271).

(21) «اللسان» (1/455)، «الصُّحاح» (1/299) مادة: سبب.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ
بِهِ؛ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْخَبَالِ»⁽¹⁵⁾ فِي النَّارِ»⁽¹⁶⁾.

بل جاءت بالتشجيع على التهي عن سب الأموات
على وجه الخصوص لعدم الجدوى أو الفائدة منه،
وهو ما قسبنا التنبه عنه في هذه الكلمة.

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: «لَا
تُسَبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدْمُوا»⁽¹⁷⁾.

وعن زياد بن علاقة قال: سمعت المغيرة ابن
شعبة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ
فَتُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ»⁽¹⁸⁾.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:
«إِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ وَلَا تَقْعُوا فِيهِ»⁽¹⁹⁾.

وعنها رضي الله عنها قالت: ذكر عند النبي ﷺ هالك

(15) الردغة: يسكنون الدال وفتحها: ملين ووجل كثير،
تجمع على رذغ ورذاغ، قاله في «النهاية» (ص351)
والخبال في الأصل: الفساد، ويسكنون في الأفعال والأبدان
والعقول، «النهاية» (ص252)

والمراد هنا: عصارة أهل النار كما ورد تفسيرها من قوله
ﷺ عند ابن ماجه (3377) من حديث عبد الله بن عمرو
(16) رواه أبو داود (3597)

(17) رواه البخاري في «صحيحه» (1393)، وأحمد في «مسنده»
(25470)، والنسائي في «المجتبى» (1936)، وفي «الكبرى»
(2074)، والذَّارمي في «سننه» (2566)، والبيهقي في
«سننه» (75/4)، وابن حبان (3021)

(18) رواه الترمذي في «سننه» (2048)، وأحمد في «مسنده»
(18208 و18209)، والطبراني في «معجمه الكبير» (17389)،
والقضاعي في «مسنده» (858)، وابن حبان في «صحيحه»
(3022)

(19) رواه أبو داود في «سننه» (4899)، «صحيح الجامع» (794)



عراقيب كُوم طوال الدُرَى

تخبر بوائكها للركب

قال - أي الفراء - أراد بقوله: «سب» أي غير بالبخل، فسب عراقيب إبله أنة مما عُر به، والسيف يسمّى سباب العراقيب؛ لأنه يقطعها⁽²²⁾. فكانه جعل القلح سباباً، إذا كان مكافأة للسب.

وقال في «المحيط في اللغة» للصاحب ابن عباد مادة: «سب»: «وأصل السب العيب» اهـ.

فهو على الأصل الأول: يراد به قلع المسبوب عن الخير والفضل⁽²³⁾، لذا قيل: السب خرق الأعراض⁽²⁴⁾.

وعلى الأصل الثاني: يراد به إظهار الشماتة بالغير وتقصّصه، والله أعلم.

ولذا قيل: هو من «السبة» وهي حلقة الدبر، وعليه فالمراد: كشف العورة وما ينبغي أن يستر، أفاده البدر العيني في «عمدة القاري» (573/9).

وفي «مختار السحاح» (ص187) مادة: «سبب» قل: «السب: الشتم والقطع والطعن» اهـ.

فهذا يشمل السب كل كلام، أو حال يراد منه أذية المشتوم والطعن فيه، من سب، أو لعن، أو انتقاص ونحوه، والله أعلم⁽²⁵⁾.

قال السنعماني رحمته: «السب لغة: الشتم والتكلم

(22) «تهذيب اللغة» للأزهري (248/4)

(23) أفاده البدر العيني في «عمدة القاري» (573/9)

(24) كما سبق من كلام ابن دريد

(25) أفاده في «توضيح الأحكام» (277/3)

في أعراض الناس بما لا يعني» اهـ⁽²⁶⁾.

وقال صني الرحمن المباركشوري رحمته: «السب: الشتم والذم والوصف بالشر» اهـ⁽²⁷⁾.

فاستبان بهذه النقول عن أهل اللغة وغيرهم أن حقيقة السب أعم مما يتصور عموم الناس في هذه الأزمان، من قصرهم للسب على فحش الكلام، وإن كان من أحد معانيه، فهو يشمل كل كلام أو حال يراد به أذية المشتوم، أو الطعن فيه، لذا قال في حديث عائشة الآخر: «لَا تَقْعُوا فِيهِ»، قال في «النهاية» (ص174): «يقال: وقعت بفلان إذا لمته، ووقعت فيه إذا عبثه وذمته»، وفي «القاموس المحيط» (ص695، 697): «رجل وقّع وقاعة: يغتاب الناس».

وفي «المعجم الوسيط» (ص1050): «وقع فلان في فلان وقعة ووقوعاً: سبه واغتابه وعابه» اهـ.

وكل هذه المعاني واقعة بالناس فما تكاد تسمع أحداً في مجلس تعزية⁽²⁸⁾، أو موكب جنازة يتحدث عن صاحبها إلا وتلاحظ هذه المعاني في ثايا كلامه. كان يفعل كذا وكذا، كان فيه كذا وكذا وغير ذلك.. وإن كان الغالب في هؤلاء إظهار الحسرة، والشفقة على الميت، وكان الأولى بهم هو الستر والدعاء بالرحمة

(26) «سبل السلام» (1575/4).

(27) «إتحاف الكرام في التعليق على بلوغ المرام» (ص164)

(28) هذا بحسب ما هو منتشر في عامة الناس، ولأفقد المجالس

للتعزية غير مشروع، انظر: «أحكام الجنائز وبدعها» (ص210 و211)

والمقفرة⁽²⁹⁾، وقد قال **عليه السلام**: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»⁽³⁰⁾.

قوله «أفضوا»: قال في «المصباح المنير» مادة «أفضى»: «أفضيت إلى الشيء وصلت إليه»، وفي «لسان العرب» مادة «فضا» قال: «...والإفضاء في الحسنة الانتهاء ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَيْنَكُمْ إِلَى بَيْنِ﴾»⁽³¹⁾ 21: أي: انتهى وأوى، عداً ب «إلى»: لأن فيه معنى وصل اهـ.

وعليه فمعنى قوله **عليه السلام**: «أفضوا إلى ما قدموا» أي وصلوا إلى ما عملوا من خير أو شر، أفاده الحافظ في «الفتح»⁽³¹⁾.

فأفادت هذه الأحاديث النبوية بظاهرها منع وتحريم التعرض للأموات مطلقاً⁽³²⁾، مع بيان علة المنع، أما أولاً: فإنهم قد أفضوا ووصلوا إلى جزاء ما قدموا وعملوا من خير أو شر، فلا فائدة في سبهم، قال الشوكاني **رحمته الله**: «والربط بهذه العلة من مقتضيات الحمل على العموم» اهـ⁽³³⁾.

وثانياً: لئلا يتأذى الأحياء بسبهم، من أولادهم وأقاربهم ومن يلوذ بهم، فهو أذية للغير، وأذى الغير محرم شرعاً، فيكون بهذا محرماً من جهتين؛ من جهة: أنه سب للأموات، ومن

(29) ولعل هذا شرع تشييع الجنائز والصلاة عليها.

(30) رواه مسلم (2699) من حديث أبي هريرة **رضي الله عنه** في حديث طويل.

(31) (198/4)

(32) وممن نص على العموم ابن رشيد، كما في «لمنح» (198/4)، والشوكاني في «نبيله» وسيأتيك النقل عنه.

(33) «نيل الأوطار» (163/4)

جهة: أنه أذية للأحياء⁽³⁴⁾.

إلا أنه يستثنى من هذا العموم ما يلي:
أولاً: الثناء على الميت بالشر، وجرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتاً؛ لإجماع العلماء على ذلك.
وثانياً: ذكر مساوئ الكفار والفساق والمبتدعة للتحذير منهم والتشهير عنهم.

قال الشوكاني **رحمته الله**: «والوجه تبقية الحديث (أي: حديث عائشة) على عمومته إلا ما خصه دليل كالثناء على الميت بالشر وجرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتاً لإجماع العلماء على ذلك، وذكر مساوئ الكفار والفساق للتحذير منهم والتشهير عنهم» اهـ⁽³⁵⁾.

فوجه هذا الاستثناء: هو تحصيل المصلحة المرجوة من ذلك وهي: حفظ الدين والدب عن حوزته، والنصح لأهله، أما لغير ذلك فلا.

قال الإمام أبو محمد بن حزم **رحمته الله**: «ولا يحل سب الأموات على التحسد بالأذى، وأما تحذير من كثر أو بدعة أو من عمل فاسد فمباح، ولعن الكفار مباح، لما روينا من طريق البخاري - ثم ساق حديث عائشة في نهيه **عليه السلام** عن سب الأموات».

ثم قال: «وقد سب الله تعالى أبا لهب، وفرعون

تحذيراً من كفرهما، وقال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ

كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾»⁽³⁶⁾ 178، وقال تعالى:

﴿إِنَّمَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾»⁽³⁷⁾ [وآخر]

(34) انظر: «توضيح الأحكام» (278/3)، وانظر: «الثيل» (162/4 - 163)

(35) «نيل الأوطار» (163/4)، وانظر: «الفتح» (198/4)



عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الشُّمْلَةَ الَّتِي غَلَّهَا مِدْعَمٌ⁽³⁶⁾ تَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا، وَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ اهـ⁽³⁷⁾.

وقال الإمام النووي رحمه الله: «قال العلماء: يحرم سبُّ المَيِّتِ المسلم الذي ليس معلناً بفسقه، وأما الكافر والمعلن بفسقه من المسلمين، ففيه خلاف للسلف، وجاءت فيه نصوص متقابلة، وحاصله أنه ثبت في النهي عن سبِّ الأموات ما ذكرنا في هذا الباب⁽³⁸⁾، وجاء في الترخيص في سبِّ الأشرار أشياء كثيرة منها: ما قصه الله علينا في كتابه العزيز وأمرنا بتلاوته وإشاعة قراءته⁽³⁹⁾، ومنها: أحاديث كثيرة في الصحيح، كالحديث الذي ذكر فيه عمر بن لحي⁽⁴⁰⁾، وقصة أبي رغال⁽⁴¹⁾، والذي كان يسرق الحاج

(36) مدغم: بكسر الميم وسكون الهملة وفتح العين المهملة،

وهو عبد أسود أهداه رفاعه بن زيد الجذامي إلى النبي ﷺ،

أفاده في «الفتح» (334/9)، قتل في الرجوع من خيبر،

وقصته في البخاري (4234 و6707)، ومسلم (115)

(37) «المحلى» (156/5 - 157)، وانظر: «الأذكار النووية»

(ص329)

(38) وهو حديث عائشة السابق الذكر، وحديث ابن عمر:

«اذكروا محاسن موتاكم» رواه أبو داود (4900)، وهو

حديث ضعيف، انظر: «ضعيف الجامع» (739).

(39) كما سبق من كلام ابن حزم، ومن ذلك قصة ابني آدم

في سورة المائدة الآية: 27 وما بعدها، وقصة الذي آتاه

الله آياته فانسأخ منها في سورة الأعراف الآية: 175 -

176، وذكر الذي تولى كسر الإفك في سورة النور

[الآية: 11] وما بعدها، وغيرها في القرآن كثير

(40) رواه البخاري (3521)، ومسلم (2856)

(41) رجل من شوم، كان في حرم الله، فمنعه حرم الله

عذاب الله، فلمّا خرج، أصابه ما أصاب قومه، انظر:

«قصص الأنبياء» (ص215 - 216). ط / ابن خزيمة

بِمَحْجَنِهِ⁽⁴²⁾، وقصة ابن جُدعان⁽⁴³⁾... وغيرهم، ومنها: الحديث الصحيح الذي قدّمناه لما مرّت جنازة فأثنوا عليها شراً فلم ينكر عليهم النبي ﷺ، بل قال: «وجب»⁽⁴⁴⁾، واختلف العلماء في الجمع بين هذه النصوص على أقوال: أصحّها وأظهرها: أن أموات الكفار يجوز ذكر مساوئهم، وأما أموات المسلمين المعلنين بفسق أو بدعة أو نحوها: فيجوز ذكرهم بذلك إذا كان فيه مصلحة لحاجة إليه للتحذير من حالهم والتنفير من قبول ما قالوه والاقتداء بهم فيما قالوه، وإن لم تكن حاجة، لم يجز اهـ⁽⁴⁵⁾.

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان - حفظه الله تعالى -: «لا يجوز سبُّ الأموات، إلا إذا ترتّب على ذكرهم مصلحة شرعية، كأن يكون هذا الميّت من علماء الضلال أو الرواة الكذّابين أو له آثار سيئة، فإنه يجب تنبيه المسلمين على آثاره وضلاله، ليحذروا من ذلك، أمّا ذكره مجرد غيبة ومجرد سبّاب لا مصلحة من ورائه، فإنه لا يجوز اهـ⁽⁴⁶⁾، فاحفظ هذا فإنه مهم غاية.

فالضابط في ذلك إذا: هو المصلحة والحاجة المحصلة من وراء ذلك - وليس الشّهّي والشّفكّه بمرئ من أفنى إلى ما قنمت يدا، ولا بالتمسكن

(42) وهو أبو شامة عمرو بن مالك، كان يسرق الحجاج بعضاً لها كلاب، وقصته رواها مسلم (904)

(43) وقصته رواها مسلم (214).

(44) رواه البخاري (1367)، ومسلم (949)

(45) «الأذكار» (ص329 - 330)، وانظر: «الفتح» (198/4)

(46) فتوى رقم (16485) بتاريخ: 2004/06/14، ضمن موقع «دعاء الإيمان»/فقه المعاملات.

وإظهار الحسرات الزائفة، فإن ذلك مغالطة مكشوفة. فإن انتهى هذا القصد فلا؛ لأنه يصير مجرد غيبة ومجرد سبب لا مصلحة من ورائه، وقد مر معك ما فيه من الوعيد من حديث ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما.

واليك تطبيقاً سلفياً عن أحد رواة هذا الحديث: أخرج ابن حبان في «صحيحه» (برقم 3021) من حديث مجاهد قال: قالت عائشة ما فعل يزيد بن قيس عليه لعنة الله؟ قالوا: قد مات، قالت: فاستغفر الله، قالوا لها: ما لك لعنتيه، ثم قلت: استغفر الله؟ قالت: إن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ أَفْضُوا إِلَى مَا هَلُمُّوا»، وأخرجه أبو داود الطيالسي (برقم 1494) من حديث إياس بن أبي تميم، عن عطاء بن أبي رباح، أن رجلاً ذكّر عند عائشة، فلعنته، فقيل لها: إنه قد مات، فقالت: استغفر الله له، فقيل لها: يا أم المؤمنين! لعنتيه، ثم استغفرت له، فقالت: إن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَذْكُرُوا مَوْتَكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ».

وكان سبب ذلك ما أخرجه عمر بن شبة في «كتاب أخبار البصرة». فيما ذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح» (4/199). من طريق مسروق «أن علياً بعث يزيد بن قيس الأرحبي في أيام الجمل برسالة فلم ترد عليه جواباً، فبلغها أنه عاب عليها ذلك فكانت تلغنه، ثم لما بلغها موته نهت عن لعنه، وقالت: إن رسول الله ﷺ نهانا عن سبب الأموات».

ويزيد بن قيس هذا كان ممن ثار من أهل

الكوفة على سعيد بن العاص زمن عثمان رضي الله عنه، واجتمع عليه ناس، على ما ذكره الحافظ الذهبي رحمته الله في «تاريخ الإسلام» (4/435) (ط/ الكتاب العربي)⁽⁴⁷⁾، وكان من مشاهير رؤساء من انضاف إلى علي رضي الله عنه كما في «البداية والنهاية» (ط/ التركي) (10/448)⁽⁴⁸⁾.

وبعد ذا كله، فاعلم أخي - التارئ الكريم -: أن هذه الشريعة قد سانت للمسلم عرّضه وحفظت له كرامته حياً وميتاً، وأحاطته بسياس منيع، من ولجه كان على خطر عظيم، بل زادت على ذلك الأمر بالسّتر عليه وإحسان الظنّ به، وقد سبق تقرير ذلك أولاً، فليكن منك على ذكر. وعليه فـ «المتحرّي لدينه في اشتغاله بعيوب نفسه ما يشغله عن نشر منّائب الأموات، وسب من لا يدري كيف حاله عند باري البريات، ولا ريب أن تمزيق عرّض من قدّم على ما قدّم وجثا بين يدي من هو بما تُكبه الضمائر اعلم مع عدم ما يحيل على ذلك من جرح أو نحوه، أحموقّة لا تقع لمُقيظ ولا يصاب بمثله متدين بمذهب

ونسأل الله السلامة بالحسنات ويتضاعف عند وبيل عقابها الحسرات، اللهم اغفر لنا تقلّبات اللسان والقلم في هذه الشُعاب والهضاب وجنبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذوي الألباب»⁽⁴⁹⁾.

(47) وانظر «تاريخ دمشق» لاس عسكّر (112/21)

(48) نفسه (311/39)

(49) «نبيل الأوطار» (163/4)



فوائد:

① اعلم أنَّ من مذهب أهل السنة والجماعة في أموات المسلمين: أننا نرجو للمحسن أن يوفيه الله أجره، ولا يعدّبه، ونخاف على المسيء بأن يؤخذ بذنوبه وإساءته، ولا نشهد لأحد بجنة ولا نار، إلا لمن شهد له النبي ﷺ ويحرم الظن بمسلم ظاهره العدالة، بخلاف من فذهره الفسق، فلا حرج بسوء الظن به⁽⁵⁰⁾.

② أنه لا يليق بالمسلم أن يكون سبباً للأحياء أو الأموات⁽⁵¹⁾.

③ حرص الإسلام على إشاعة المودة والرفق بين المسلمين⁽⁵²⁾، وهذا أصل عظيم دلت عليه نصوص كثيرة.

④ تعليل النهي بأذية الحي كما سبق لا يدل على جواز السب عند عدم تآذي الأحياء كمن لا قرابة له، أو كانوا ولكن لا يبلغهم ذلك، لأن النهي عام - كما سبق - إلا لمصلحة شرعية⁽⁵³⁾.

⑤ أن هذا الأمر يعظم ويتفاقم إن كان في ولي من أولياء الله الصالحين أو عالم من علماء هذا الدين، خاصة إن كان من الناصرين للسنة الدأبين عن حوزتها.

(50) «توضيح الأحكام» (279/3)

(51) «فقه الإسلام» (265/10)

(52) نفسه

(53) «توضيح الأحكام» (279 / 3)

⑥ إنَّ على من بدّر منه مثل ذلك، أن يسارع إلى الاستغفار لنفسه ولن وقع فيه، كما فعلت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

هذا الذي قصدنا - أخي القارئ - من هذه الكلمة: ذكرى للذاكرين وعظة للمتّعظين ليس إلا، رزقنا الله عز وجل جميل الأخلاق وحسن الاتباع، آمين.

وصل اللهم على نبيك محمد وعلى آله وصحبه.



حكم طلب المسلم الدعاء من غيره

محمد بن حدة

امام خطيب، قيسية

ونصفها دعاء للعبد⁽²⁾ اهـ.

والآيات والأحاديث في بيان فضل الدعاء كثيرة، وإنما قسدت في هذا المثال بيان حكم قول الأخ لأخيه: «ادع لي»، وكلام أهل العلم في ذلك.

قال الشيخ مبارك بن محمد المليكي رحمه الله: «أقسام الدعاء الديني: والداعي إما أن يدعو بنفسه أو يدعو له غيره، والداعي بنفسه أو لغيره إما أن يدعو الله أو غير الله بتوسل أو بدونه، فالتوسل يأتي - إن شاء الله - في الفصل التالي، والدعاء من غير توسل ثلاثة أقسام هي: دعاؤك الله وحده، ودعاء آخر لك، ودعاء غير الله⁽³⁾، ثم شرع رحمه الله في بيان كل نوع على حدة.

■ فدعاء الله وحده هو توحيد محض وعبادة خالصة، وله آدابه⁽⁴⁾.

■ أمّا دعاء غير الله تعالى فهو شرك قبيح

(2) «مجموع الفتاوى» (263/16)

(3) «الشرك ومظاهره» (ص 188)

(4) للدعاء آداب وأحكام ليس تقصيلها من غرضنا في هذا المقال، ويمكن مراجعة ذلك من كتاب: «الدعاء وأثره في العقيدة الإسلامية» للشيخ الدكتور أبو عبد الرحمن جيلان بن خضر العروسي. مكتبة الرشد

إن من أحلّ العبادات وأفضلها، وأعلاها مرتبة وأرفعها: الدعاء، فقد سمّاه الله عبادة تنويهاً بفضله فقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (٢١)، وفي حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (٢١)، وسمّاه الله الدين الخالص، فقال تعالى: ﴿قَادِعُوا اللَّهَ غُلَامُونَ لَهُ الدِّينُ﴾ (١٤)، وقال: ﴿وَلَا تَغْشَيْهُمْ مَرَجٌ كَالظُّلُمِ دَعَا اللَّهَ غُلَامُونَ لَهُ الدِّينُ﴾ (٣٢)، وإنّ ممّا يدلّ على علو شأن الدعاء أنّ الله تعالى افتتح به القرآن واختتمه به.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما سورة الإخلاص والمعوذتان، ففي الإخلاص الشاء على الله وفي المعوذتين دعاء العبد ربّه ليعيذه، والشاء مقرون بالدعاء كما قرن بينهما في أمّ القرآن المقسومة بين الربّ والعبد نصفها شاء للربّ

(1) رواه أبو داود (1479) بسند صحيح



وكفر صريح⁽⁵⁾.

■ أمّا دعاؤك لغيرك، فله صورتان:

• إمّا بغير طلب منه، وهذا مشروع ومندوب

إليه، وقد ورد في ذلك آيات كثيرة، منها قوله

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ مَدْيَنَ يَخْلُوفُونَ رَبَّنَا أَفْرِغْ

نَاكَرًا لَأَخْرِجَنَا مِنَ الدِّينِ سَبَقُونَا إِلَيْكَ﴾ [النمل: 110]

وفي «صحيح مسلم» من حديث أبي الدرداء،

قال: قال رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ

يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ: «وَلَكَ بِمِثْلٍ»⁽⁶⁾.

• أمّا السورة الثانية؛ فهي دعاؤك لغيرك بطلب

منه، وهذا هو المقصود ببيانه في هذا البحث.

اعلم - رحمك الله - أنّ للعلماء في هذه الصورة

قولين: قولٌ بالجواز، وقولٌ بالمنع.

○ القول الأول: وهو الجواز.

قال الشيخ مبارك بن محمد الميلي رحمه الله:

«حكم الدعاء للغير بطلب منه: وأمّا الدعاء

لآخر بطلب منه؛ فقد كان الصحابة يسألون

الدعاء من النبي ﷺ ويأتونه بأبنائهم يحثّونهم

ويدعو لهم، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه

استأذن رسول الله في العمرة فأذن له، وقال: «لَا

تَقْعَمَا - يَا أُخَيَّ - مِنْ دُعَائِكَ» أخرجه الترمذي،

وقال: «حسن صحيح»، وفيه دلالة على أنّ سائل

الدعاء قد يكون أفضل من المسئول منه»⁽⁷⁾.

(5) وقد تولّى بيانه والكلام عليه العلماء في كتب العقائد،

كما فصل فيه الشيخ العروسي في كتابه المأثور

(483/2 وما بعده)

(6) مسلم (49/17 - 50): (كتاب الذكر والدعاء والتوبة

والاستغفار - فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب)

(7) «الشّرك ومظاهره» (ص190)

وفي كلامه هذا رحمه الله الإشارة إلى جواز مثل هذا النوع من طلب الدعاء ولم يفصل، لكنه رحمه الله قيده احتياطاً وحمايةً لجنان التوحيد، وسدّاً لذرائع الشّرك، فقال رحمه الله: «الاحتياط في إجابة طلب الدعاء» وينبغي طلباً للسلامة أن لا ينصب المطلوب منه نفسه للدعاء وأن لا يعتقد أنّه أفضل من الطالب، وقد ذكر في «الاعتصام» أنّ في امتناع الصحابة من الدعاء لمن سألهم منهم وأن امتناعهم ليس لذات الدعاء وإنّما هو لأمر زائد، قال: «وهو أن يعتقد فيه أنّه مثل النبيّ أو أنّه وسيلة إلى أن يعتقد ذلك أو يعتقد أنّه سنة تلزم أو تجري في الناس مجرى السنة الملزمة»⁽⁸⁾، ونقل القرافي في أواخر «فروقه» عن مالك وجماعة من العلماء، كراهة الانتصاب للدعاء من أئمة المساجد وغيرهم، وعمل الكراهة بتوقع وحصول الكبر والخيلاء، ومعلوم أنّه إذا تحقّق ذلك المتوقع، كان الانتصاب محرماً وقد يفضي بالمنتصب أو غيره إلى الشّرك باعتقاد أنّه واسطة بين الخلق والحق في قضاء الحاجات واستدراار الخيرات وربح خصومه أو نيل منصب في حكومة» اهـ⁽⁹⁾.

واستظهر الشيخ أبو عبد الرحمن جيلان ابن خضر العروسي في كتاب «الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية» (501/2) أنّ هذا النوع من الدعاء جائز وليس خلاف الأولى، حيث قال: «المرتبة السادسة: أن يسأل الحيّ الحاضر أن يدعو الله له، وهذا كالذي يقع من المؤمنين

(8) «الاعتصام» (316/2 - 317/تحقيق مشهور حسن)

(9) «الشّرك ومظاهره» (ص191)

حيث يطلب بعضهم من بعض الدعاء...»، ثم ذكر له صورتين:

صورة يقصد فيها طالب الدعاء أن ينتفع هو باستجابة الله دعاء ذلك الداعي، وأن ينتفع الداعي كذلك؛ لأنه يحصل له مثله، فهذه جائزة، بل مستحبة. وسيأتي الكلام عليها.

وأما الصورة الثانية: فهي أن يقصد بطلب الدعاء أن ينتفع هو فقط بأن يستجيب الله دعاء ذلك الداعي، قال: «وفي الصورة الثانية أيضاً جائز، وهل هو منهي عنه فيكون خلاف الأولى أو مكروهاً تنزيهاً، ويدل على أنه خلاف الأولى الأحاديث المانعة من السؤال فهي عامة، كما يدل له ما ورد في حديث السبعين ألفاً أنهم لا يسترقون، والرؤية نوع من الدعاء، لكن الذي يظهر من ظواهر الأخبار أنه ليس خلاف الأولى؛ لما ورد عن كثير من الصحابة أنهم طلبوا الدعاء من النبي ﷺ ولم ينكر عليهم، وقد نقل ابن مفلح عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه ذكر أنه منهي عنه وإن كان لا يَأْثَمُ، قال ابن مفلح: «ومن سأل غيره الدعاء لنفعه أو نفعهما أثيب»⁽¹⁰⁾، وإن قصد نفع نفسه فقط نهي عنه كالمال، وإن كان قد لا يَأْثَمُ، كذا ذكره شيخنا، وظاهر كلام غيره خلافه كما هو ظاهر الأخبار»، ثم ساق ابن مفلح حديث أم سليم في طلبها من النبي ﷺ عليه الصلاة والسلام. الدعاء لأنس، وكثير من الصحابة الذين طلبوا الدعاء...»⁽¹¹⁾.

(10) في المطبوع: «أثبت»، وما أثبت هو الصواب.

(11) (503/2)

ثم قال الشيخ العروسي: «والذي يظهر أن قول شيخ الإسلام بأن طلب الدعاء من الغير خلاف الأولى يحمل على أن ذلك ليس على حكم الأصالة، وإنما بسبب ما ينضم إلى ذلك من المحذور، ولهذا ورد عن بعض السلف كراهية طلب الدعاء منهم لما يخاف من الفتنة، فقد ذكر الإمام الشافعي رحمه الله أن كراهية السلف طلب الدعاء منهم لدخول أمر زائد على أصل الطلب فصار الدعاء بتلك الزيادة مخالفاً للسنة لا على حكم الأصالة، بل بسبب ما ينضم إليه من الأمور المخرجة عن الأصل»، مثل أن يلزم منه أن يعتقد في الذي طلب الدعاء منه أنه يقبل دعاؤه أو يخاف أنه وسيلة إلى أن يعتقد فيه ذلك أو يعتقد أنه سنة تلزم وتجري في الناس مجرى السنة الملزمة»⁽¹²⁾.

ويمكن تلخيص أدلة هذا القول فيما يلي:
الأول: حديث طلب النبي ﷺ من أمته أن يسألوا له الوسيلة.

الثاني: حديث أن النبي ﷺ قال لعمر بن الخطاب: «لَا تَسْأَلُنِي يَا أَحْيَى مِنْ دُعَائِكَ».

الثالث: ما جاء في الحديث من طلب الاستغفار من أويس القرني لمن لقيه⁽¹³⁾.

(12) (504/2)، وسق ذكر كلام الشافعي وأنه في الاعتصام (316/2 - 317).

(13) عن عمر بن الخطاب قال: إن رسول الله ﷺ قد قال: «إن رجلاً يتبعكم من اليمن يقال له أويس، لا بدع باليمن غير أم له، قد كن به ناصر، فدعا الله فأنهضه عنه، إلا موضع الدسار أو الدرهم، فمن لقيه منكم فليستغفر لكم»، وفي لفظ: «ضمروه فليستغفر لكم»، وفي لفظ: «لو أقسم على الله لأبره»، فإن استطعت أن تستغفر لك فافعل. رواه مسلم (2542).



الرابع: جملة من الأحاديث التي فيها طلب الدعاء، ومنها:

• حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يؤتى بالصبيان فيدعو لهم...».

رواه البخاري (6355) ورواه مسلم (286) بلفظ: «فبَرَكَ عليهم ويَحْنُكهم...».

وقد ذكر البخاري في «صحيحه» جملة من هذه الأحاديث في كتاب الدعوات - باب الدعاء للسيران بالبركة ومسح رؤوسهم».

• حديث أنس رضي الله عنه قال: قالت أمي يا رسول الله! خادمك أنس ادع الله له، قال: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَرَكَ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتَهُ»، رواه البخاري (6344) ومسلم (660).

قال الشيخ حسين عوايشة في «شرح صحيح الأدب المفرد» (1/115): «ادع الله له»: فيه طلب الدعاء للولد أو غيره ممن يتوسم فيهم الصلاح».

• عن صفوان (وهو ابن عبد الله بن صفوان) وكانت تحته الدرداء قال: قدمت الشام فأتيت أبا الدرداء في منزله فلم أجده، ووجدت أم الدرداء، فقلت: أتريد الحج العام؟ فقلت: نعم، قالت: هدي الله لنا بخير، فبأن النبي ﷺ كان يقول: «دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلٍ»، قال: فخرجت إلى السوق، فلقيت أبا الدرداء فقال لي مثل ذلك، يرويه عن النبي ﷺ (14).

(14) رواه مسلم (2733)

وقال الشيخ حسين عوايشة في «شرح صحيح الأدب المفرد» (2/278 - 279): «فيه طلب الدعاء ممن أراد الحج أو السفر».

• وعن عبد الله الرُّومي عن أنس بن مالك قال: قيل له: «إِنَّ إِخْوَانَكَ أَتَوْكَ مِنَ الْبَصْرَةِ. وَهُوَ يَوْمُئِذٍ «الرَّأْوِيَّة»⁽¹⁵⁾. لَتَدْعُو اللَّهَ لَهُمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، وَأَتَقْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»، فاستزادوه فقال مثلها، فقال: «إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا، فَقَدْ أُوْتِيتُمْ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، رواه البخاري في «الأدب المفرد» (633)، قال الشيخ الألباني: «حسن الإسناد» وله طرق أخرى عند ابن أبي حاتم وابن حبان وأبي يعلى⁽¹⁶⁾.

قال الشيخ حسين عوايشة في «شرح صحيح الأدب المفرد» (2/286): «فيه التلوم من الأماكن البعيدة لطلب الدعاء، ممن فيه الصلاح والتقوى».

• وعن ثابت قال: كان أنس إذا دعا لأخيه يقول: «جعل الله عليه صلاة قوم أبرار، ليسوا بظلمة ولا فجار، يقومون الليل ويصومون النهار»، رواه البخاري في «الأدب المفرد» (631)، قال الشيخ الألباني: «صحيح موقوفاً وقد صح مرفوعاً - «الصَّحِيحَةُ» (1810).

قال الشيخ حسين عوايشة في «شرح صحيح الأدب المفرد» (2/284): «فيه فضل دعاء من

(15) موضع بالبصرة على فرسخين منها، وكان به قصر لأنس.

(16) انظر: «الفتح» (11/223 - 224)، و«تفسير ابن كثير»

(1/244)، و«التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان»

(934)، وأصله في «مسلم» (2690).

يُكثِّر من الطاعات ويقوم الليل ويصوم النهار، ولا يظلم ولا يفخر، فمن سره أن يستجيب الله دعاءه فليُصِف بهذه الصفات، أو يطلب الدعاء منهم إذا احتاج إلى ذلك» (284/2).

○ القول الثاني: القول بالمتع.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فصل في ألا يسأل العبد إلا الله».

قال تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ قُرْآنًا فَقُمْ لَهُ وَرَأْيُكَ فَإِذَا دُعِيَ لَهَا فَاذْهَبْ وَاصْبِرْ﴾ (٧) وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّكَ مُؤْتَمَّرٌ عَلَيْهِمْ أَفْئِدَةً فَاصْبِرْ... (٨) قال النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ...»، ثم ذكر جملة من الأحاديث فيها النهي عن السؤال، ثم قال: «فأما سؤال ما يسوغ مثله من العلم، فليس من هذا الباب؛ لأن المخبر لا ينقص الجواب من عمله، بل يزداد بالجواب، والسائل يحتاج إلى ذلك، قال ﷺ: «هَلَّا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا فَإِنْ شَفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ»^(١٧)، ولكن من المسائل ما ينهى عنه، كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ (١٠١)، وكنهيه عن أغلوطات^(١٨) المسائل.

وأما سؤاله لغيره أن يدعو له، فقد قال

(١٧) رواه أبو داود (336) بلفظ: «...ألا سألوا... فَإِنْ شَفَاءَ...»، وفي سنده ضعف، لكن هذه اللفظة لها ما يشهد لها عند أبي داود (337) وابن ماجه (572)؛ فالحديث حسن.

(١٨) رواه أبو داود (3656) وأحمد (435/5)، وسنده ضعيف، والأغلوطة هي صعب المسائل وشدادها، وهي المسائل التي يعالط بها العلماء ليزلوا فيها فبهيج بذلك شر وفتنة، إنما نهى عنها؛ لأنها غير نافعة. [النهاية (ص 663-664)]

النبي ﷺ لعمر: «لَا تَسْأَلْنَا مِنْ دُعَائِكَ»، وقال: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَهَوِّلُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْعَبْدُ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقد يقال في هذا طلب من الأمة الدعاء له؛ لأنهم إذا دعوا له حصل لهم من الأجر أكثر مما لو كان الدعاء لأنفسهم، كما قال للذي قال: اجعل سلاتي كلها عليك؟ فقال: «إِذَا يَكْفِيكَ اللَّهُ مَا أَهْمُكَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ»^(١٩)، فطلبه منهم الدعاء له لمسلحتهم، كسائر أمره إياهم بما أمرهم به، وذلك لما في ذلك من المصلحة لهم، فإنه قد صح عنه أنه قال: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ يَظْهَرُ الْغَيْبُ بِدَعْوِهِ إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا كَلَّمَ كُلَّ مَا دَعَا دَعْوَةً قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَكَذَلِكَ»^(٢٠).

وقال كذلك: «والمستسود هنا أن الله لم يأمر مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً إلا ما كان مصلحة لذلك المخلوق، إما واجب أو مستحب، فإنه سبحانه لا يطلب من العبد إلا ذلك، فكيف يأمر غيره أن يطلب منه غير ذلك؟ بل قد حرم على العبد أن يسأل العبد ماله إلا عند الضرورة، وإن كان قسده مصلحة المأمور أو مصلحته ومصلحة المأمور، فهذا

(١٩) رواه أحمد (136/5) والترمذي (304/3-305)، وسنده حسن، وله شاهد من حديث حنن رواه الطبراني، انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (1670 و 1671).

(٢٠) «مجموع الفتاوى» (1/61-62).



يثاب على ذلك، وإن كان قصد حصول مطلوبه من غير قصد منه لانتفاع المأمور، فهذا من نفسه أتى، ومثل هذا السؤال لا يأمر الله به قط، بل قد نهى عنه، إذ هذا سؤال محض للمخلوق من غير قصد لنتفعه ولا لمسلحته، والله يأمرنا أن نعبده ونرغب إليه، ويأمرنا أن نحسن إلى عباده، وهذا لم يتسدد لا هذا ولا هذا فلم يتسدد الرغبة إلى الله ودعائه، وهو السئلة، ولا قصد الإحسان إلى المخلوق الذي هو الزكاة، وإن كان العبد قد لا يأثم بمثل هذا السؤال، لكن فرق ما بين ما يؤمر به العبد وما يؤذن له فيه، ألا ترى أنه قال في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب: «إِنَّهُمْ لَا يَسْتَرْقُونَ»، وإن كان الاسترقاء جائزاً، وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضع اهـ⁽²¹⁾.

وقد لخص شيخ الإسلام رايه في المسألة في قوله: «ومن قال لغيره من الناس ادع لي - أو لنا - وقسده أن ينتفع بذلك المأمور بذلك الدعاء وينتفع هو أيضاً بأمره، وينمل ذلك المأمور به كما يأمره بسائر فعل الخير، فهو مقتد بالنبى ﷺ، مؤتم به، ليس هذا من السؤال المرجوح، وأما إن لم يكن مقصوده إلا طلب حاجته لم يقصد نفع ذلك الداعي والإحسان إليه، فهذا ليس من المستلين بالرسول المؤتمين به في ذلك، بل هذا هو من السؤال المرجوح الذي تركه إلى الرغبة إلى الله ورسوله⁽²²⁾ أفضل من الرغبة إلى المخلوق وسؤاله، وهذا كله من سؤال الأحياء السؤال (الجائز) المشروع، وأما سؤال

(21) (102/1)

(22) كذا في «المجموع» وهو خطأ وصوابه: «سؤاله» كما في «قاعدة جلية في التوسل والوسيلة» (ص76)

الميت فليس بمشروع، ولا واجب ولا مستحب، بل ولا مباح، ولم ينمل هذا قط أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا استحبه ذلك أحد من سلف الأمة؛ لأن ذلك فيه منسدة راجعة وليس فيه مصلحة راجعة، والشريعة إنما تأمر بالمسالح الخالصة أو الراجعة، وهذا ليس فيه مصلحة راجعة، بل إما أن يكون منسدة محضة أو منسدة راجعة، وكلاهما غير مشروع⁽²³⁾.

فتبين من مجموع كلام شيخ الإسلام ﷺ أنه يرى أن حكم دعاء المسلم لأخيه بطلب منه له صورتان. **الصورة الأولى:** أن يقصد من يطلب الدعاء من غيره: أن ينتفع هو بهذا الدعاء حيث يستجيب الله تعالى له، وأن ينتفع الداعي كذلك بهذا الدعاء لكونه يحصل له مثل ما دعا به لأخيه للحديث السابق: «قَالَ الْمَلِكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلٍ»⁽²⁴⁾.

فمثل هذه الصورة جائزة ومشروعة، بل فاعلها مقتد بالنبى ﷺ.

الصورة الثانية: أن يقصد من يطلب الدعاء من غيره تحقيق غرضه وأن ينتفع هو فقط، فهذا قد اعتبره الشيخ ﷺ من السؤال المرجوح، وصاحبه غير مقتد بالرسول ﷺ ولا مؤتم به، بل ترك مثل هذا السؤال إلى الرغبة إلى الله تعالى وسؤاله أفضل، قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وقد كان عمر وغيره من الصحابة والتابعين

(23) «مجموع الفتاوى» (1/143)، «قاعدة جلية في التوسل

والوسيلة» (ص76)

(24) مسلم (2733)

يكرهون أن يطلب منهم الدعاء ويقولون: «أنبياء نحن؟»، فدلّ على أن هذه المنزلة لا تنبغي إلا للأنبياء عليهم السلام وكذلك الثبرك بالآثار...، ثم قال: «وفي الجملة هذه الأشياء فتنة للمعظم وللمعظم لما يخشى عليه من الغلو المدخل في البدعة، وربما يترقى إلى نوع من الشرك، كل هذا إنما جاء من التشبه بأهل الكتاب والمشركين الذي لُهِيت عنه هذه الأمة...»⁽²⁵⁾.

ويقول الشيخ ابن عثيمين ملخصاً كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «...ثم ذكر المؤلف رحمته الله أنه لا بأس أن تأتي لرجل صالح تعرفه وتعرف صلاحه فتسأله أن يدعو الله لك، وهذا معه حق إلا أنه لا ينبغي للإنسان أن يتخذ ذلك ديدناً له، كلما رأى رجلاً صالحاً، قال: ادع الله لي، فإن هذا ليس من عادة السلف عليهم السلام، وفيه اتكال على دعاء الغير، ومن المعلوم أن الإنسان إذا دعا ربه بنفسه كان خيراً له؛ لأنه يفعل عبادة يتقرب بها إلى الله عز وجل، فإن الدعاء من العبادة، كما قال الله تعالى: «**وَأَدْعُوا إِلَىٰ مَا نَسْتَحِبُّ**» سورة البقرة: 160، والإنسان إذا دعا ربه؛ فإنه ينال أجر العبادة، ثم يعتمد على الله عز وجل في حصول المنفعة ودفع المضرة، بخلاف ما إذا طلب من غيره أن يدعو الله له؛ فإنه يعتمد على ذلك الغير، وربما تعلّقه بهذا الغير أكثر من تعلّقه بالله عز وجل، وهذا الأمر فيه خطورة، وقد قال

(25) «الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بين يدي الساعة، مجموعة رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (252/1)»

شيخ الإسلام رحمته الله: «إذا طلب الإنسان من شخص أن يدعو له فإن هذا من المسألة المذمومة»، فينبغي للإنسان إذا طلب من شخص أن يدعو له، أن ينوي بذلك نفع ذلك الغير بدعائه فإنه يؤجر على هذا، وربما ينال ما جاء به الحديث: أن الرجل إذا دعا لأخيه بظهر الغيب قالت الملائكة: أمين ولك بمثلها»⁽²⁶⁾.

إن مما لا شك فيه أن الأصل في السؤال أن يسأل العبد ربه تعالى، ويستغني بذلك عن سؤال غيره، وفي الحديث عن أبي عبد الرحمن ابن مالك الأشجعي رحمته الله أنهم بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم، فكان ممّا بايعوه عليه: «...وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئاً»، قال: فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحداً يناوله إيّاه»⁽²⁷⁾. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يَا غُلَامُ! إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَ لَهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ»، رواه الترمذي (2516)، وقال: «حسن صحيح».

وفي الباب أحاديث كثيرة، ومجموعها يدلّ على أن سؤال الله دون خلقه هو المتعين، قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: «واعلم أن سؤال الله تعالى دون خلقه هو المتعين؛ لأن السؤال فيه إظهار الدّل من السائل والمسئول والحاجة والافتقار، وفيه الاعتراف بقدرة المستول على دفع هذا الضرر، ونيل المطلوب وجلب المنافع ودرء المضار،

(26) «كشف الشُّبهات» (ص98)

(27) رواه مسلم (132/7-نووي)



ولا يصلح الدُّلُّ والافتقار إلاَّ لله وحده؛ لأنَّه حقيقة العبادة...»⁽²⁸⁾.

ثمَّ إنَّ في سؤال المخلوق مفسد، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «...فإنَّ سؤال المخلوقين فيه ثلاث مفسد:

1. مفسدة الافتقار إلى غير الله، وهي من نوع الشُّرك.

2. ومفسدة إيذاء المستول، وهي من نوع ظلم الخلق.

3. وفيه ذلٌّ لغير الله، وهو ظلم للنفس.

فهو مشتمل على أنواع الظلم الثلاثة، وقد نزه الله رسوله عن ذلك كله...»⁽²⁹⁾، كما أنَّ فيه من المفسد أيضاً: دخول الغرور على المستول، ودخول اليأس على السائل، فيرى أنَّه أسرف على نفسه وأنَّه لا ينفع أن يدعو ربَّه، بل يتعلَّق بطلب الدُّعاء من غيره، ويعرض عن دُعاء ربِّه، وهي عبادة عظيمة، يندبنا ربُّنا إليها: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: 168]، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [البقرة: 160].

ومن المفسد: ما قاله الشيخ مبارك بن محمد الملي: «مفسد الانتساب للدُّعاء: وقد وجد في عصرنا من الطُّرقيين والمرابطين من ينتسب للدُّعاء ويسرِّح بكونه واسطة بين الله وخلقه في جلب المحبوب ودفع المكروه، فإذا رضي عن أحد ضمن

(28) «جامع العلوم والحكم» (481/1).

(29) «مجموع الفتاوى» (141/1).

له ما يشتهي من حاجات الدنيا ونعيم الآخرة، وإذا غضب عن آخر توعدَّ بحلول النِّعمة، ورضاه وغضبه تابعان لمطامعه فيما في أيدي النَّاس، ورأيهم من الجهال المعتدين في لسوس الدِّين هؤلاء من يبذل فوق طاقتهم طلباً لرضاهم عنه، وفوزه بدعوة منهم له، ويشترى ما ينتسب إليهم من شمع وبخور مزايده بأرفع الأثمان ليشتم ذلك الشيء المشتري مقام دعوة صاحبه، ففني الانتساب للدُّعاء وسؤاله ذريعة إلى الشُّرك والعياذ بالله» اهـ⁽³⁰⁾.

ولا شك أنَّ مثل هذه المحاذير إن لم يكن الغالب وجودها؛ فإنَّه يخشى وقوعها، ولذلك كانت عموم الأدلة أمراً بالثَّوَجُّه إلى الله تعالى والاستغناء به سبحانه ﷻ، كما جاء النَّهي عن السؤال، وكذا التَّرجيب في تركه، وبيان ثواب من تركه كحديث السَّبعين ألفاً الذين يدخلون الجنَّة بغير حساب ولا عذاب ومنهم الذين: «لا يسترقون»، والاسترقاء هو طلب الرُّقية، والرُّقية نوع من الدُّعاء.

ومما يؤيد هذا القول ما رواه أبو خيثمة بسنده إلى إبراهيم قال: «كانوا يجلسون ويتذاكرون العلم والخير ثمَّ يتفرَّقون لا يستغفر بعضهم لبعض، ولا يقول: يا فلان ادع لي»⁽³¹⁾ سنده صحيح.

قال محقق الكتاب الشيخ الألباني رحمته الله: «يعني إبراهيم النَّخعي رحمته الله أنَّ ذلك لم يكن من عمل الصَّحابة رضي الله عنهم أن يدعو بعضهم لبعض بعد الفراغ من الدُّرس والمذاكرة فهو بدعة». وإبراهيم هذا هو ابن يزيد النَّخعي الحافظ

(30) «الشُّرك ومظاهره» (ص 191، 192).

(31) «كتاب العلم» (ص 36، رقم 159).

لي، فقال: لا غفر الله لك، ثم قال: هذا يذهب إلى نساته، فيقول: استغفر لي حذيفة أترضين أن أدعو الله أن يجعلك مثل حذيفة، وعن ابن عليه عن ابن عون قال: «جاء رجل إلى إبراهيم، فقال: يا أبا عمران! ادع الله أن يشفيني، ففكره ذلك إبراهيم، وقطب وقال: جاء رجل إلى حذيفة فقال: ادع الله أن يغفر لي، فقال: لا غفر الله لك، فتحنى الرجل فجلس، فلما كان بعد ذلك، قال: فأدخلك الله مدخل حذيفة، أقدر رضى الآن؟ يأتي أحدكم الرجل كأنه قد أحصى شأنه، كأنه... كأنه... ثم ذكر إبراهيم السنة فرغب فيها، وذكر ما أحدث الناس فكرهه⁽³⁴⁾».

وجاء عن مالك بن دينار نحو ما جاء عن عمر رضي الله عنه، وأنه ذكر له حال امرأة عسر حملها فطلب منه الدعاء، فقال: «ما يرى هؤلاء القوم إلا أنا أنبياء...»، ثم دعا لها⁽³⁵⁾.

قال الإمام الشاطبي في كتابه «الاعتصام»

(34) قال الشاطبي: هذه الأثر من تحريج الطبري في تهذيب الآثار

له، «الاعتصام» (318/2)، قلت: لم أجدها فيما ملع منه

(35) روى الدارقطني (501/4 - 502)، واللائكفي في شرح

أصول الاعتقاد (247/9)، والبيهقي (443/7)، وفي سنده

أبو شعيب صالح بن عمران الدعاء، قال الدارقطني: «لا

بأس به»، وقال غيره: «ليس بذلك القوي»، وقال أبو الحسن

ابن المنادي: «كتب الناس عنه ولم يكن بذلك القوي»،

«الميزان» (230/2)، «اللسان» (213/3)، «الأنساب» (544/2)،

ولم أجد لشيخه «أحمد بن غسان» وشيخه «هشام بن يحيى

الفراء المجاشعي» ترجمة، وجاء عن مالك بن دينار أنه جاءته

امرأة أصابها الماء الأصفر في بطنها فطلبت منه الدعاء فدعا

لها، روى اللالكفي (248/9)، قال محققه: «في سنده

العلاء بن رزق، لم أجد له ترجمة»، قلت: عند ابن أبي

الدنيا في «مجانو الدعوة»: العلاء بن رزق

الإمام الفقيه من أجلة التابعين، وروايته عن كبار التابعين - على خلاف في سماعه من بعض الصحابة -، فقله: «كانوا يجلسون ويتذاكرون العلم»، إنما يقصد بهم التابعين من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه كعلقمة والأسود وأبي وائل وعبيدة السلماني ومسروق والربيع بن خثيم وغيرهم من سادات التابعين، وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم في حكاية أقوالهم كما بين ذلك الحافظ العراقي وغيره⁽³²⁾.

وإن مما يؤيد هذا بعض الآثار المروية كذلك. وإن كان في أسانيدنا مقال -، ومنها: ما خرجه الطبري عن مدرك بن عمران، قال: كتب رجل إلى عمر: «إني أصبت ذنباً؛ فادع الله لي»، فكتب إليه عمر: «إني لست بنبي، ولكن إذا أقيمت الصلاة، فاستغفر الله لذنبك»⁽³³⁾.

وما روي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : أنه لما قدم الشام، أتاه رجل فقال: استغفر لي، فقال: غفر الله لك، ثم أتاه آخر: فقال: استغفر لي، فقال: «لا غفر الله لك ولا لذاك، أنبي أنا؟»، وعن زيد بن وهب أن رجلاً قال لحذيفة رضي الله عنه : «استغفر

32 انظر «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» (ص133)،

«القول المفيد على كتاب التوحيد» (1/190)، «الشميد

شرح كتاب التوحيد» (ص120)

(33) لم أجد لمدرك بن عمران ترجمة، ولعله كما قال الشيخ

مشهور: هو مدرك بن عوف، وهو الأحمسي البجلي

كوفي، ذكروا أنه يروي عن عمر رضي الله عنه

انظر: «طبقات ابن سعد» (6/157)، «الجرح والتعديل»

(8/327)، «تاريخ الصحابة» لابن حبان (235)، وقال

ابن حبان: «له صفحة»



قبل ذكره لهذه الآثار: «وخرج الطبري عن أبي سعيد مولى أسيد قال: كان عمر رضي الله عنه إذا صلى العشاء؛ أخرج الناس من المسجد، فتخلف ليلة مع قوم يذكرون الله، فأتى إليهم، فعرّفهم، هألقي درّته وجلس معهم، فجعل يقول: يا فلان ادع الله لنا، يا فلان ادع الله لنا، حتى سار الدعاء إلى عمر، فكانوا يقولون: عمر فخذ غليظاً، فلم أر أحداً من الناس تلك الساعة أرق من عمر رضي الله عنه لا ثكلى ولا أحداً، وعن سلم العلوي؛ قال: قال رجل لأنس رضي الله عنه يوماً: يا أبا حمزة لو دعوت لنا بدعوات، فقال: اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، قال: فأعادها مراراً ثلاثاً، فقال: يا أبا حمزة لو دعوت، فقال مثل ذلك لا يزيد عليه. فإذا كان الأمر على هذا؛ فلا إنكار فيه، حتى إذا دخل فيه أمر زائد؛ سار بتلك الزيادة مخالفاً للسنة؛ فقد جاء في دعاء الإنسان لغيره الكراهية عن السلف، لا على حكم الأصالة، بل بسبب ما ينضم إليه من الأمور المخرجة عن الأصل⁽³⁶⁾...، ثم ذكر أثر عمر رضي الله عنه ثم قال: «فبأية عمر رضي الله عنه في هذا الموضع ليس من جهة أصل الدعاء، ولكن من جهة أخرى، وإلا تعارض كلامه مع ما تقدّم، فكأنه فهم من السائل أمراً زائداً على التماس الدعاء، فلذلك قال: لست بنبي»، وقال: بعد ذكره لأثر سعد: «فهذا أوضح في أنه فهم من السائل أمراً زائداً، وهو أن يعتد فيه أنه مثل النبي، أو أنه وسيلة إلى أن يعتد ذلك

(36) كأنه يشير إلى أن الأصل عدم الكراهية

أو يعتد أنه سنة تُلزم أو يجري في الناس مجرى السنن الملزمة».

وقال بعد ذكره لأثر حذيفة: «فدلّ هذا على أنه وقع في قلبه أمر زائد يكون الدعاء له ذريعة حتى يخرج عن أصله، لقوله بعدما دعا على الرجل، هذا يذهب إلى نسائه فيقول كذا. أي: فيأتي نسائه أيضاً ليلتها ويشتهر الأمر حتى يتخذ سنة ويعتد في حذيفة ما لا يدعيه هو لنفسه، وذلك يخرج المشروع عن كونه مشروعاً، ويؤدي إلى الشُّبُع واعتقاد أكثر ممّا يحتاج إليه».

وقال: «وقد تبين هذا المعنى بحديث رواه ابن عليّة عن ابن عون، قال: جاء رجل إلى إبراهيم فقال: يا أبا عمران! ادع الله أن يشفيني. فذكره ذلك إبراهيم... فذكر الأثر، ثم قال رضي الله عنه: «فتأملوا يا أولي الأبواب! ما ذكره العلماء من هذه الضمائم المنضمة إلى الدعاء، حتى كرهوا الدعاء إذا انضم إليه ما لم يكن عليه سلف الأمة، فتيسر بعثلك ماذا كانوا يتولون في دعائنا اليوم بأثار السلوات، بل في كثير من المواطن، وانظروا إلى إشارة إبراهيم برغبته في السنة وكراهية ما أحدث الناس، بعد تشرير ما تقدّم... وعلى هذا ينبغي أن يحمل ما خرجه ابن وهب من الحارث بن نبهان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن ناساً من أهل الكوفة قالوا: إن إخوانك من أهل الكوفة يترأون عليك السلام، ويأمرونك أن تدعو لهم وتوسيعهم فقال: اقرؤوا عليهم السلام ومروهم

مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا⁽³⁹⁾، وهو داعي الأمة إلى كل هدى، فله مثل أجورهم في كل ما اتبعوه فيه...⁽⁴⁰⁾

وقال كذلك: «فالتَّبِيُّ ﷺ فيما يطلبه من أمته من الدعاء، طلبه طلب أمر وترغيب، ليس بطلب سؤال، فمن ذلك أمره لنا بالسَّلاة والسلام عليه... ومن ذلك أمره بطلب الوسيلة والنضيلة والمتام المحمود... فتد رغب المسلمين في أن يسألوا الله له الوسيلة، وبين أن من سألها له حلت له شفاعته يوم القيامة، كما أنه من سأل عليه مرة صلى الله عليه عشرا، فإنَّ الجزء من جنس العمل، ومن هذا الباب الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه: «لَا تُسْأَلُ يَا أُخَيُّ مِنْ دُعَاؤِكَ»، فطلب التَّبِيِّ ﷺ من عمر أن يدعو له كطلبه أن يسأل عليه ويسلم عليه، وأن يسأل الله له الوسيلة والدرجة الرفيعة.

وهو كطلبه أن يعمل سائر الصالحات، فمقصوده نفع المطلوب منه والإحسان إليه، وهو ﷺ أيضا ينتفع بتعليمهم الخير وأمرهم به، وينتفع أيضا بالخير الذي يفعلونه من الأعمال الصالحة ومن دعائهم له...⁽⁴¹⁾

وقال: «وكان هو ﷺ يرقى نفسه وغيره، ولا يطلب من أحد أن يرقيه، ورواية من روى في هذا: «لا يرقون» ضعيفة غلط، فهذا مما يبين حقيقة أمره لأُمَّته بالدُّعاء أنه ليس من باب سؤال المخلوق

أن يعملوا الشرائع بحُزَاتِهِمْ⁽³⁷⁾؛ فإنه يحملهم - أو يأخذ بهم - على التصدق والسهولة، ويجنبهم الجور والحزونة⁽³⁸⁾، ولم يذكر أنه دعا لهم - اهـ.

وقد تضمنت جملة هذه الآثار كراهية السلف لمثل هذا النوع من طلب الدعاء لما انضم إليه من خشية أن يصير ديمة أو أن يقترن به بعض المفاصد على ما سبق ذكره.

ولعله أن يعترض على القول الثاني بالأدلة التي

سبق ذكرها في القول الأول، فالجواب عنها هو:

1- أمّا حديث طلب التَّبِيِّ ﷺ الدعاء من أمته.

فقد أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال: «فالتَّبِيُّ ﷺ قد طلب من أمته أن يدعوا له؛ ولكن ليس ذلك من باب سؤالهم، بل أمره بذلك لهم كأمره لهم بسائر الطاعات التي يثابون عليها، مع أنه ﷺ له مثل أجورهم في كل ما يعملونه، فإنه قد صح عنه أنه قال: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ مِثْلُ أُوزَارِ

(37) قال الشيخ مشهور حسن في تحقيقه لكتاب «الاعتصام»

(318/2) (ت 11): «الحزائم جمع حزيمة وهي حلفة من

شعر تجعل في وثرة أنف البعير يشد بها الزمام، أو هي كالخشاش من العود في أنف البعير، والمراد اتباعهم القرآن متقدين لأحكامه، وملقين الأمانة إليه والمعنى: أن يأخذوا بالقرآن بتمامه وحسنه، كما يؤخذ البعير بخزائمه»، انظر: «النهاية» (29/2)، «المنائق» (367/1)، «اللسان» (ملاة خزوم)

(38) رواه الدارمي في «سننه» (3313) بسند صحيح إلى أبي

قلاية ولكنه منقطع بينه وبين أبي الدرداء وسنده عنده

عن أبي أيوب عن أبي قلاية أن رجلا قال لأبي الدرداء

(39) رواه مسلم (277/16 - نووي)

(40) «مجموع الفتاوى» (100/1 - 101)

(41) «مجموع الفتاوى» (142/1)



القيِّب...»، وفي أثر أنس بن مالك دعا بدعوة عامة حتى قيل له: لو دعوت، فأعاد نفس الدعاء.

والحاصل أن الأصل في السؤال ألا يكون إلا لله تعالى لما صدرنا به هذا البحث.

وأما طلب المسلم الدعاء من غيره قصد أن ينتفع هو وينتفع الداعي فهذا سؤال راجع وصاحبه مقتد بالنبي ﷺ.

أما إن كان الطلب مجرداً لنفع النفس فقط فهذا محل نظر، والأصل فيه الجواز لما ذكره من أجازته من الأدلة، ولكن قد تتضمن إليه أمور وأشياء تُخرجه عن هذا الحكم إلى النهي عنه، وإن كان قد لا يأنم، ولذلك ينبغي تركه وألا يكون ديدناً للإنسان، ولا أدل على ذلك من الآثار التي حكيناها عن الصَّحابة رضي الله عنهم وكذا قول إبراهيم النخعي رضي الله عنه وكذا أثر مالك بن دينار فإنه شدد التَّكْيِير لما قال: «ما يرى هؤلاء إلا أن أنبياء...».

والله تعالى أعلم، وسلَّى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



للمخلوق الذي غيره أفضل منه، فإن من لا يسأل الناس - بل لا يسأل إلا الله - أفضل ممن يسأل الناس ومحمد ﷺ سيّد ولد آدم...⁽⁴²⁾.

2 - أما حديث: «لَا تَسْأَلُنِي يَا أَخِي مِنْ دُعَائِكَ»

فقد رواه أبو داود (1498) والترمذي (3562) وابن ماجه (2894) وسنده ضعيف؛ من أجل عاصم بن عبيد الله فإنه ضعيف، ولذلك قال شيخ الإسلام: «... إن صحَّ الحديث...»⁽⁴³⁾.

وعلى فرض صحته، فجوابه كما سبق في الجواب الأول، وقد ذكره شيخ الإسلام رحمته، وقد يُقال هو في حق المسافر؛ لأنه مستجاب الدعوة، كما جاء في أثر أم الدرداء.

3 - أما حديث طلب الاستغفار من أويس

القرني: فهذا كذلك جاء في واحد معين، وقد عيَّنه النبي ﷺ وشهد له بأنه مستجاب الدعوة، ومثل هذه الشهادة لا يمكن أن يدعيها أحد لأحد ولا أن يدعيها أحد لنفسه، ثم هو كذلك من باب سائر الطاعات التي أمر بها ﷺ.

4 - وأما الآثار المنتولة عن السلف، فهي معارضة

كذلك بمثلها مما سبق ذكره، ثم إن بعضها فيه دعاء النبي ﷺ وليس هو كدعاء غيره، وفي أثر أم الدرداء ما يدل على أن الرجل كان يريد السفر ثم فيه أنها أرادت نفعه ونفع نفسه ولذلك ذكرت له الحديث: «دَعْوَةُ الْمَرْمِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ

(42) «مجموع الفتاوى» (1/ 228 - 229)

(43) «مجموع الفتاوى» (1/ 227 - 228)

سفر المرأة إلى الحج والعمرة بلا مَحَرَمٍ⁽¹⁾

صالح الدين رمضه

مرحلة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية

ذلك ما ورد من نصوص الكتاب والسنة التي فيها الحثُّ على سيانة المرأة وحفظ عَزَّتْها وكرامتها كتحريم تبرُّجها وإظهار زينتها، ولهذا كان لباسها المشروع الذي رضىه الله لها ورسوله ﷺ لباساً يسترها، وحرَّم الشرع خلوتها بالرجل الأجنبي عنها الذي ليس من محارمها، والفقهاء في كتبهم يأمرّون المرأة في الصلاة أن تجمع ولا تجلِفَ بين أعضائها، وتترَبَّع ولا تفتش، وفي الإحرام بالحج والعمرة ألا ترفع صوتها إلا بقدر ما تُسمع رفيقتها، وكذلك لا ترفع صوتها بالثلبية، وبالتكبير أيام التشريق، ولا تضطبع ولا ترمّل في الخلّاف ولا بين السنّا والمروة بين العلمين، وأن لا ترقى فوق السنّا والمروة، ولا يستحب لها تسهيل الحجر الأسود ولا استلام الرُّكْنَيْنِ إلا عند خلوّ الخلّاف، كلّ ذلك لتحقيق ستر المرأة وسيانتها، والحاصل كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن كل ما كن استر لها وأسور كن اسلح لها²

ومن الذرائع المفضية إلى الفتنة والفساد سفر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الشريعة الإسلامية مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد، وقد ربّ الله ﷻ مصالح الدين والدنيا على طاعته، واجتناب معصيته، وسدّ باب الذرائع المفضية إلى الشرّ والفساد، واختلاط الأنساب، وهتك الأعراض، وحصول الفتنة، ومن

(1) المحَرَّم: كلّ من حرم عليه نكاح المرأة لحرمته على الثابيد بسبب مباح من نسب أو رضاع أو مصاهرة، والمحارم من النسب سبعة: الأب، والابن، والأخ، وابن الأخ، وابن الأخت، والعم، والحال، والمحارم من الرضاع كالمحارم من النسب سبعة: الأب من الرضاع، والابن من الرضاع، والأخ من الرضاع، وابن الأخ من الرضاع، وابن الأخت من الرضاع، والعم من الرضاع، والخال من الرضاع، هؤلاء أربعة عشر، والمحارم بالمصاهرة أربعة: أبو زوج المرأة، وابن زوج المرأة، وزوج أم المرأة، وزوج بنت المرأة، وسُمّي الزوج محرماً مع حلّها له لحصول المقصود من سيانة المرأة وحفظها عند الخلوة والسفر بها، بل الزوج أولى بذلك من كلّ محرم. انظر: «المبسوط» (111/4)، «مواهب الجليل» (523/2)، «شرح صحيح مسلم» للثَّوَوِي (109/9)، «المعي» (32/5)، «مفيد الأنام» (ص44)، «مناسك الحج والعمرة» لابن عثيمين (ص17).

(2) «مجموع الفتاوى» (129/34)



المرأة بلا زوج ولا محرم يحفظها؛ وقد نهى النبي ﷺ عن سفرها بلا محرم بأدلة في غاية الوضوح كما سيأتي تفصيله.

ونظراً لشيوع هذه الظاهرة في هذه الأزمنة وتساهل بعض الناس فيها، إماً جهلاً بحكم الشريعة فيها، وإماً تساهلاً منهم لضعف الإيمان، وتسلب الشيطان على الإنسان، ونظراً أيضاً لكون بعض المعاصرين يدعي إجماع الصحابة على الحواز، وعدوا إجماعاً ما ليس بإجماع مع أن النزاع فيها معروف، والخلاف فيها مشهور مذكور في كتب أحكام القرآن والتفسير والفقه وشروح الحديث وغيرها، ولأجل ذلك أحببت أن أحرر محل النزاع في هذه المسألة ببيان موضع الوفاق وموضع الخلاف، مع نسبة كل قول لقائله، ثم أذكر الأدلة الدالة على تحريم سفر المرأة بلا محرم نسجاً للأولياء المسؤولين على رعاية أزواجهم وبناتهم وأخواتهم، وسيانتهن من كل خطر، وتذكيراً للنساء المؤمنات المحافظات على دينهن الممتلكات أوامر ربهن، فأقول وبالله التوفيق:

أجمع أهل العلم على جواز سفر المرأة بلا محرم للضرورة، كما إذا أسلمت المرأة فهاجرت من دار الحرب إلى دار الإسلام وإن لم يكن معها أحد من محارمها، وكذلك المرأة الأسيرة إذا تخلصت من أيدي الكفار فإنها تسافر وإن لم يكن معها محرم.

وذهب جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم إلى اشتراط مرافقة

الزوج أو المحرم للمرأة في الأسفار التي ليست واجبة كالسفر للحج والعمرة المستحبين أو السفر لزيارة الأقارب أو للتجارة أو نحو ذلك⁽³⁾.

قال القاضي عياض: ولم يختلفوا أنه ليس لها أن تخرج في غير فرض الحج إلا مع ذي محرم⁽⁴⁾، وقال نحوه العلامة القرطبي⁽⁵⁾.

وقال المحب الطبري: قال البغوي في «شرح السنة»: والقول باشتراط المحرم أولى لظاهر الحديث، ولم يختلفوا أنها ليس لها الخروج في غير الفرض إلا مع محرم إلا في كافرة أسلمت في دار الحرب، أو أسيرة تخلصت⁽⁶⁾.

ونقل الحافظ ابن حجر نص البغوي المتقدم ثم قال: وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرقعة فوجدها رجل مأمون فبثه يجوز له أن يصحبها

(3) انظر: «فتح القدير» (330/2)، «شرح الأبهري لكتب الجامع لابن عبد الحكم» (ص90)، «البيان والتحصيل» (28/4)، «المقدمات» (470/3)، «شروح الزرقاني على موطأ مالك» (401/2)، «اختلاف الحديث» للشافعي (ص106)، «الحاوي الكبير» (365/4)، «المجموع» (70/7)، «شرح صحيح مسلم» للنووي (109/9)، «الإعلام» لابن المقف (79/6)، «المفهي» (30/5)، «المحلى» (50/7)، «بدر الثمام» (514/2)، «سل المسلم» (372/2).

(4) «إكمال المعلم» (446/4).

(5) «المفهم» (450/3).

(6) هذا النص نقله المحب الطبري عن البغوي في كتابه «القرى» (ص70)، وابن حجر في «فتح الباري» (90/4)، وهو في «شرح السنة» المطبوع للبعوي (13/4)، لكن ليس فيه قول البغوي: «ولم يختلفوا أنها ليس لها الخروج في غير الفرض إلا مع محرم» فلم يذكر في بعض النسخ دون بعض.

حتى يبلغها الرِّقَّة⁽⁷⁾

وقال العلامة الزُّرقاني: ومحل الخلاف في حجّ الفرض، فأما التَّطَوُّع فلا تخرج إلّا مع محرم أو زوج... ومحل هذا كله ما لم تدع ضرورة، كوجود امرأة أجنبية منتحلة مثلاً، فله أن يسحبها، بل يجب عليه إذا خاف عليها لو تركها⁽⁸⁾.

وذهب بعض متأخري الشافعية إلى جواز سفر المرأة بلا محرم في جميع الأسفار: في سفر الطَّاعَةِ: كحجّ التَّطَوُّع، والسُّفر المباح كسفر التجارة، وكلّ سفر ليس بواجب، وهو قول ضعفه الماوردي والثَّووي وغيرهما؛ لأنّه يخالف الأحاديث الصحيحة الصَّريحة كما سيأتي، ويخالف المنصوص عن الإمام الشافعي وما عليه جمهور أصحَّاه⁽⁹⁾.

قال الحافظ ابن حجر: أغرب القفال فطرده في الأسفار كلّها، واستحسنه الروياني⁽¹⁰⁾. قال ابن حجر: وهو يعكّر على نفي الاختلاف الذي نقله البغوي آنفاً⁽¹¹⁾.

وفرق الإمام أحمد في رواية عنه، وبعض المالكية كابن رشد الجدّ بين المرأة الشَّابَّة والمعجوز، فمنعوا الشَّابَّة من السُّنن إلّا مع ذي محرم، وأجازوا للكبيرة غير المشتبهة التي انتحلعت

(7) «فتح الباري» (90/4)

(8) «شرح الزُّرقاني على موطأ مالك» (392/4)

(9) انظر: «اختلاف الحديث» (ص106)، «الحاوي الكبير» (363/4)، «المجموع» (70/7، 311/8)، «شرح صحيح

مسلم» للثَّووي (109/9)، «فتح الباري» (90/4)

(10) انظر «بحر المذهب» (31/5)

(11) «فتح الباري» (90/4)

حاجة النَّاس منها أن تسافر للحجّ خاصة عند أحمد، وعند ابن رشد حيث شاعت في كلّ الأسفار بلا زوج ولا محرم⁽¹²⁾.

سئل أحمد في رواية عن امرأة معجوزة كبيرة ليس لها محرم، ووجدت قومًا صالحين، فقال: إن تولّت هي التَّزول والرُّكوب، ولم يأخذ رجل بيدها فأرجو؛ لأنّها تضارّق غيرها في جواز التَّظنن إليها للأمن من محذور، فكذا هنا⁽¹³⁾.

ومال إلى هذا التَّفريق شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض فتاويه وذكر قيوداً حيث سئل: هل يجوز أن تحجّ المرأة بلا محرم؟ فأجاب: إن كانت من القواعد اللَّاتِي لم يحضن، وقد يثبت من النِّكاح، ولا محرم لها، فإنّه يجوز في أحد قولي العلماء أن تحجّ مع مَنْ تأمنه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ومذهب مالك والشافعي⁽¹⁴⁾.

وردّ هذا القول ابن مفلح، فقال: كذا قال - يعني الإمام أحمد - فأخذ من جواز التَّظنن الجواز هنا، فتلزمه في شأبة قبيحة، وفي كلّ

(12) انظر: «الفروع» (236/3)، «إكمال المعلم» (446/4)، «المفهم» (450/3)، «مواعظ الجليل» (526/2)، ونقل عن ابن فرحون أنّه قول العلامة: «ابن رشد»، فيحتمل أن يكون قولاً لابن رشد المتوفى سنة 737هـ، ويحتمل أن يكون خطأ مطبعياً أو من النَّاسخ، والصَّواب «ابن رشد» كما نصّ عليه هو في كتابه «المقدمات» (470/3)، وقال البيرلوي: «ظاهر الحديث شموله للشَّابَّة والمتجالة»، وقيد بعض الشيوخ لابن رشد بالشَّابَّة، وأما المتجالة فيجوز لها ذلك، «الفواصق الدواني» (438/2)

(13) «الفروع» (236/3)

(14) «مجموع الفتاوى» (13/26)



سفر والخلوة كما سيأتي في آخر العدد، مع أن الرواية فيمن ليس لها محرم⁽¹⁵⁾.

وقد تعقب العلامة القرطبي رحمه الله ما ذهب إليه بعض المالكية كابن رشد من جواز سفر الكبيرة في الأسفار كلها بلا زوج ولا محرم، فقال: وفيه بعد؛ لأن الخلوة بها تحرم، وما لا يطلع عليه من جسدها غالباً عورة، فالحلقة موجودة فيها، والعموم صالح لها، فينبغي ألا تخرج منه⁽¹⁶⁾.

وقال العلامة النووي رحمه الله: وهذا الذي قاله الباجي⁽¹⁷⁾ لا يوافق عليه؛ لأن المرأة مظنة الطمع فيها، ومظنة الشهوة، ولو كانت كبيرة، وقد قالوا: «كل ساقطة لا فحلة» ويجتمع في الأسفار من سفهاء الناس، وسقطهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالمعجوز وغيرها لغلبة شهوته، وقلة دينه، ومروءته، وخيائته، ونحو ذلك، والله أعلم⁽¹⁸⁾.

(15) «الفروع» (236/3)

(16) «المفهم» (450/3)

(17) هذا القول لم يقله الباجي، ولم يحكه القاضي عياض عن الباجي كما طعن النووي، وإنما نقله عياض في «إكمال المعلم» (446/4) عن غيره من المالكية من غير نسبة، وقد نبه على هذا الخطأ العلامة الخطاط، فقال بعد أن نقل نص النووي المذكور أعلاه: وما ذكره عن الباجي إنما نقله في الإكمال عن غيره «مواعظ الجليل» (526/2)، وقال العلامة الزرقاني: ونقل عياض عن بعضهم لا عن الباجي كما زعم أنه في الشائبة، أما الكبيرة التي لا تشتهى فتسافر في كل الأسفار بلا زوج ولا محرم، «شرح الزرقاني على موطأ مالك» (392/4).

وهو لابن رشد الجد كما تقدم

(18) «شرح صحيح مسلم» (109/9)

ويرد هذا التثريق، قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ عَلَيْهَا» الحديث⁽¹⁹⁾ إذ هو على العموم لجميع النساء؛ لأن المرأة نكرة في سياق النفي، فتدخل فيه الشابة والكبيرة؛ ولأن المرأة في السفر بحاجة إلى من يركبها ويُنزلها، وحاجة العجوز إلى ذلك أشد؛ لأنها أعجز⁽²⁰⁾.

إذا تقرر هذا، فقد اختلفت الأمة في اشتراط المحرم للمرأة لأداء حجة الإسلام على قولين مشهورين، بعد إجماعهم⁽²¹⁾ على وجوب الحج عليها إذا استطاعت.

● القول الأول: لا تسافر المرأة لأداء الحج الواجب ولا غيره إلا مع زوجها أو ذي محرم منها. وهو مروي عن أبي سعيد الخدري، وهو قول الحسن البصري، وعكرمة، وإبراهيم النخعي، ومناوس بن كيسان، والشعبي، وأبي ثور، والثوري⁽²²⁾، ومذهب أبي حنيفة وأصحابه⁽²³⁾.

(19) سيأتي قريباً تحريج الحديث وذكر ألفاظه ورواته عند ذكر الأدلة

(20) انظر: «بدائع الصنائع» (188/2)، «المفهم» (450/3)

(21) انظر: «مراتب الإجماع» (ص75)، «المحلى» (36/7)،

«الإقناع في مسائل الإجماع» (2/760)، «شرح صحيح

مسلم» للنووي (108/9)

(22) انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (366/3)، «الإشراف»

(176/3)، «المحلى» (47/7)، «الاستذكار» (369/13)،

«شرح السنة» (13/4)، «المفهي» (30/5)

(23) انظر: «شرح معاني الآثار» (2/116)، «تحفة الفقهاء»

(387/1)، «الهداية مع فتح القدير» (330/1)، «الاختيار»

(140/1)

وابن عثيمين⁽³⁰⁾.

❖ **القول الثاني:** لا يشترط المحرم في سفر الحج الواجب، بل يشترط الأمن على نفسها، وهو مروي عن عائشة رضي الله عنها، وابن عمر رضي الله عنهما، وقال به عطاء، وسعيد بن جبني، وابن سيرين، والحكم بن عتيبة، والأوزاعي⁽³²⁾، ومالك، وهو مشهور المذهب⁽³³⁾، والشافعي في المشهور عنه⁽³⁴⁾، وأحمد في رواية⁽³⁵⁾، وحكام ابن نصر المروزي عن إسحاق⁽³⁶⁾، وداود الظاهري

(30) انظر: «مجموع فتاوى ابن باز» (53/6)، «سلسلة الهدى والنور» (فتاوى الألباني: شريط رقم 93)، «مناسك الحج والعمرة» لابن عثيمين (ص16)، «فتاوى أركان الإسلام» لابن عثيمين (ص507).

(31) انظر: «شرح معاني الآثار» (115/2، 116)، «المحلى» (48/7)، «الاستذكار» (369/13)، «المسالك» (476/4)، «إكمال المعلم» (446/4)، «التحرير والتحصير» (ص948)، «معرفة السنن والآثار» (252/4)، «القرى» (ص71).

(32) انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (366/3)، «الإشراف» (176/3)، «المحلى» (48/7)، «الاستذكار» (369/13)، «المعي» (31/5).

(33) انظر: «المحرر الوجيز» (174/3)، «أحكام القرآن» لابن الفرس (31/2)، «النوادر» (361/2)، «شرح القلشاني على الرسالة» (1333/3)، «الثاج والإكليل» (521/2)، «مواهب الجليل» (523/2)، «حاشية العدوي على كفاية الطالب الرئاني لأبي الحسن» (450/2).

(34) انظر: «حلية العلماء» (238/3)، «القرى» (ص70)، «البيان» (35/4)، «المجموع» (69/7).

(35) انظر: «المعي» (30/5)، «الفروع» (235/3)، «الإنصاف» (78/8).

(36) انظر: «اختلاف الفقهاء» (ص422).

وقول عند المالكية، حكى عن ابن عبد الحكم، واختاره اللخمي⁽²⁴⁾، وقال ابن ناجي وأبو الحسن المنوفي: كأنه مال إليه ابن أبي زيد⁽²⁵⁾، وهو أحد قولي الشافعي⁽²⁶⁾، وأحمد في المشهور⁽²⁷⁾، وإسحاق في المشهور عنه أيضاً⁽²⁸⁾، واختاره ابن نصر المروزي، وابن المنذر، والخطابي، والبغوي، والمحجب الطبري من الشافعية⁽²⁹⁾، ونصره ابن تيمية في «شرح العمدة»، واختاره: ابن باز، والألباني،

(24) انظر: «التبصرة» للخمي (2/101)، «التحرير والتحصير» (ص949)، «شرح القلشاني على الرسالة» (1333/3)، «شرح زروق على الرسالة» (407/2)، «مواهب الجليل» (524/2).

(25) انظر: «شرح ابن ناجي على الرسالة» (408/2)، «كنية الطالب الرئاني» (450/2)، ولم يذكر الخطابي في «تحرير المقالة في شرح نخل الرسالة» (ص184 - 209) هذه المسألة عند ذكر المسائل التي خالف فيها ابن أبي زيد المشهور من المذهب، وتعقب العدوي في «حاشيته» أبا الحسن، فقال: «قصرها - يعني ابن أبي زيد - على مالك لكونها منسوبة له لا للتبري، والراجح الجواز مع الرفقة المأمونة». «حاشية العدوي على كفاية الطالب لأبي الحسن» (450/2)، وقال البزار: «وكلام المصنف في تلك المسألة موافق للراجح، وإنما قصرها على مالك؛ لكون المسألة منسوبة له لا للتبري من قوله فيها كما توهمه بعض الشراح» (الفواكه الدواني) (439/2).

(26) انظر: «القرى لقاصد أم القرى» (ص70).

(27) انظر: «مسائل الكوسج» (2079/5)، «مسائل أبي داود» (ص106)، «المحرر» (233/1)، «المعي» (30/5).

(28) انظر: «مسائل الكوسج» (2080/5)، «الإشراف» (176/3)، «النهي» (50/21)، «شرح السنة» (13/4)، «المعاني البديعة» (350/1).

(29) انظر: «اختلاف الفقهاء» لابن نصر (ص422)، «الإشراف» (176/3)، «الإقناع» لابن المنذر (202/1)، «معالم السنن» (276/2)، «شرح السنة» (13/4)، «القرى» (ص72)، «المعاني البديعة» (350/1).



الحج الواجب إلا مع زوج أو ذي محرم منها السنة والقياس والنظر:

أولاً: الدليل من السنة:

١. أحاديث عامة دالة على نهى المرأة عن السفر أي سفر كان بلا محرم:

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرَمٍ» وفي رواية: «لَا تَسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرَمٍ»⁽⁴²⁾.

٢ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت من رسول الله ﷺ أربعاً، فأعجبني وأتقني⁽⁴³⁾: «نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم» واقتصر باقي الحديث⁽⁴⁴⁾.

وفي رواية بلفظ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا، أَوْ ابْنُهَا، أَوْ زَوْجُهَا، أَوْ أَخُوها، أَوْ ذُو مَحَرَمٍ مِنْهَا»⁽⁴⁵⁾.

وفي رواية: «لَا تَسَافِرِ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ»⁽⁴⁶⁾.

(42) أخرجهما مسلم (1338).

(43) أتقني: أعجبتني، والألق بالفتح: الفرح والسرور، والشبيء الأنيق: المعجب. انظر: «مشارك الأنوار» (44/1)، «النهاية» (76/1).

(44) أخرجه البخاري (1864) مطولاً، ومسلم (1338) واللفظ له.

(45) أخرجه مسلم (1340).

(46) أخرجه مسلم (1338).

وجميع أصحابه⁽³⁷⁾.

ثم اختلفوا بما يحصل الأمن: فقال مالك: تخرج مع جماعة من النساء⁽³⁸⁾، وقال الشافعي وهو السنيح المشهور من مذهب الشافعية: يحصل الأمن بنسوة ثبات إن لم يكن معها زوج أو محرم، وفي قول للشافعي: تخرج ولو مع امرأة واحدة حرة ثقة مسلمة⁽³⁹⁾، وروى الكرايسي عن الشافعي قولاً ثالثاً: أنها تخرج من غير نساء إذا كان الطريق آمناً، واختاره الشيرازي، والقفال، والرويانى وصححوه، وضعفه الماوردي والنووي وغيرهما من الشافعية، وقالوا: هو خلاف نص الشافعي⁽⁴⁰⁾، وقال ابن سيرين: تخرج مع ثقة المسلمين من الرجال ولو مع رجل من المسلمين لا بأس به، وقال الأوزاعي: تخرج مع قوم عدول، تتخذ سلماً تسعد عليه وتنزل، ولا يترهبها رجل، إلا أنه يأخذ رأس البعير، وتضع رجلها على ذراعه⁽⁴¹⁾.

والدليل على تحريم سفر المرأة لأداء

(37) انظر: «المحلى» (48/7).

(38) انظر: «موطأ مالك» (569/1)، «المسالك» (476/4)، «المنتقى» (82/3).

(39) انظر: «حلية العلماء» (238/3)، «رحمة الأمة» (ص97)، «المجموع» (69/7)، «شرح صحيح مسلم» للنووي (108/9).

(40) انظر: «المهذب مع المجموع» (68/7)، «الحاوي الكبير» (363/4)، «حلية العلماء» (238/3)، «بحر المنهاج» (26/5، 30)، «المجموع» (69/7)، «فتح الباري» (90/4).

(41) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (176/3)، «الاستذكار» (369/13)، «التمهيد» (51/21)، «المحرر الوجيز» (174/3)، «المفني» (31/5).

وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، فَقام رجل، فقال: يا رسول الله! إن امرأتي خرجت حاجة، وإني اكتسبت في غزوة كذا وكذا، قال: **إِن طَلَّقَ، فَحَجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ**⁽⁵⁰⁾.

♦ وجه الدلالة: دل هذا الحديث دلالة سريحة قوية على اشتراط المحرم للمرأة لأداء الحج الواجب وأنه لا يحل لها أن تحج إلا به؛ لأن النبي ﷺ نهى عن سفر المرأة بلا محرم وهو يخطب أيام الحج بمسمع من الصحابة **رضي الله عنهم**، ففهم الصحابة **رضي الله عنهم** . ومنهم السائل . من خطابه أن النهي يعم الحج وغيره من الأسفار، ولذلك سأل عن الحج مع امرأته، والنبي ﷺ أقره على هذا الفهم ولم ينكر سؤاله، بل أمره أن يحج مع امرأته، ولم يستفصل منه أهو حج فرض أو تطوع؟ بل الظاهر أنه كان حج فرض؛ لأنه لو كان تطوعاً لما أمره بترك الغزو الذي هو فرض لتطوع المرأة بالحج.

فلو لم يكن المحرم شرطاً في سفر المرأة، لما أمره ﷺ بالسفر معها، والتخلف عن الغزو الذي اكتسبت فيه⁽⁵¹⁾.

وكذلك فهم عكرمة مولى ابن عباس من النهي أنه يعم الحج، فعن عكرمة سئل عن المرأة تحج مع غير ذي محرم أو زوج؟ فقال: **نهى**

(50) أخرجه البخاري (1862، 3061)، ومسلم (1341) واللفظ له

(51) انظر: «أحكام القرآن» للملحوي (16/2)، «أحكام القرآن»

للجصاص (309/2)، «المبسوط» (111/4)، «الفروق

للسنمري (286/1)، شرح العمدة لابن تيمية (174/2)

3 . عن أبي هريرة **رضي الله عنه** قال: قال رسول الله ﷺ: **«لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسَلِّمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ، إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا»**⁽⁴⁷⁾.

وفي رواية: **«لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا»** وفي رواية: **«مَسِيرَةَ يَوْمٍ»**.

وفي رواية: **«لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»**⁽⁴⁸⁾.

♦ وجه الدلالة: دلالة هذه الأحاديث ظاهرة على اشتراط المحرم للمرأة في سفرها للحج الواجب؛ لأن قوله ﷺ: **«أَنْ تُسَافِرَ»** وفي رواية: **«أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا»** عام في كل الأسفار سواء كان سفر طاعة أو غيره⁽⁴⁹⁾، فيدخل تحت هذا العموم سفر المرأة لأداء الحج الواجب، بل هو داخل في هذا العموم دخولاً أولياً؛ لأن الغالب في سفر المرأة في الزمن الغابر كان لأجل الحج، ولم تكن المرأة تسافر للتجارة أو الجهاد أو غير ذلك إلا نادراً، فتثبت بهذه الأحاديث منع المرأة من السفر إلى الحج إلا مع زوج أو محرم.

ب . أحاديث تنص على نهى المرأة عن السفر إلى الحج بلا محرم:

1 . عن ابن عباس **رضي الله عنه** قال: سمعت النبي ﷺ يخطب يقول: **«لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا**

(47) أخرجه البخاري (1088)، ومسلم (1339)

(48) أخرجه مسلم (1339)

(49) انظر: «التبصرة للعمي (2/101)، «شرح عمدة الأحكام»

لابن دقيق العيد (18/3)



رسول الله ﷺ أن تسافر المرأة فوق ثلاثة إلا مع ذي محرم» فكيف تصنع ما نهاها؟⁽⁵²⁾

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: فدل ذلك على أنها لا ينبغي لها أن تحج إلا به، ولولا ذلك لقال له رسول الله ﷺ: «وما حاجتها إليك؛ لأنها تخرج مع المسلمين، وانت فامض لوجهك فيما اكتسبت»، ففي ترك النبي ﷺ أن يأمره بذلك، وأمره أن يحج معها، دليل على أنها لا يصلح لها الحج إلا به⁽⁵³⁾.

وقال العلامة الجصاص رحمه الله: هذا يدل على أن قوله: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» قد انتظم المرأة إذا أرادت الحج من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن السائل عقل منه ذلك؛ ولذلك سألته عن امرأته وهي تريد الحج، ولم ينكر النبي ﷺ ذلك عليه، فدل على أن مراده ﷺ عام في الحج وغيره من الأسفار.

والثاني: قوله: «حُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ» وفي ذلك إخبار منه بإرادة سفر الحج في قوله: «لَا تُسَافِرُ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

والثالث: أمره بإياه بترك الغزو للحج مع امرأته، ولو جاز لها الحج بغير محرم أو زوج لما أمره بترك الغزو، وهو فرض للتطوع، وفي هذا دليل أيضاً على أن حج المرأة كان فرضاً ولم يكن تطوعاً؛ لأنه لو كان تطوعاً لما أمره بترك الغزو الذي هو فرض لتطوع المرأة.

ومن وجه آخر: وهو أن النبي ﷺ لم يسأله

(52) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (15168)

(53) «شرح معاني الآثار» (115/2)

عن حج المرأة أفرض هو أم نفل؟ وفي ذلك دليل على تساوي حكمهما في امتناع خروجها بغير محرم، فثبت بذلك أن وجود المحرم للمرأة من شرائط الاستطاعة⁽⁵⁴⁾.

وجاء في رواية سعيد بن منصور . إن صحت. أنه نذر أن يخرج في غزوة كذا، والنذر يجب الوفاء به، ومع ذلك فقد رخص له النبي ﷺ في ترك نذره، وأمره بأن يحج مع امرأته مما يؤكد اشتراط المحرمية في سفر المرأة في أداء الحج الواجب.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ وهو يخطب . يقول: «لَا تُسَافِرُنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، وَلَا يَدْخُلُنَّ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ، فقال رجل: يا رسول الله! إني نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا، وامراتي تريد الحج، قال: فَاحْرُجْ مَعَهَا»⁽⁵⁵⁾.

(54) «أحكام القرآن» (309/2)

(55) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»، ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (52/7) عن حماد بن زيد، عن عمرو ابن دينار، عن أبي معبد عنه به، والحديث تقدم تحريجه عند البخاري ومسلم، وقد رواه البخاري عن عازم أبي النعمان، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (2855)، والبيهقي في «شعب الإيميل» (5440) من طريق سليمان ابن حرب، ثلاثتهم أبو النعمان وأبو داود الطيالسي وسليمان ابن حرب، عن حماد بن زيد بهذا الإسناد، وفيه «أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا» بدل: «نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا» وقد روى الحديث البخاري ومسلم من طريق ابن جريج، ومسلم من طريق سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار بالإسناد المتقدم، وليس عندهما ذكر النذر الذي في رواية سعيد بن منصور، عن حماد بن زيد، والله أعلم

قال الحافظ ابن حجر رحمته: فلو لم يكن شرطاً ما رخص له في ترك النذر⁽⁵⁶⁾.

وفي الباب أحاديث أخرى هي نص في محل الخلاف؛ لكنّها ضعيفة الإسناد، ولذلك أحببت أن أذكرها لبيان ضعفها حتى لا يفتّر بها، لا سيما وأن طائفة من الفقهاء احتجوا بها، وصحّحها بعض العلماء، منها:

2. عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار،

قال: أخبرني عكرمة، أو أبو معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: جاء رجل إلى المدينة، فقال النبي ﷺ: «أَيْنَ نَزَلْتَ؟» قال: على فلانة، قال: أَغْلَقْتَ عَلَيْكَ بَابَهَا. مرتين. لَا تَحْجُرْ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا دُومَحْرَمٌ⁽⁵⁷⁾.

وفي رواية البرّار عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَحْجُرْ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ، فقال رجل: يا نبي الله! إني اكتتبت في غزوة كذا، وامراتي حاجة، قال: إزجج فحجج معها»⁽⁵⁸⁾.

فالحديث صريح الدلالة، ونص في مورد

(56) «فتح الباري» (92/4)

(57) أخرجه عبد الرزاق كما في «المحلى» (51/7)، والاستنكار، (370/13)، والدارقطني في «سننه» (2408)، وقال ابن حجر في «فتح الباري» (90/4): صحّحه أبو عوانة، وقال في «الدرّاية» (3/2): إسناده صحيح

(58) أخرجه البرّار في «مسنده» كما في «نصب الرّاية» (10/3) من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع معبدًا مولى ابن عباس - كذا، والصواب: أنا معبد مولى ابن عباس - يحدث عن ابن عباس به.

النزاع من أن المرأة لا تسافر للحج إلا مع ذي محرم منها.

قال ابن قدامة رحمته: وهذا صريح في الحكم⁽⁵⁹⁾. إلا أن هذا الحديث بهذا اللفظ وإن كان صحّحه أبو عوانة وابن حجر في موضع، فهو ضعيف، قال ابن حزم: وأما حديث عكرمة فمرسل⁽⁶⁰⁾.

وقال ابن حجر: والمحفوظ في هذا مرسل عكرمة⁽⁶¹⁾.

3. عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ سَفَرًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَحْجُجَ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا»⁽⁶²⁾.

ثانيًا: الدّليل من القياس:

1. أنها أنشأت سفرًا عن اختيار في دار

(59) «المعجم» (32/5)

(60) «المحلى» (52/7)

(61) «فتح الباري» (89/4)

(62) أخرجه الدارقطني في «سننه» (2410) من طريق جابر،

عن أبي معشر، عن سالم بن أبي الجعد عنه به، وجابر هو ابن يزيد الجعفي ضعيف الحديث جدًا وبه أعلمه ابن حجر في «الدرّاية» (4/2)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (8016) من وجه آخر عن المفضل بن صدقة أبي حماد الحنفي، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن أبي معشر التميمي، عن قزعة مولى زياد، عن أبي أمامة الباهلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَنْ تَحْجُجَ إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ ذِي مَحْرَمٍ»، قال الهيثمي: فيه المفضل بن صدقة، وهو متروك الحديث «مجمع الزوائد» (304/1)، وأعلمه ابن حجر بأن ابن أبي عيَّاش، وقال: متروك «الدرّاية» (4/2)، فالحديث ضعيف جدًا من الوجهين



الإسلام، فلم يجز بغير زوج أو محرم كالسفر لحج التطوع وسائر الأسفار⁽⁶³⁾.

2. أن المرأة لو كانت في عدتها لم يكن لها أن تخرج للحج، وتأثير عدم المحرم في المنع من السفر كتأثير العدة، فإذا منعت من الخروج لسفر الحج بسبب العدة، فكذلك تمنع بسبب عدم المحرم⁽⁶⁴⁾.

ثالثاً: الدليل من النظر.

المرأة عرضة للفتنة، وقد زين للناس حب النساء، والميل إليهن، وباجتماع النساء تزداد الفتنة ولا ترتفع، إنما ترتفع بحافظ يحفظها، ويصونها، ويذب عنها، ولا يطمع فيها، وذلك هو المحرم، ألا ترى أنه يجوز له أن يخلو بها؛ لأنه لا يطمع فيها وهو يعلم أنها محرمة عليه ابداً، لما جبل الله النفوس عليه في الثفرة عن المحارم، فكذلك يسافر بها⁽⁶⁵⁾.

قال الإمام اللخمي: «ولأن الفساد لا يتعد بالليل وإن كانت مع جماعة إذا لم يكن ولي يحلح عليها ويحفظها»⁽⁶⁶⁾.

وقال القاضي عياض: «والمرأة فتنة ممنوع الانفراد بها لما جبلت عليه نفوس البشر من الشهوة فيهن، وسلط عليهم من الشيطان بواسطتهن».

(63) انظر: «المبسوط» (111/4)، «المجموع» (312/8)،

«المعني» (32/5)، «الفروق» للسامري (286/1)

(64) انظر: «المبسوط» (111/4)، «فتح القدير» (331/2)

(65) انظر: «المبسوط» (111/4)، «الإعلام» لابن الملقن (77/6)

(66) «التحصنة» (101/2)

ولأنهن لحم على وضم⁽⁶⁷⁾ إلا ما ذب عنه، وعورة مضطرة إلى صيانة وحفظ، وذو غيرة يحميها ويصونها، وطبع الله في ذوي المحارم من الغيرة على محارمهن والذب عنهن ما يؤمن عليهن في السفر معهم ما يخشى⁽⁶⁸⁾.

وقال ابن الجوزي: «وأما السفر فإن المرأة إذا خلت عن محرم كانت كائنها في خلوة، ولا يؤمن عليها من جهة ميل طبعها إلى الهوى وعدم المحرم المدافع عنها»⁽⁶⁹⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز لها السفر إلا على وجه يؤمن فيه البلاء، ثم بعض الفقهاء ذكر كل منهم ما اعتقده حافظاً لها وصائناً، كنسوة ثقات، ورجال مأمونين، ومنعه أن تسافر بدون ذلك، فاشتراط ما اشترطه الله ورسوله أحق وأوثق، وحكمته ظاهرة؛ فإن النساء لحم على وضم إلا ما ذب عنه، والمرأة معرضة في السفر للسعود، والنزول، والبروز، محتاجة إلى من يعالجها، ويمس بدنيتها تحتاج هي ومن معها من النساء إلى

(67) الوضم: كل شيء وضعت عليه اللحم وقبته به من الأرض

من خشب أو حصير أو غيره، وما دام اللحم على الوضم لا يمنع من تناوله أحد إلا ما ذب عنه، وقولهم: «إن النساء لحم على وضم» مثل من أمثال العرب: لأنهن في الضعف مثل ذلك اللحم الذي لا يمتنع من أحد إلا أن يذب عنه ورواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (354/3) من قول عمر بن الخطاب، انظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (326/2)،

«مجمع الأمثال» (49/1)

(68) «إكمال المعلم» (448/4)

(69) «كشف المشكل» (343/2)

مختلفة ونوازل متفرقة، فحدث كل واحد من الرواة بما سمع، كأنه قيل للنبي ﷺ في وقت ما: هل تسافر المرأة مسيرة يوم بلا محرم؟ فقال: لا، وقيل له في وقت آخر: هل تسافر المرأة مسيرة يومين بغير محرم؟ فقال: لا، وقال له آخر: هل تسافر المرأة مسيرة ثلاثة أيام بغير محرم؟ فقال لا، وكذلك معنى الليلة والبريد ونحو ذلك، فأدّى كل واحد ما سمع على المعنى.

وأما ما روي من اختلاف في الألفاظ عن صحابي واحد، فيحمل على أنه حدث مرأت بها على اختلاف ما سمع وشاهد في مواطن، فيروى تارة هذا وتارة هذا، وكله صحيح⁽⁷²⁾.

وهناك أجوبة أخرى ذكرها أهل العلم تُنظر في موضعها.

قال الإمام الحافظ ابن عبد البر: ويجمع معاني الآثار في هذا الباب وإن اختلفت ظواهرها الحظر على المرأة أن تسافر سنراً يخاف عليها الفتنة بغير

(72) انظر: «التمهيد» (55/21)، «معرفة السنن والآثار» (254/4)،

«إكمال المعلم» (447/4)، «شرح صحيح مسلم» للثوري

(108/9)، «العمدة لابن العطار» (957/2)، «التحرير والتخير»

بتحقيق عبد الله بن مرزوق السحيمي (ص945)، «فتح

القدير» لابن الهمام (331/2)، «شرح الزركشي على متن

الجرقي» (83/2)، «شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد

(19/3)، «الإعلام» لابن الملقن (75/6)، «فتح الباري»

(90/4)، «عمدة القاري» (224/10)، «مواهب الجليل»

(525/2)، «نيل الأوطار» (290/4)

قيم يقوم عليهن، وغير المحرم لا يؤمن ولو كان اتقى الناس؛ فإن القلوب سريعة الثقلب، والشيطان بالمرصاد، وقد قال النبي ﷺ: «مَا خَلَا رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ الشَّيْطَانُ ثَالِثَهُمَا»⁽⁷⁰⁾.

قال: وأمر النساء صعب جداً؛ لأن النساء بمنزلة الشيء الذي يذب عنه، وكيف تستطيع المرأة أن تحج بغير محرم، فكيف بالضيفة، وما يخاف عليها من الحوادث⁽⁷¹⁾.

تتبيه:

إن قيل: قد اختلفت ألفاظ الحديث في تقدير مسيرة السفر يعني المسافة التي تنهي المرأة أن تسافر فيها بلا محرم، والأخذ ببعضها ليس أولى من الأخذ بالبعض الآخر.

فالجواب: أن هذا وإن كان ممّا ظاهره الاختلاف والتأخر، إلا أن العلماء قد أجابوا عن هذا الاختلاف بأجوبة متعددة، ولعل أحسنها، والله أعلم: ما قاله ابن عبد البر والبيهقي وطائفة من المحققين وعمل به جمهور العلماء: إن حملها أنها خرجت على أحوبة الساتلين في مواطن

(70) جزء من حديث أخرجه الترمذي في «سننه» (465/4)،

والنسائي في «السنن الكبرى» (9219 - 9226)، وأحمد

في «المسند» (26/1)، والحاكم في «المستدرک» (114/1)،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (91/1)، من حديث عمر

بن الخطاب. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من

هذا الوجه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين،

ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «إرواء الغليل»

(1813)

(71) «شرح العمدة» (175/2 - 177)



محرم قسيراً كان أو طويلاً، والله أعلم⁽⁷³⁾.

وقال العلامة النووي: فالحاصل أن كل ما يسمى سفراً تنهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم، سواء كان ثلاثة أيام، أو يومين، أو يوماً، أو بريداً، أو غير ذلك؛ لرواية ابن عباس المطلقة، وهي آخر روايات مسلم السابقة: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً⁽⁷⁴⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التشديدات⁽⁷⁵⁾. وقال العلامة المناوي: ليس القصد بها التحديد، بل المدار على ما يسمى سفراً عرفاً، والاختلاف إنما وقع لاختلاف السائل، أو المواقن، وليس هو من المطلق والمقيد، بل من العام الذي ذكرت بعض أفرادها، وهذا لا يخصص على الأصح⁽⁷⁶⁾.

إذا تقرر هذا، علمت غلط من قال من المعاصرين: لو قطعت المرأة بلا محرم مسافة في وسيلة من وسائل النقل المعاصرة السريعة في وقت قصير يستغرق ساعات قليلة أو ساعة أو أقل كالسفر في الطائرة جاز، فهذا غير صحيح؛ لأن المراد بالمسيرة: المسافة، وليس المراد: الوقت الزمني والنهي ﷺ أفصح العرب وأوتي جوامع الكلم ولا يعني بالمسيرة: الوقت.

(73) «التمهيد» (55/21)

(74) «شرح صحيح مسلم» (108/9)

(75) «فتح الباري» (90/4)

(76) «فيض القدير» (398/6)

فالشروع أناط الحكم بالسفر، وهو كل ما يسمى سفراً في العرف والعادة، سواء كان قصيراً أو طويلاً على الصحيح، وأما وسيلة النقل ووقته فهذه أوصاف طردية، واختلاف الزمان والمكان وتغير وسائل النقل لا أثر له في تغيير الحكم الذي ثبت بالسنة.

ثم إن سفر المرأة بالطائرة وقطع المسافة الطويلة في وقت يسير لا يعني هذا أن المرأة في أمان، وأنه لا خوف عليها، فإن خطر سفرها في الطائرة بلا محرم لا يقل خطورة عن سفرها بوسائل النقل الأخرى؛ لأن الطائرة عرضة للتأخير، وقد تهبط في مكان آخر لتغير الأحوال الجوية، أو للتزود بالوقود، أو لعطل، أو لاختطاف الطائرة، وقد تجلس في المكان المخصص لها بجوار الرجال، والمرأة ضعيفة، فهي لحم على وضم إلا ما ذب عنه، فأين المحرم الذي يذب عنها ويحفظها في تلك الظروف الاستثنائية والأوقات الحرجة؟⁽⁷⁷⁾

♦ وإليك أخي القارئ فتاوى علماء العصر الأكابر في سفر المرأة بلا محرم:

ه فتوى الإمام القدوة عبد العزيز بن باز رحمه الله: من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم الأستاذ/ أ.س.ع. وفقه الله لكل خير. أمين

(77) «نظر: «مجموع فتاوى ابن باز» (383/16، 385)،

«فتاوى أركان الإسلام» لابن عثيمين (ص507)، «منهج

التيسير المعاصر» (ص190) رسالة ماجستير/ إعداد

المأث: عبد الله بن إبراهيم الطويل

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

كتابكم المؤرخ في 1394/1/15 هـ وصل

وصلكم الله بهداه، وما تضمنه من الإفادة ألك
اختلفت مع أحد زملائك في جواز سفر المرأة
المسلمة بالطائرة بدون محرم، مع أن وليها
يكون معها حتى تركب الطائرة، ومحرمها
الأخر يكون في استقبالها في البلد المتوجهة
إليه، ورغبتك في الفتوى كان معلوماً.

الجواب: لا يجوز سفر المرأة المسلمة في
الطائرة ولا غيرها بدون محرم يرافقها في
سفرها؛ لعموم قوله ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا
مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» متفق على صحته؛ ولأنه من
المحتمل تعرضها للمحذور في أثناء سير الطائرة
بأية وسيلة من الوسائل، ما دامت ليس لديها من
يحميها، وأمر آخر: وهو أن الطائرات يحدث
فيها خراب أحياناً، فتتزل في مطار غير المطار
الذي قصدته، ويقوم ركابها في فندق أو غيره
في انتظار إصلاحها، أو تأمين طائرة غيرها،
وقد يمكثون في انتظار ذلك مدة طويلة أو يوماً
أو أكثر، وفي هذا ما فيه من تعرض المرأة
المسافرة وحدها للمحذور، وبالجمله فإن أسرار
أحكام الشريعة الإسلامية كثيرة، وعظيمة،
وقد يخفى بعضها علينا، فالواجب التمسك
بالأدلة الشرعية، والحذر من مخالفتها من دون
مسوغ شرعي لا شك فيه، وفق الله الجميع
للفقه في الدين، والثبات عليه، إنه خير مسؤول،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته⁽⁷⁸⁾.

(78) «مجموع فتاوى ابن باز» (383/16)

ه فتوى ابن باز عن صحة الحج بلا محرم:

السائلة: قدمت للحج بصحبة عدد من النساء

وليس لي محرم، وقد تجاوز عمري الخمسين عاماً،

فهل يعتبر حجّي صحيحاً؟

أفيدوني أفادكم الله

الجواب: لا يجوز لمسلمة أن تحج بدون
محرم؛ لقول النبي ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ
ذِي مَحْرَمٍ» وذهب بعض العلماء إلى جواز الحج
مع ثقات النساء بدون محرم، ولكنّه قول
مرجوح، والصواب ما قاله النبي ﷺ: «لَا تُسَافِرُ
امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»، ولكنها إن حجت مع
النساء صح حجها، وعليها التوبة إلى الله؛ لأنها
أخطأت وأثمت، فعليها التوبة إلى الله والتندم،
والأ تعود إلى مثل هذا، وحجها صحيح إن شاء
الله؛ لأنها أدت مناسك الحج، فصح مع الإثم في
مخالفتها السنة في حجها بدون محرم، والله ولي
التوفيق⁽⁷⁹⁾.

ه فتوى ناصر السنة الفقيه المحدث محمد

ناصر الدين الألباني رحمه الله:

السائل: سفر المرأة بدون محرم في الطائرة

يجوز؟

الجواب: ما دام سفرها فلا يجوز، ولا فرق بين
السفر بالطائرة أو السيارة أو الدابة ما دام أن كل
هذه المسيرات تدخل في معنى السفر شرعاً.

السائل: إذا لم يتم مسيرة يوم وليلة؟

الشيخ: ليس بالسفر في الشرع مدة محدودة

(79) «فتاوى نور على الدرب» (1278/3)

بالمراحل كما كانوا قديماً، أو بالكيلو مترات كما يقولون حديثاً، وإنما سفر⁽⁸⁰⁾.

❖ فتوى العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين رحمته الله:

السؤال: إذا حجّت المرأة بدون محرم فهل حجّها صحيح؟ وهل الصّبّي المميّز يعتبر محرماً؟ وما الذي يشترط في المحرم؟

الجواب: حجّها صحيح، لكن فعلها وسفرها بدون محرم محرّم ومعصية لرسول الله ﷺ، فإنّه عليه الصّلاة والسّلام قال: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

والصغير الذي لم يبلغ ليس بمحرم؛ لأنّه هو نفسه يحتاج إلى ولاية وإلى نظر، ومن كان كذلك فلا يمكن أن يكون ناظرًا أو وليًا لغيره. والذي يشترط في المحرم أن يكون مسلماً، ذكراً، بالغاً، عاقلاً، فإذا لم يكن كذلك فإنّه ليس بمحرم.

وهاهنا أمر نأسف له كثيراً وهو: تهاون بعض النساء في السنن بالطائرة بدون محرم، فإنّهن يتهاون بذلك، تجد المرأة تسافر في الطائرة وحدها. وتعليه لهن لهذا الأمر يقولون: إنّ محرّمها يشيعها في المطار الذي أقلعت منه الطائرة، والمحرم الآخر يستقبلها في المطار الذي تهبط فيه الطائرة، وهي في الطائرة آمنة.

وهذه العلة عيّلة في الواقع؛ فإنّ محرّمها الذي شيعها ليس يدخلها في الطائرة، وإنما

يدخلها في صالة الانتظار.

وربّما تتأخّر الطائرة عن الإقلاع، فتبقى هذه المرأة ضائعة، وربما تحطّر الطائرة ولا تتمكّن من الهبوط في المطار الذي تقصده لسبب من الأسباب، وتهبط في مكان آخر، فتضيع هذه المرأة، وربّما تهبط في المطار الذي قصده، ولكن لا يأتي محرّمها الذي يستقبلها لسبب من الأسباب لمرض، أو نوم، أو حادث في سيارته منعه من الوصول، أو غير ذلك.

وإذا انتفت هذه الموانع كلّها، ووصلت الطائرة في وقت وصولها، ووجد المحرم الذي يستقبلها، فإنّه من الذي يكون إلى جانبها في الطائرة، قد يكون إلى جانبها رجل لا يخشى الله تعالى، ولا يرحم عباد الله، فيغريها وتغترّب به، ويحصل بذلك الفتنة والمحنور كما هو معلوم.

فالواجب على المرأة أن تنقّي الله ﷻ، وأن لا تسافر إلا مع ذي محرم، والواجب أيضاً على أولياء النساء من الرجال الذين جعلهم الله قوامين على النساء أن يتقوا الله ﷻ، وأن لا يفرطوا في محارمهم، وأن لا تذهب غيرتهم ودينهم، فإنّ الإنسان مسؤول عن أهله؛ لأنّ الله تعالى جعلهم أمانة عنده، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَعْلَيْكُمْ نَارًا وَفُودَهَا النَّاسُ وَالْجِبَلَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ١٠١ سورة النور (٨١).

* * *

(81) «فتاوى أركان الإسلام» (ص 507 - 508)

(80) «سلسلة الهدى والنور»، شريط رقم 93

اتَّقُوا الدِّمَاءَ الْمَعْصُومَةَ

لزهر سنيقرة

إمام استاذ، الجزائر

وقال: «لَا تُرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»⁽¹⁾

فقتل المسلم كُفْرًا بنص قوله ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»⁽²⁾؛ أراد بهذا الفسق الأصغر والكفر الأصغر، وأطلق العبارة تفضيلاً من هذا العمل المنكر؛ لذا نجد أن الله تعالى قال: ﴿وَلَيْنَ عَلَاقَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَنَتْهُمَا فَبِأَصْلِحِهَا بَيَّتَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحَدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَى قَتَلُوهَا أَلَيْسَ فِيهِمْ يَتِيمٌ﴾ إلى أن قال: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ إلى أن قال: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [البقرة: 10-11]، فثبت لهم الإيمان والأخوة.

فلو تأمل أي عاقل مثل هذه النصوص لخلص إلى أمرين مهمين:

الأول: أن أذية المسلم لأخيه مهما كان نوعها فهي شنيعة في الإسلام.

الثاني: أن أمر الدماء عظيم عند الله، وأن حرمتها وعصمتها لا يمكن لمسلم مهما شدد فكره وانتكست مفاهيمه، أن يجد لها مسوغاً

إن الشريعة الفراء بكل نصوصها وجميع أحكامها جاءت لدرء كل المفسد وجلب كافة المصالح، فهي شريعة حريصة على درء المفسد كلها وتقليها وجلب المصالح كلها وتكميلها.

وإن حقن الدماء المعصومة من أعظم المصالح التي دلت نصوص الكتاب والسنة على جلبها وبيان مكانتها وخطورة الاستهانة بها، بل هي أصل عظيم أكد النبي ﷺ لأمتة في حجة الوداع حيث قال: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بِلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا» أعادها مراراً، ثم يقول: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ»⁽³⁾.

وقال أيضاً: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرَضُهُ»⁽²⁾.

وقال: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ»⁽³⁾.

(1) رواه البخاري (1741) ومسلم (1679)

(2) رواه مسلم (2564)

(3) رواه البخاري (391)

(4) رواه البخاري (121)، ومسلم (65)

(5) رواه البخاري (48)، ومسلم (64)



في نصوص الشرع، بل ولا في العقل أو الفطرة، وأي تسويغ يمكن أن يجده من يعلم عظم حرمة الدماء المعصومة ثم يقدم على هتكها؟ كيف يجزئ على ذلك وهو يسمع ويتلو قول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَقَدْ رَأَوْهُ جَهَنَّمَ خَالِكًا فِيهَا وَعَظِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [البقرة: 193].

قال الحافظ ابن كثير (3/377): «وهذا تهديد شديد ووعيد أكيد لمن تعاطى هذا الذنب العظيم، الذي هو مقرون بالشرك بالله في غير ما آية في كتاب الله».

وقال الشيخ السعدي رحمه الله (2/129): «تقدم أن الله أخبر أنه لا يصدر قتل المؤمن من المؤمن، وأن القتل من الكفر العملي. وذكر هنا، وعيد الثاقل عمداً، وعيداً ترجف له القلوب، وتتصدع له الأفئدة، وينزعج منه أولو العقول».

فلم يرد في أنواع الكبائر، أعظم من هذا الوعيد، بل ولا مثله، ألا: وهو الإخبار بأن جزاءه جهنم، أي: فهذا الذنب العظيم، قد انتهت وحده، أن يجازي صاحبه بجهنم، بما فيها من العذاب العظيم، والخزي المهين، وسخط الجبار وفوات الفوز والصلاح، وحصول الخيبة والخسار».

فهذا الوعيد الشديد الذي تضمنته هذه الآية الكريمة، يؤيده حديث النبي ﷺ: «لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ»⁽⁶⁾.

(6) رواه الترمذي (1395)، والنسائي (3987).

وقوله ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ بِمَلءِ كَفِّهِ مِنْ دَمِ أَهْرَاقِهِ فَلْيَفْعَلْ»⁽⁷⁾.
وبقوله ﷺ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِيبْ دَمًا حَرَامًا»⁽⁸⁾.

وفي هذا وغيره دليل جليّ وحجة واضحة أن الدم الحرام أمره عند الله عظيم وخطره شديد، فالؤمن يحال بينه وبين الجنة بملاء كف من دم حرام أصابه عمداً، أي: يمنع من دخولها، فكيف بمن أهراق أنهاراً من دماء معصومة، أو كان سبباً في سفكها أو إراقتها ظلماً وعدواناً، من أي طرف كان وبأي حجة كانت إلا ما جاء استثناءه مجملاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْتَسِبُ النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: 168].

ومفصلاً في قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَلَّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَخَذِ ثَلَاثٍ: النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبَ الزَّانِي، وَالْمَارِقَ مِنَ الدِّينِ الثَّارِكِ لِلْجَمَاعَةِ»⁽⁹⁾.

فإذا وقع المسلم واحدة من هذه الكبائر أقام عليه الإمام حدّ القتل، وليس هذا إلا للإمام - ولي أمر المسلمين -.

وعودة للآية السابقة من سورة النساء المتضمنة لذلك الوعيد الشديد، قال تعالى في الآية التي تليها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّسَرُوا﴾ [البقرة: 194]. فإذا كان تبين أحوال الناس واجباً وقت القتال حتى لا يقع المسلم

(7) رواه البخاري (7152).

(8) رواه البخاري (6862).

(9) رواه البخاري (6484) ومسلم (1676).

في خطيئة قتل مسلم، فكيف بذلك في غيره من الأوقات؟

قال البقاعي⁽¹⁰⁾ . في المناسبة بين الآيتين : «لما تبين بهذا المنع الشديد من قتل العمد، وما في قتل الخطأ من المواخذه الموجبة للشبث، وكان الأمر قد برز بالقتال والقتل في الجهاد ومؤكداً بأنواع التأكيد، وكان ربما التبس الحال، اتبع ذلك التصريح بالأمر بالشبث جواباً لمن كائنه قال: ماذا نفعل بين أمري الإقدام والإحجام؟».

فإذا كان من خرج للجهاد في سبيل الله، وفي زمن رسول الله ﷺ، ومجاهدة أعداء الله، واستعدت بأنواع الاستعداد للإيقاع بهم، أمر بالشبث والشبث لمن ألقى إليه السلام، فما بالك بمن هو دونهم؟

وتأمل سبب نزول هذه الآية وقصة هذا الحكم الإلهي.

روى أحمد والترمذي عن ابن عباس رضيهما قال: «مر رجل من بني سليم بنقر من أصحاب النبي ﷺ وهو يسوق غنماً له، فسلم عليهم، فقالوا: ما سلم علينا إلا ليتعوذ منا، فعمدوا إليه فقتلوه، وأتوا بغنمه النبي ﷺ فنزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَقَةً وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾».

هؤلاء رضيه تأولوا أنه ما سلم إلا تعوذاً، وأنزل الله قرأناً يُلَى تخلفاً لهم وتحذيراً لمن بعدهم، وبياناً لما يجب على المؤمن في مثل هذا الحال من

(10) «نظم الدرر» (299/2)

الشبث والشبث حتى لا تزهق نفس بغير حق. وقد سئل ابن عباس رضيهما عن قتل مؤمناً متعمداً ثم تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى؟ فقال ابن عباس: وأنى له التوبة؟ سمعت نبيكم ﷺ يقول: «يَجِيءُ مُتَعَلِّقًا بِالْقَاتِلِ تَشْخَبُ أَوْدَاجُهُ دَمًا فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ سَلَّ هَذَا هَيْمَ قَتَلَنِي، قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ أَنْزَلَهَا اللَّهُ ثُمَّ مَا نَسَخَهَا»⁽¹¹⁾.

فهؤلاء خير هذه الأمة، أصحاب رسول الله ﷺ، وهم يجاهدون في ساحة القتال، يأمرهم ربهم أن يتبثثوا، فكيف بمن هو دونهم قدراً وعلماً؟ يقحم نفسه في مثل هذه المخاطر ويقدم على استباحة الدماء المعصومة، وفي هذا أعظم الدليل على حرمة هذه الدماء، بل وعلى عظم وخطورة هذا الأمر خاصة إذا علم المسلم أن أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء، فعن ابن مسعود رضيه أن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هِيَ الدِّمَاءُ»⁽¹²⁾.

وليبق المسلم في فسحة من دينه ولا يهلك نفسه بالشرئس إلى دم حرام؛ لتولاه ﷺ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي فَسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا»⁽¹³⁾.

وفي رواية: «إِذَا أَصَابَ دَمًا حَرَامًا بَلَغَ أَيُّ هَلَكَ. وبناءً على ما سبق من الآيات الكريمة والأحاديث السنيحة⁽¹⁴⁾ عُدَّ العلماء قتل النفس عمداً بغير حق

(11) رواه النسائي (3999)، وصححه الألباني

(12) متفق عليه

(13) رواه البخاري (6862)، من حديث ابن عمر رضيهما

(14) وقد جمع الحافظ عبد الفنى المقدسي جملةً طيبةً منها في كتابه «تحریم القتال وتعظيمه»، وقد طبع بتحقيق الأخ عمار تاملت، وفقه الله



من أكبر الكبائر، بل جعل بعضهم القتل أعظم ذنب وأكبر جرم بعد الشرك بالله. هذا فيما يتعلق بقتل الأنفس المعصومة من المسلمين.

وأما الأنفس المعصومة غير المسلمة كالمعاهدين وأهل الذمة والمستأمنين ونساء الكفار وصبيانهم ورهبانهم وشيوخهم غير المحاربين منهم، فقتلها حرام أيضاً.

فأما تحريم قتل المعاهدين والمستأمنين دل عليه حديث النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»⁽¹⁵⁾، وقوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهٍ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»⁽¹⁶⁾.

والمعاهد هو من أدخله ولي الأمر المسلم بعهد أمان وعهد؛ فإنه معصوم النفس والمال لا يجوز التمرض له، ومن قتله فقد عرض نفسه لهذا الوعيد الشديد الذي أخبر به المسائق المسدوق ﷺ.

ومعلوم أن أهل الإسلام ذمتهم واحدة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَاثُرًا دِمَائُهُمْ وَيَسْقَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ»⁽¹⁷⁾، ولد أجارت أم هانئ ﷺ رجلاً من المشركين عام الفتح وأراد علي ﷺ قتله، ذهبت إلى النبي ﷺ فأخبرته، فقال ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ»⁽¹⁸⁾.

وأما نساء الكفار وأطفالهم وكبار السن منهم غير المحاربين، فقد ورد النهي عن ذلك في سنة النبي المصطفى ﷺ، فعن ابن عمر ﷺ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان»⁽¹⁹⁾.

وعن بريدة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «اغزوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْلِرُوا وَلَا تَمْكُوا وَلَا تَقْتُلُوا وكيداً»⁽²⁰⁾، ومن حديث ابن عباس ﷺ عند أحمد: «وَلَا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ وَلَا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ»، وفي رواية: «وَلَا تَقْتُلُوا ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا»⁽²¹⁾، والعسيف هو العامل أو الأجير، وأصحاب الصوامع هم الرهبان.

فهذه أحاديث صريحة في النهي عن قتل كل هؤلاء عمداً حتى حال الحرب.

وبعد كل هذا وغيره كثير، فالواجب نحو النفوس المعصومة الوقوف عند حدود الشرع المظهر وعدم تجاوز أحكامه، والبعد عن تحكيم الأهواء، فالأمر أمر الله تعالى والخلق خلقه والحكم حكمه: «وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا يَقْرَأُ يُرْتَضَوْنَ»⁽²²⁾.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.



(15) رواه البخاري (2760)

(16) صحيح: رواه أبو داود (2760) والسنائي (4747)

(17) صحيح: رواه أبو داود (2751)

(18) متفق عليه

(19) متفق عليه

(20) رواه مسلم (1131)

(21) رواه أحمد (17647) وابن ماجه (2842)

النبي ﷺ

بين كيد عدوه ونصر ربه عز وجل

د/رضا بوشامة

استاذ علوم الحديث بجامعة الأمير عبد المذخر بقسنطينة

هم؟ قال ورقة: نعم لم يأت رجل قط بما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا. «الحديث (1)».

وفي رواية: «إلا أؤدي» مكان «عودي» (2).
وفي أخرى الجمع بينهما: «إلا عودي وأؤدي» (3).

فتيقن ﷺ أنه سيؤذى من قبل قومه؛ لأنها سنة الله في أنبيائه إذ لم يأت أحد بمثل ما جاء به إلا آذاه قومه وأنكروا عليه رسالته، فلذلك أنزل الله عليه آيات مبيّنات فيها تسلية وبيان أنه سيصيبه ما أصاب الأنبياء من قبله، فقال عز من قائل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ إِلَّا نَبِيًّا وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوكَ يَتَّبِعُونَكَ وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ رِسَالَتَهُ، فَلْيَقُلْ رَبِّكُمْ مَا تَعْلَمُونَ فَلَهُمْ مَا يَقُولُونَ﴾ (4).
وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ (5). وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾

الحمد لله مولاي كل نعمة، وكاشف كل غمة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، نبي الرحمة، وسراج الأمة، الذي امتن الله به على هذه الأمة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أولي العزم والهمة، وبعد:

فإن الله تعالى بعث محمدًا ﷺ على فترة من الرسل، واصطفاه على جميع الخلق بحمل الرسالة وأداء الأمانة، وهيأة للصبر على ما سيناله من قومه من أذى واحتقار واستنكار، وأعلمه أنه سيؤذى ويحرم من البقاء مع أهله وعشيرته، ففى «الصحيحين» من حديث عائشة رضي الله عنها في مبعث النبي المصطفى ﷺ الطويل وفيه: أن خديجة رضي الله عنها أتت به ابن عمها ورقة ابن نوفل، وكان قد تنصّر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العربي، ويكتب من الإنجيل بالعربية، فلما أخبره ﷺ بالذي رآه قال له ورقة: «هذا الناموس الذي أنزل على موسى ﷺ يا ليتني فيها جذعًا، يا ليتني أكون حيًا حين يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ: أومحرجي

(1) «صحيح البخاري» (3)، و«صحيح مسلم» (160)

(2) «صحيح البخاري» (4953)

(3) «مسند الطيالسي» (1570) وغيره

﴿الَّذِينَ﴾ : 184، وقال تعالى : ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سِحْرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ ﴿١٨٤﴾ ﴿لَوْ صَوَّبُوا بِأُفُوقِهِمْ نَوْمًا﴾ ﴿١٨٥﴾ ﴿وَمَا عَاوِدُ﴾ ﴿١٨٦﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ : [، بل أخبره تعالى أنه سيُقال له ما قد قيل للرسل من قبله من التكذيب والافتراء والاستهزاء، فلا يزيده ذلك إلا صبراً وعزماً على تبليغ الرسالة وأداء الأمانة، قال تعالى : ﴿وَمَا يُعَالِ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ ﴿١٨٧﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ : [، وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ فَاصْبِرْ عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُي﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ : 184.

فهذه الآيات وغيرها جاءت مصداق ما أخبر به ورقة بن نوفل، ليكون على أهبة الاستعداد لما سيلاقيه من قومه من الأذى والتكذيب والطرْد واللَّعن، قال الإمام أبو شامة المقدسي رحمه الله: «وهذه سنة الله تعالى في الأنبياء والمرسلين مع قومهم غير الموفقين للإيمان منهم؛ فإنهم يظهرون لهم العداوة والأذى على الجملة، ويشتدُّ عليهم الضمَام عما كان آباءهم عليه، فيبْالغون في أذى نبيِّهم والَّذين آمنوا به، فيضطرونهم إلى الخروج عنهم كما جرى لنبيِّنا وأصحابه، ولعلَّ ورقة سمع ذلك من أهل الكتاب الذين عرف منهم صفة النبيِّ محمد ﷺ ووقت مبعثه» (4).

وقد تَقَنَّنْتَ قَرِيْشَ فِيْ اِيْذَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ،
فَاَذَوْهُ بِاَفْوَاهِهِمْ اَوَّلَ مَا صَدَعَ بِالْحَقِّ وَاَبَانَ عَيْبَ
اَلْهَتَمِ وَسَفَهَ اَحْلَامَهُمْ ، فَكَذَّبُوهُ ، وَرَمَوْهُ بِالشَّعْرِ
وَالسَّحَرِ وَالْكِهَانَةِ وَالْجَنُّونِ ، وَرَسُولَ اللّٰهِ ﷺ

(4) «شرح الحديث المختص» (ص 165)

مُظْهِرٌ لِأَمْرِ اللَّهِ، دَاعٍ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْهُدَى
وَالْحَقِّ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَعِزَّاهُ رَبُّهُ
بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ الْكَاشِفَةِ زَيْفِ الْهَتَمِ
الَّتِي يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَأَبْطَلَ اللَّهُ مَزَاجَهُمْ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ
وَلَا جَاهِلُونَ﴾ ١٠ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ مَتَّبِعِي بِهِ رَبِّ السَّمَوَاتِ ١١ قُلْ
تَرَى صَوَابِي مَعَكُمْ مِنَ الْمُرْصِيعِينَ ١٢ أَمْ تَأْتُرُهُمْ أَعْلَامُنَا بِهَذَا
أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُوتٌ ١٣ أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ هَلْ لَا يَوْمَئِثٌ ١٤ فَلْيَأْتُوا
بِحُدُودٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ١٥ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ مَعْنَى أَمْ
هُمْ الْخَالِقُونَ ١٦ أَمْ خُلِقُوا مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ هَلْ لَا
يُوقِنُونَ ١٧ ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ
فِي هَذَا الْمَعْنَى.

ولم يكتف المشركون بتفجير الناس عن النبي ﷺ وإيذائه باللسان فقط، بل لجأوا إلى أذيته باليد، وهذا ما فعله أبو جهل وغيره، روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال أبو جهل: لئن رأيت محمداً يصلي عند الكعبة لأضربن على عنقه؛ فبلغ النبي ﷺ فقال: «لَوْ فَعَلَهُ لَأَخَذْتَهُ الْمَلَائِكَةُ» ⁽⁵⁾.

وروى مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
قال: قال أبو جهل: هل يُعْزِرُ مُحَمَّدٌ وجهه بين
أظْهُرْكُمْ؟ قال: فقيل: نعم، فقال: واللّات
والعزى لئن رأيته يفعل ذلك لأطأنّ على رقبته أو
لأعقرن وجهه في الثّراب، قال: فأتى رسول الله
ﷺ وهو يصليّ زعم ليطأ على رقبته، قال: فما
فَجِئْتُمْ مِنْهُ إِلَّا وَهُوَ يَتَكَبَّرُ عَلَى عَقْبِهِ وَيَتَّقِي
بِيَدِهِ، قال: فقيل له: ما لك؟ فقال: إنْ بَيْنِي

(5) «صحيح البخاري» (4953)

وبينه لخدقاً من نار وهولاً وأجنحةً، فقال رسول الله ﷺ: «لَوْ دَنَا مِنِّي لَأَخْطَفْتُهُ الْمَلَائِكَةُ عُضْوًا عُضْوًا»، قال: فأنزل الله ﷻ لا ندري في حديث أبي هريرة أو شيء بلغه: ﴿لَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ كَذِبٌ ۝١﴾ (١) وَأَمَّا شَقُّهُ ۝٢ إِنَّكَ رَبُّكَ الرَّحْمَنُ ۝٣ أَرَيْتَ أَلَيْسَ بَيْنَ ۝٤ عَيْنَيْكَ ۝٥ أَرَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْمُنْكَارِ ۝٦ لَوَ أَمْرٌ بِالْقَوْلِ ۝٧ أَرَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَقَتْلًا ۝٨ . يعني أبا جهل - ﴿أَرَمْتَ أَنْ تَقُولَ ۝٩ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ۝١٠ فَتَدْعُ مَدِينَهُ ۝١١ تَبْعَكَ كُوَيْدٌ غَافِلٌ ۝١٢ فَيَدْعُ مَدِينَهُ ۝١٣ سَدَّ ۝١٤ زَايِغَهُ ۝١٥ كَلَّا لَا تُطِيعُهُ ۝١٦﴾ (٢).

وقد وضع بين كتفيه الشريفتين سلا جزور، وهو اللقافة التي يكون فيها الولد في بطن الثاقفة، سخرية واستهزاء به. عليه السلاة والسلام.. فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي عند البيت، وأبو جهل وأصحاب له جلوس، وقد نحرت جزور بالأمس، فقال أبو جهل: أيكم يقوم إلى سلا جزور بني فلان؛ فيأخذه فيضعه في كتفي محمد إذا سجد، فانبعث أشقى القوم، فأخذه، فلما سجد النبي ﷺ وضعه بين كتفيه، قال: فاستضحكوا، وجعل بعضهم يميل على بعض، وأنا قائم أنظر، لو كانت لي منعة طرحته عن ظهر رسول الله ﷺ. والنبي ﷺ ساجد ما يرفع رأسه. حتى انطلق إنسان فأخبر فاطمة، فجاءت وهي جويرية فطرحته عنه، ثم أقبلت عليهم تشتمهم، فلما قضى النبي ﷺ صلاته رفع صوته ثم دعا عليهم. وكان إذا دعا دعا ثلاثاً، وإذا سأل سأل ثلاثاً. ثم قال: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بَقَرَتِي»، ثلاث مرّات،

(6) «صحيح مسلم» (2797)

فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخفوا دعوته. ثم قال: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ يَا أَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ وَعُقْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَالْوَكِيدُ بْنُ عُقْبَةَ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ»، وذكر السابغ ولم أحفظه، فوالذي بعث محمداً ﷺ بالحق! لقد رأيت الذين سمى صرعى يوم بدر، ثم سحبوا إلى القلب قلب بدر⁽⁷⁾.

وعن عروة بن الربير، قال: قلت لعبد الله ابن عمرو بن العاص: أخبرني بأشد ما صنع المشركون برسول الله ﷺ قال: «بيننا رسول الله ﷺ يسلي بنساء الكعبة: إذ أقبل عتبة بن أبي معيط، فأخذ بمنكب رسول الله ﷺ ولوى ثوبه في عنقه فخنثته خنثاً شديداً، فأقبل أبو بكر فأخذ بمنكبه ودفع عن رسول الله ﷺ وقال: «انْقُتُونِ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ» (٢٨: ٢٨)⁽⁸⁾.

وهذا الاعتداء الأثم الذي تناول شخصه ﷺ لم يتوقف عند كفار مكة فقط، بل تجاوز إلى القبائل التي كان يدعوها إلى الإسلام، كأهل ثقيف وغيرهم، والنصوص في ذلك كثيرة، بل لما هاجر إلى المدينة حاول أعداء الإسلام من اليهود والمنافقين أذيتة وقتله، فعصمه الله منهم، ليكمل به الدين، ويعلي كلمة التوحيد، وصدق ﷺ إذ يقول: «لَقَدْ أَحْضَتُ فِي اللَّهِ وَمَا يُخَافُ أَحَدٌ، وَلَقَدْ أُوزِيتُ فِي اللَّهِ وَمَا يُؤْذِي أَحَدٌ...» الحديث⁽⁹⁾.

(7) «صحيح مسلم» (1794)

(8) «صحيح البخاري» (4815)

(9) «جامع الترمذي» (2472)

السنة الثانية - العدد الحادي عشر: رمضان/شوال 1429 هـ الموافق لـ سبتمبر/أكتوبر 2008م

يقول ذلك، بل يستمر على السيئات والمكسر، فمن قال: آمناً، امتحنه ربه وابتلاه وفتته، والفتة: الابتلاء والاختبار ليتبين الصادق من الكاذب، ومن لم يتل: آمناً، فلا يحسب أنه يعجز الله وينوته ويسبته: فإنه إنما يطوي المراحل في يديه.

وكيف يفر المرء عنه بذنبه

إذا كان تطوى في يديه المراحل

فمن آمن بالرسل وأطاعهم؛ عاداه أعداؤهم وأذوه، فابتلي بما يؤله.

وإن لم يؤمن بهم، ولم يطعمهم عوقب في الدنيا والآخرة، فحصل له ما يؤله، وكان هذا المؤلم له أعظم ألماً وأدوم من ألم اتباعهم، فلا بد من حصول الألم لكل نفس آمنت أو رغبته عن الإيمان، لكن المؤمن يحصل له الألم في الدنيا ابتداءً ثم تكون له العاقبة في الدنيا والآخرة، والمعرض عن الإيمان تحصل له اللذة ابتداءً ثم يصير إلى الألم الدائم.

وسئل الشافعي رحمه الله: أيما أفضل للرجل أن يَمَكَّن أو يُبْتَلَى؟

فقال: لا يَمَكَّن حتى يُبْتَلَى، والله تعالى ابتلى أولي العزم من الرسل، فلما صبروا؛ مَكَّنَهُمْ. فلا يظن أحد أنه يخلص من الألم البتة، وإنما يتفاوت أهل الآلام في العقول، فأعقلهم من باع ألماً مستمراً عظيماً بألم منقطع يسير، وأشقاها من باع الألم المنقطع اليسير بالآلم العظيم المستمر⁽¹⁰⁾.

ويقول الإمام محمد البشير الإبراهيمي رحمه الله: «لسنا نجهل هذا من سنن الله، فلم نشك لحظة

منذ وضعنا قدمنا في طريق الإصلاح الديني ورفعنا الصوت بالدعوة إليه في أن الله سيدل للحق من الباطل، وأنه يبلي أوليائه بالأذى والمحنة؛ ليمحسهم ويكمل إعدادهم للعظائم، ولم نزل على يقين تتجدد شواهد أن في المصائب التي تصيبنا في سبيل الإصلاح شعداً لهممنا وإرهاقاً لعزائمنا وتثبيتاً لأقدامنا، وإثباتاً للفاصلين عنا إلى موقفنا من الأمة وموقفنا من أعدائنا، وقد ألفنا هذه المكائد التي تُنصب لنا حتى ما نبالي بها، وأصبح حقلنا من «الكشف» أن نعلم من أوائلها وأواخرها، ومن مقدماتها نتائجها، وإنا لنبتهج بالمصيبة تصيبنا في سبيل الإصلاح أضعاف ما يبتهج غيرنا بالطليئات والمسار، ونعد كبرها مهما أعضل وأذى صغيراً هيئاً، وخبئها مهما أفلح وبغت ظاهراً جلياً، ونأسى لإغياها عنا كما يأسى الممحل للجذب، ونرتقب إمامها بساحتنا كما يرتقب غيرنا النعم والخيرات، لعلنا أن المعاني التي تتركها في نفوسنا هي المعاني التي نُصَبُّ إليها، وأن تمرسنا بها باب من أبواب الرجولة وسبيل من سبلها» اهـ⁽¹¹⁾.

فهذه عبر من سيرته عليه السلام وما لاقاه من قومه من الأذى والمحاربة والتشويه، وليس أحد أكرم على الله منه، وقد لاقى ما لاقى، وما ذلك إلا ليمكّنه ربه، ويكون أسوة حسنة لمن جاء بعده من دعاة الحق في الصبر على مشاق الدعوة وتحمل تبعاتها، والله متم نوره ولو كره الكافرون، والحمد لله رب العالمين

(11) «آثار الإبراهيمي» (1/276)

(10) «زاد المعاد» (2/58)



الاستغفار

أحكامه وفضائله

محمد بوسنة

إمام استاذ، الجزائر

لا يحتاج إلى مغفرة الرب تعالى وعفوه فهو ضال، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لن يدخل الجنة أحدٌ بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَّقُمَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ».

كـ معنى الاستغفار وحقيقته:

والاستغفار معناه طلب المغفرة من الله بمحو الذنوب وستر العيوب، فهو مأخوذ من الغفر وهو الستر والتغطية، ولا بد أن يسحبه إقلاع عن الذنوب والمعاصي، وأما الذي يقول: استغفر الله بلسانه، وهو مقيم على المعاصي بأفعاله فهو كذاب لا ينفعه الاستغفار، قال الفضيل بن عياض رحمه الله: «استغفارك بلا إقلاع توبة الكذابين»، وقال آخر: «استغفارنا ذنب يحتاج إلى استغفار»، أي: أن من استغفر ولم يترك المعصية فاستغفاره ذنب يحتاج إلى استغفار، فاستغفر - يا عبد الله! - في حقيقة استغفارك لئلا تكون من الكذابين المستغفرين بالسنتهم المتيمين على معاصيهم.

كـ أهمية الاستغفار:

للاستغفار أهمية كبيرة ومكانة عظيمة عند الله - سبحانه - لذا ذكره في مواضع كثيرة

إن المسلم بحاجة إلى الاستغفار، فهو لا يستغني عنه أبداً لا ليلاً ولا نهاراً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإن العباد لا يزالون مقصّرين، محتاجين إلى عفو الله ومغفرته، فلن يدخل الجنة أحدٌ بعمله، وما من أحد إلا وله ذنوب يحتاج فيها إلى مغفرة...»⁽¹⁾.

فإذا عرف العبد أنه مقصّر مهما بلغ إيمانه، مضطر إلى عفو ربه ومغفرته، فليعلم أن الاستغفار عبادة لا يستغني عنها أبداً، وأنه أول درجات السير إلى الله تعالى، فهو بحاجة إليه في بدايته إلى نهايته ومماته، فلاستغفار واجب على الدوام، إما من معصية أو من الهمّ بها، أو ترك واجب وتهاون به، أو من وسواس الشيطان، أو تفسير أو جهل، ولو خلا من ذلك لم يخل من الغيّن⁽²⁾، كما في قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَيَغَانُ عَلَى قَلْبِي»⁽³⁾، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «من ظن أنه قام بما يجب عليه وأنه

(1) «مجموع الفتاوى» (1/ 217)

(2) «الغَيْن»: ما غطى على القلب وأليس

(3) أخرجه مسلم (2702)

وأراد النبي ﷺ بقوله هذا: ما يشاء من الشهو الذي لا يخلو منه بشر، فعند النبي ﷺ ذنب وتقصير فيفزع إلى الاستغفار



في بيوتكم وعلى موائدكم وفي طرقاتكم وفي
أسواقكم وفي مجالسكم، فإنكم لا تدرون
متى تنزل المفطرة».

وقال أعرابي: «من أقام بأرضنا فليكثر
من الاستغفار، فإن مع الاستغفار القطار»⁽⁷⁾.
وقال بعضهم: «العبد بين ذنب ونعمة لا
يصلحهما إلا الحمد والاستغفار».

ومن الآثار التي تُروى: قصة الحسن
البصري مع الحمال، فقد استأجر الحسن
حمالاً، فسمعه يقول: «الحمد لله وأستغفر الله»
طول الطريق، فقال له الحسن: ما هذا إنك لا
تحسن غير هذا الكلام؟ فقال: إني أحفظ
نصف القرآن، ولكنني أعلم أن العبد بين
أمرين: نعمة نازلة عليه من الله وجب عليه حمده
وبين ذنب فيه صاعداً إليه وجب عليه استغفاره،
لهذا أقول دائماً وأبداً: «الحمد لله وأستغفر
الله»، فقال الحسن: حمال أفقه منك يا حسن!.

قال بكر المزني رحمه الله: «إن أعمال بني آدم
ترفع، فإذا رفعت سحينة فيها استغفار رفعت بيضاء،
وإذا رفعت صحيفة ليس فيها استغفار رفعت
سوداء، فطوبى لمن وجد في صحيفته استغفاراً»،
ومن حرم الاستغفار فذلك علامة الخذلان
والاستدراج الذي هو تقريب العبد من العقوبة شيئاً
فشيئاً، فكلما جدد ذنباً جدد له نعمة وأنساه
الاستغفار، فيزداد شراً وبطراً، فيندرج في المعاصي
بسبب تتابع النعم عليه ظاناً أن تواترها تقريب له من
الله وإنما هو خذلان، قال رحمه الله: «إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ
تَعَالَى يُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الدُّنْيَا مَا يُحِبُّ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى

(7) «القطار»: هو السحاب العظيم القطر، يعني العظيم المطر

مَعَاصِيهِ فَلَيْمَّا ذَلِكَ اسْتَدْرَاجٌ»⁽⁸⁾.

كما شروط قبول الاستغفار:

إن الاستغفار لا يقبل إلا إذا توافر فيه شرطان:

1 - صحة النية.

2 - التوجه بندم وعزم إلى الله تعالى مع

الأدب معه.

ولا بد في الاستغفار - أيضاً - من إقلاع صادق
عن الذنب والمعصية، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا
فَعَلُوا مَعْصِيَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا
لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَتَوَكَّرْ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُعْمِرُوا عَلَى مَا
فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 199]، ففي هذه
الآية أربع دلالات على أن المعصية كانت طارئة:

الدلالة الأولى: في قوله تعالى: ﴿إِذَا فَعَلُوا﴾ في
غفلة عن ذكر الله بدليل قوله بعد: ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ﴾.

الدلالة الثانية: بعد ذكر الله سارعوا بالاستغفار
والتوبة بدليل «الفاء» في قوله: ﴿فَاسْتَغْفَرُوا﴾.

الدلالة الثالثة: في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُعْمِرُوا﴾
أي أقلعوا عنها ولم يداوموا عليها.

الدلالة الرابعة: أنهم علموا أنها معصية
بدليل قوله: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، فالعبد إذا علم
قبح ذنبه فندم واستغفر، غفر الله له مهما كان
ذنبه عظيماً فعفو الله أعظم ورحمته أوسع، قال
جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ
اللَّهُ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [البقرة: 180]، وأخرج
الترمذي (3540) عن أنس رضي الله عنه قال: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا

(8) صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (413)

ابن آدم! إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَضَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ وَلَا أَبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ! لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غُفَرْتُ لَكَ وَلَا أَبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ! إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئًا ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لِأَتَيْتَكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً، ومعنى قوله: «لا أبالي» أي لا يتعاضمني كثرتها لو كثرت.

❦ فوائد الاستغفار:

ولتعلم - يا عبد الله! - أن للاستغفار فوائد عظيمة وثمرات طيبة علما أن تكون حافظا لك لكي تكثر من الاستغفار، فمن تلك الفوائد والثمرات:

1 . الاستغفار أمان من عذاب الله: قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: «قد كان فيكم أمانات» وذكر قوله سبحانه **﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهَ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَهَ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾** سورة النمل الآية ٦١، وقال: «أما النبي ﷺ فقد مضى، وأما الاستغفار فهو كائن إلى يوم القيامة».

2 . الاستغفار سبب لنزول الغيث والإمداد بالأموال والبنين وإنبات الشجر وتوفير الماء: قال الله تعالى عن نوح عليه السلام أنه رغب قومه في الاستغفار فقال: **﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبِّي إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۝ وَيَمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَأَنْتُمْ وَبِحَمَلٍ لَكُمْ تَحْتَبَرُونَ ۝ لَكُمْ أَنْهَرًا ۝﴾** سورة النمل الآية ١٠-١٣، وقال - جل وعلا - عن هود عليه السلام أنه قال لقومه: **﴿وَيَقُومِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ ثَمَرًا إِذْ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِيدَكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾** سورة هود الآية ٥٢.

3 . الاستغفار تستنزل به الرحمة: قال تعالى عن

صالح أنه قال لقومه: **﴿لَوْ لَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾** سورة الزمر الآية ١٨.

4 . الاستغفار سبب لتيسير العلم: قال شيخ

الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «إنه ليوقف خاطري في المسألة أو الشيء أو الحالة التي تشكك علي، فأستغفر الله تعالى ألف مرة أو أقل أو أكثر حتى ينشرح الصدر وينحل إشكال ما أشكك...».

5 . الاستغفار سبب لمغفرة الذنوب وتكفير

السيئات: كما جاء في الحديث القدسي **«...فَأَسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرَ لَكُمْ»** سورة التوبة الآية ١٠.

❦ أوقات الاستغفار:

والاستغفار مشروع في كل وقت، لكن هناك أوقات وأحوال مخصوصة يكون للاستغفار ميزة ومزيد فضل، فيستحب الاستغفار:

. بعد الفراغ من أداء العبادات ليكون كفارة لما يقع فيها من خلل أو تقصير، فشرع بعد الفراغ من الصلوات الخمس، فقد كان النبي ﷺ إذا سلم من الصلاة المفروضة يستغفر ثلاثا؛ لأن العبد عرضة لأن يقع منه نقص في صلاته بسبب غفلة أو سهو.

. شرع الاستغفار في ختام صلاة الليل، قال الله

تعالى عن المؤمنين: **﴿كُنُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُرُونَ ۝ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾** سورة الزمر الآية ١١-١٢، وقال تعالى: **﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾** سورة الزمر الآية ١٧.

(9) مسلم (4/1994)



• شرع الاستغفار بعد الإفاضة من عرفات،

قال جل وعلا: ﴿ثُمَّ أَقْبِسُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَسَ النَّاسُ
وَأَسْتَغْفِرُوا لِلَّهِ إِنَّكَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣٨) [البقرة: ١٧٩]

• وشرع الاستغفار في ختام المجالس حيث أمر
النبي ﷺ عندما يقوم العبد من المجلس أن يقول:
«سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت
استغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في
مجلسه ذلك» (١٠).

• وشرع الاستغفار في ختام العمر، وفي حالة
الكبر فقد قال الله تعالى لنبيه ﷺ عند اقتراب
اجله: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ
النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۖ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ
وَأَسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ (٢) [البقرة: ٢٥٥]

• الفاضل الاستغفار:

وقد وردت عن النبي ﷺ الفاضل للاستغفار
ينبغي للمسلم أن يقولها، منها:

قوله ﷺ: «رب اغفر لي وتب علي إنك أنت
التواب الرحيم» (١١)، وقوله: «أستغفر الله الذي لا
إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه» (١٢)، وقال ﷺ:
«سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إله
إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما

(١٠) رواه الترمذي (3433) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال الشيخ
الألباني: صحيح

(١١) رواه أبو داود (1516)، وابن ماجه (3814)، وقال الشيخ
الألباني: صحيح

(١٢) أخرجه أبو داود (1517) بلفظ: «من قال: أستغفر الله الذي
لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفر له وإن كان قد فر
من الزحف» قال الألباني: صحيح

استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك
بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر
الذنوب إلا أنت، من قالها من النهار موقفاً بها فمات
من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة، ومن قالها
من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من
أهل الجنة» (١٣).

• الخاتمة:

فينبغي أن نلزم الاستغفار، وأن نكثر منه
لنحوز تلك الفضائل وننال تلك الثمرات، وعلى المسلم
أن يشرك إخوانه المسلمين في استغفاره عملاً بتأويله
تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (١٦٩).

وأولى المؤمنين بالاستغفار لهم الوالدان،
فقد أخبر النبي ﷺ أن الاستغفار للوالدين
ينضمهما فقال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَرْفَعُ دَرَجَتَهُ فِي الْجَنَّةِ
فَيَقُولُ: يَا رَبُّ أُنِّي لِي هَذَا؟ فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارِ وَلَدِكَ
لَكَ» (١٤).

ربنا اغفر لنا ولوالدينا وللمؤمنين والمؤمنات
يوم يقوم الحساب.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(١٣) رواه البخاري (6306) في كتاب الدعوات، ونسب له
بقوله: «أفضل الاستغفار»

(١٤) أخرجه أحمد (10618) وابن ماجه (3660)، من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناده حسن

فتاوى شرعية

أ.د. محمد علي فركوس

استاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الحرة

تنبيه.. واستدراك

من صفات الفعل ولا في وجه من وجوهه، كما يزعم كثير من المتكلمين⁽¹⁾؛ لأن السبب هو في ذاته محدث مخلوق، والله - سبحانه وتعالى - هو خالق السبب والمسبب، فلا يجوز نسبة الانفراد باختراع أو نوع معاون في صفة الفعل لغير الله تعالى، فمثل هذه الإضافة بالانفراد وبنوع معاون جديرة بالإنكار إذ لا تخرج في حكمها عن كونها شركاً دون شرك في الربوبية.

ومن هذا القبيل - أيضاً - يدخل نفي التأثير للأشياء التي لم يجعلها الله تعالى أسباباً ووسائل على المسببات، والقاعدة المعلومة من النصوص أن جعل ما ليس بسبب سبباً شرك أصغر.

وهذه الأشياء التي لم يجعلها الله أسباباً في وقت ما قبل ورود الشرع لا تأثير لها بذاتها، لكن بعد ورود الشرع جعلها الله أسباباً، فربطت

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

ففي مطلع صفحة «58» في ركن «فتاوى شرعية» من مجلة «الإصلاح» الصادرة عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع في عددها «10» والمؤرخة بـ: رجب/ شعبان 1429 هـ، الموافق لـ: جويلية/ أوت 2008 م، جاء في نص الفتوى الثانية الموسومة بـ: «عدم فاعلية السبب الوضعي بنفسه» عبارات مضمنة تحتاج إلى توضيح وتنبيه، وأخرى مجانية للصواب تحتاج إلى استدراك ورجوع إلى الحق.

وأحاول أن أتناول بالتنبيه إلى أن عدم فاعلية السبب وتأثيره قد يرد بالمعنى الصحيح هو: كون السبب ليس له قدرة الانفراد بالابتداء والتوحيد بالاختراع، كما أن السبب - من جهة أخرى - ليس له نوع معاون لا في صفة

(1) انظر: «مجموع الفتاوى»: (389/8)



وجود الحكم بوجود السبب، وجعل وجود السبب متوقفاً على سببه، كما ربط عدم الحكم بعدم السبب، فجعل تخلف السبب متوقفاً على تخلف سببه، فتأثير صيرورة غير السبب إلى سبب كان بالوضع لا بالذات، ثم أصبحت أسباباً شرعية، لا تختلف عن الأسباب القدرية من حيث إن لها تأثيراً لا من جهة الانفراد بالتأثير إليها ولا في نوع معاونته - كما تقدم -، وإنما تكمن جهة تأثيرها في خروج الفعل من العدم إلى الوجود بواسطة القدرة المحدثه المخلوقة التي هي سبباً وواسطة في خلق الله تعالى الفعل بهذه القدرة، وليس في جعل السبب مؤثراً في السبب شرك؛ لأن الله تعالى أضاف التأثير إلى القدرة المحدثه في آيات كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿سُقْنَهُ لِيَكُن مَيِّتٍ فَأَرْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ (146/3)؛ وقوله تعالى: ﴿فَأَنبَتْنَا بِهِ حَبَابًا وَأَثَابَهُ أَصْنَانًا﴾ (157)؛ وقوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ مَجِيلٌ سُبُلَ النَّاسِ﴾ (160)؛ وقوله تعالى: ﴿فَتَلَوْتُمْ بِمِذْبَهِمُ اللَّهُ يَأْتِيكُمْ﴾ (161)؛ فكن الله تعالى هو المبدئ، وجعل الأيدي أسباباً ووسائط في لحوق العذاب إليهم، والآيات كثيرة، وهو أمر ظاهر بالنسوس الشرعية والعقل والمشاهدة.

وفي معرض الرد على كلام الرافضي عن مقالة أهل السنة في مسألة القدر يقول ابن تيمية رحمه الله: «والحوادث تضاف إلى خالقها باعتبار،

وإلى أسبابها باعتبار، فهي من الله مخلوقة له في غيره، كما أن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه، وهي من العبد صفة قائمة به، كما أن الحركة من المتحرك المنصف بها وإن كان جماداً، فكيف إذا كان حيواناً؟ وحينئذ فلا شركة بين الرب وبين العبد لاختلاف جهة الإضافة، كما أننا إذا قلنا: هذا الولد من هذه المرأة بمعنى أنها ولدتها، ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض، وإذا قلنا: هذه الثمرة من هذه الشجرة، وهذا الزرع من الأرض بمعنى أنه حدث فيها، ومن الله بمعنى أنه خلقه منها لم يكن بينهما تناقض» (2).

أما ذكر ما جاء من عبارة الشاطبي رحمه الله من: «أن السبب غير فاعل بنفسه، وإنما وقع السبب عنده لا به» (3)، إنما ترتب سياقه في جملة القول تبعاً لكلام الأصوليين، فقد ذكرها ابن قدامة رحمه الله في «روضة الناظر» (4) تبعاً للمغزالي رحمه الله في «المستصفى» (5)، وذكرها نجم الدين الطوفي رحمه الله في «شرح مختصر الروضة» (6) تبعاً لابن قدامة رحمه الله، وأورد ابن بدران الدمشقي رحمه الله هذه العبارة في «المدخل إلى مذهب أحمد» (7)، تبعاً لنجم الدين الطوفي رحمه الله وقد توارد هذا النقل من

(2) «مهج السنة النبوية» لابن تيمية (3/146)

(3) «الموافقات» للشاطبي (1/196).

(4) (1/162)

(5) (1/94)

(6) (1/425)

(7) (169)

غير التفات إلى ما يتضمنه من معنى عقدي فاسد، لذلك استوجب هذا المقام أن استدرك بالتبني على عبارة الشاطبي وابن بدران - رحمهما الله - في الفتوى المذكورة، والتي احتوت عبارتها ضمن عموم السياق إنكاراً لأن تكون للأسباب أي تأثير على المسببات، وهو مذهب الأشاعرة الذين نَحَووا منحى الجبرية، حيث لا يثبتون في المخلوقات قوى وطبائع، ويقولون: إن الله فعل عندها لا بها، وإن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل، أي: ليس في النار قوة الإحراق لكن عند وجود النار يخلق الله الإحراق بلا تأثير من النار، وليس في الماء قوة الإغراق، وإنما عند وجود الماء يخلق الله الإغراق بلا تأثير من الماء، ولا في السككين قوة القطع، وإنما عند وجود السككين يخلق الله القطع بلا تأثير من السككين، ولا في الماء والخبز قوة الرّي والتغذي به، وإنما عند وجود الماء والخبز يخلق الله الرّي والتغذية بلا تأثير من الماء والخبز، ونحو ذلك مما قد أجرى الله العادة بخلق المسببات عند وجود هذه الأسباب.

وهذا المعنى. بلا شك. طرد لعقيدة الجبرية على قاعدة: «أنه لا فاعل إلا الله»، وعلى التقيض من هذا المذهب ما قرّرتَه القدرية من أن العبد هو الموجد لفعله، ويضافاً إليه الانفراد بالتأثير، وكذا الأسباب فهي مؤثرة بذاتها من غير أن يكون لله تقدير ومشية، وقد بينت سابقاً أن هذه القاعدة: «لا فاعل إلا الله» إنما تصدق في إضافة الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع

ونحوه، وكذا إضافة التأثير إلى أسباب لم يجعلها الشارع أسباباً، أمّا الأسباب القدرية والشرعية فبطلان نفي تأثيرها ظاهراً بالشرع والعقل، وأهل السنة لا ينكرونها، كما لا ينكرون تأثير القوى والطبائع في مسبباتها، والله تعالى خالق السبب والمسبب، وحدث المسبب بالسبب لا عند السبب، فرجع الكل إلى محض خلق الله وأمره وفضله ورحمته، وضمن هذا المعنى يقول ابن تيمية رحمته: «فالذي عليه السلف وأتباعهم وأئمة أهل السنة وجمهور أهل الإسلام المبتون للقدر المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب، وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير الأسباب في مسبباتها، والله تعالى خلق الأسباب والمسببات، والأسباب ليست مستقلة بالمسببات، بل لا بد لها من أسباب أخر تعاونها، ولها - مع ذلك - أضداد تعانها، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه، ويدفع عنه أضداده المعارضة له، وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته، كما يخلق سائر المخلوقات، فقدره العبد سبب من الأسباب، وفعل العبد لا يكون بها وحدها، بل لا بد من الإرادة الجازمة مع القدرة، وإذا أريد بالقدرة القوة القائمة بالإنسان فلا بد من إزالة الموانع كإزالة قيد الحبس ونحو ذلك، والصادق عن السبيل كالعدو وغيره»⁽⁸⁾.

فأهل السنة والجماعة - في هذه المسألة - وسط بين الجبرية والقدرية، ويدل على هذه

(8) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (487/8 - 488)

ضوابط الإعلان الإشهاري

♦ السؤال:

مما لا يخفى أن الإعلام التجاري - في إطار المنافسة التجارية - قد أضحى في عصرنا الحالي وسيلة أساسية للتعريف بالسلع والبضائع والخدمات، والسؤال الذي يفرض نفسه: ما حكم تصميم الإعلانات الإشهارية؟ وما حكم نشرها عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وكذا عرض اللوحات الإشهارية في مختلف الأماكن والمحطات في الطرقات والقطارات والحافلات وغيرها؟ أهيدونا جزاكم الله خيراً.

♦ الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالإعلانات الإشهارية سواء كانت تجارية أو غير تجارية تدخل في قسم المعاملات والعادات، والأصل فيها الإباحة والجواز ما لم يقتزن بها محظور شرعي ينقل الحكم إلى المنع، ويمكن أن يحافظ الإعلان الإشهاري على حكم الإباحة والحل إذا ما انضبط بجملة من الشروط تظهر على الوجه التالي:

الأول: أن يكون الإعلان الإشهاري مباحاً في حد ذاته، خالياً من الدعايات المبتذلة التي تنافي الأحكام الشرعية، والأخلاق والقيم الإسلامية

الوسطية ما ذكره ابن أبي العز الحنفي عنه حيث قال: «كُلُّ دليلٍ صحيحٍ يقيمه الجبريُّ قبلُما يدلُّ على أنَّ اللهَ خلقَ كُلَّ شيءٍ، وأنَّه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّ أفعالَ العباد من جملة مخلوقاته، وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدلُّ على أنَّ العبد ليس بفاعلٍ في الحقيقة ولا مُريدٍ ولا مُختارٍ، وأنَّ حركاته الاختيارية بمنزلة المرتعش، وهبوب الرياح وحركة الأشجار.

وكُلُّ دليلٍ صحيحٍ يقيمه القدريُّ، فإنَّما يدلُّ على أنَّ العبدَ فاعلٌ لفعله حقيقة، وأنَّه مُريدٌ له، مُختارٌ له حقيقة، وأنَّ إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدلُّ على أنَّه غيرُ مقدورٍ لله تعالى، وأنَّه واقعٌ بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضمنت ما مع كُلِّ طائفةٍ منهما من الحقِّ إلى حقِّ الأخرى، فإنَّما يدلُّ ذلك على ما دلَّ عليه القرآن وسائرُ كتبِ الله المنزلة، ومن عموم قدرة الله ومشيتته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأنَّ العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنَّهم يستوجبون عليها المدح والثناء⁽⁹⁾.

فهدي الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا.

(9) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (2/ 640 - 641)

وآدابها، فلا يجوز تصميم الإعلانات التي تحتوي على الصور المثيرة للفراغ والشهوات، كعرض جسد المرأة بما فيها من العري والتبرج والفتنة، وعموم الأفلام الماجنة والمثيرة، ولا للتوادي الليلية والحفلات المنكرة، وكتب أهل الفساد والفجور والفساد، ولا يجوز الترويج للخمر والدخان والمخدرات وغيرها، ولا لتوادي القمار والرهان سواء كان رياضياً أو غير رياضي، ويجب تجنبها سواء كانت مصحوبة بموسيقى أو خالية منها.

فالحاصل: أن كل وسيلة أبللها الشرع وذمها لنسائها وإفسادها للدين والخلق فهي محرمة، والتعاون عليها محرم بنص قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (12).

الثاني: أن يتحرى المعلن الصدق والأمانة في عرض السلع والخدمات، فلا يصور الأمر على غير حقيقته بالكذب وإخفاء العيوب، أو بالمبالغة في حجم المنتج المراد تصميم إعلانه ونشره، أو تضخيم محاسنه للمستهلك أو الزبون، فالواجب أن يكون الإعلان مطابقاً لحقيقة ما يعرضه من السلع والخدمات والخدمات على وجه الصدق والأمانة، لوجوب التحلي بالصدق وهو سبب البركة، وحرمة الكذب وكتمان العيوب؛ لأنه علة الكساد والمحق، قال ﷺ: «الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» (10).

(10) أخرجه البخاري (1973)، ومسلم (3858)، من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه

الثالث: ومن هذا القبيل لا يجوز إشاعة إعلان إشهاري فيه غش وخداع، ولا تهويل ما فيه مكر وتزوير، ولا إيهام ما فيه تدليس لقوله ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا، وَالْمَكْرُ وَالْخِدَاعُ فِي النَّارِ» (11)، ولقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ إِذَا بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ أَنْ لَا يَبَيِّنَهُ» (12)، ولقوله ﷺ: «مَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَ» (13).

الرابع: أن لا ينعكس إعلانه الإشهاري سلباً على غيره من التجار، بحيث يحدث ضرراً بمنتوجاتهم وسلعهم بالتحقير لأصنافها، والتهوين لأوصافها، والذم لحسنها، كل ذلك لتحقيق مصالحه المادية على حساب مصالح غيره من التجار، لقوله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (14)،

(11) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (567)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والحديث صحيحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (1058).

(12) أخرجه ابن ماجه (2246)، والحاكم في «المستدرک»: (2152)، من حديث عفة بن عامر رضي الله عنه، وأخرجه أحمد في «مسنده» (15583)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (364/4)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (6705).

(13) أخرجه أبو داود (3657)، والحاكم في «المستدرک»: (350)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والحديث حسنه الألباني في «صحيح الجامع» (6068).

(14) أخرجه ابن ماجه (2340)، وأحمد في «مسنده»: (23462)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه. والحديث صحيحه الألباني في «إرواء الغليل» (896).

في الاحتجاج بواقعة ذات أنواط على العذر بالجهل

♦ السؤال:

ثم إن أصحاب رسول الله ﷺ قد سألوا النبي ﷺ أن تكون لهم شجرة ينوطون بها سلاحهم ويستمدون منها البركة والنصر، فلم يجبتهم إلى طلبهم، بل أنكر عليهم ﷺ أشد الإنكار لما وقعوا فيه من معصية الشرك، فكان التحذير على أصل من أصول الدين، وقد أعذرهم بسبب الجهل لكونهم حديثي عهد بالكفر، فلذلك كان اعتبار الجهل عذراً بحادثة ذات أنواط، وهذا نصها:

«عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حَتَيْنَ. وَتَحْنُ حُدَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَفْكُفُونَ عَنْهَا، وَيَنُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، قَالَ: فَمَرَرْنَا بِالسَّنَةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السَّنَةُ، قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: «اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ» (138)، قَالَ: إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ، لَتُرَكَّبَنَّ سَنَنٌ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» (17).

(17) أخرجه الترمذي (2180)، وقال: «حسن صحيح»، وأحمد في «مسنده» (21390)، والحديث صحيحه الألباني في «طبائع المرأة المسلمة» (202).

ولقوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» (15).

الخامس: أن يجتنب التفرير بالمستهلكين عن طريق استغلال التشابه في الاسم التجاري أو في العلامة التجارية سواء وقع التشابه في التسمية موافقة، أو تعمده بسوء نيته، ليبتغي من ورائها إيهام المستهلكين والزبائن بأنها هي البضائع المشهورة في الأسواق، أو المماثلة لها في الجودة والإتقان ليقع المستهلك فريسة التضليل والإيهام، وهو مخالف لقوله ﷺ: «الدين النصيحة»، قلنا: لمن؟ قال: لله وكتبابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» (16) الحديث.

السادس: أن يحرص على أن يكون عقد الإعلان الإشهاري مستوفى شروط عقد الإجارة، ومن جملتها: العلم بثمن الإجارة، ومُدَّتْها بين المتعاقدين، ومحل الإجارة منتفع به، ومقدور التسليم مع خلو العقد من الجهالة والغرر.

هذا ما بان لي من ضوابط الإعلان الإشهاري قصد المحافظة على سلامة أصل الإباحة والجواز، والعلم عند الله تعالى.

(15) أخرجه البخاري (13)، ومسلم (170)، من حديث أنس بن مالك.

(16) أخرجه مسلم (205)، وأبو داود (4946)، والترمذي (1926)، والنسائي (4214)، وأحمد في مسنده (17403)، من حديث تميم الداري رحمه الله.

فإن كان للشيخ أبي عبد المعز - حفظه الله - توجيه آخر سليم على غير ما ذكر، فليوضحه لنا ونكون له من الشاكرين.

♦ الجواب:

التوجيه المطلوب لهذه الواقعة يظهر بوضوح في أن أصحاب النبي ﷺ إنما طلبوا مجرد المشابهة للمشركين لا عين الشرك، حيث إن سؤالهم له باتخاذ ذات أنواط يشبه سؤال بني إسرائيل لموسى عليه السلام باتخاذ الآلهة من دون الله لا أنه هو بعينه؛ ذلك لأن التشابه في وجه أو فرد لا يلزم التشابه بينهما من كل وجه وفرد، كتعلق قلب المدمن بالخمير في قوله ﷺ: «مُنْعِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ وَثْنٍ»⁽¹⁸⁾، فوجه التشابه بينهما أن المدمن لا يكاد أن يدع الخمر، كما لا يدع عابد الوثن عبادته، ويمكن الاستئناس بحديث علي عليه السلام لما مر على قوم يلعبون بالشطرنج قال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟⁽¹⁹⁾ فشبههم

(18) أخرجه ابن ماجه (3375)، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، وأخرجه أحمد في «مسنده» (2449)، من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (289/2): «الحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح، والله أعلم»
(19) أخرجه البيهقي في «سننه» (21532)، وفي «شعب الإيمان» (6518)، عن الأصمغ بن نباتة عن علي رضى الله عنه، وأخرجه البيهقي في «سننه» (21532)، والأجري في «تحرير الترد» (1/43)، وابن أبي الدنيا في «أثم الملاح» (47)، من طريق ميسرة بن حبيب. والحديث صحيحه ابن حزم في «المحلى» (63/9)، وقال عه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (244/32): «ثابت»، وصححه ابن القيم في «الفروسيه» (310)، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (288/8). وانظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (395)

بالعاكفين على التماثيل، لذلك فالتشبيه من هذا الوجه لا يلزم بالضرورة المشابهة بينهما من كل وجه، قال الشوكاني رحمه الله: «هذا وعيد شديد وتهديد ما عليه مزيد؛ لأن عابد الوثن أشد الكافرين كفرًا، فالتشبيه لفاعل هذه المعصية بفاعل العبادة للوثن من أعظم المبالغة والزجر»⁽²⁰⁾.

ومثله قوله ﷺ: «تَرَوْنَ رَبِّكُمْ عَيْنًا كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»⁽²¹⁾، قال ابن أبي العز: «وليس تشبيه رؤية الشمس والقمر تشبيهًا لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي»⁽²²⁾.

فلذلك لم يطلب القوم الشرك الأكبر يقينًا، وإنما طلبوا أن تكون لهم شجرة ينوطون بها السلاح، ويستمدون من الله بها البركة والنصر، ولا يستمدون منها، لقيام الفرق بين طلب النصر والقوة والبركة من الشجرة، وهو شرك أكبر، لصرف عبادة الدعاء والسؤال لغير الله تعالى، وبين الطلب من الله ذلك عندها أو بسببها، فهذا إنما يدخل في البدعة والشرك الأصغر، فشأنه كمن يعبد الله وحده لا شريك له عند القبور، فهذا موحّد لم يشرك بالله غيره، إلا أنه مبتدع؛ لأنه فضل مكانًا بغير مستند شرعي، فانتقل من

(20) «نيل الأوطار» للشوكاني (129/10)

(21) أخرجه البخاري (6998)، من حديث جرير بن عبد الله رضى الله عنه، وانظر «طلال الجنة في تخريج السنة» للألباني (461)

(22) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (219/1)

السُّنَّة إلى البدعة، وضمن هذا المعنى يقول ابن تيمية رحمته الله: «ولما كان للمشركين شجرة يعلقون عليها أسلحتهم، ويسمونها ذات أنواط، فقال بعض الناس: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال: الله أكبر، فثُمَّ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، إِنَّهَا السُّنَنُ، لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»⁽²³⁾، فأنكر النبي صلى الله عليه وآله مجرد مشابهتهم للكمفار في اتخاذ شجرة يعلقون عليها، معلقين عليها سلاحهم، فكيف بما هو أعظم من ذلك من مشابهتهم للمشركين، أو هو الشرك بعينه؟

فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها، ولم تستحب الشريعة ذلك، فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعض، سواء كانت البقعة شجرة أو عين ماء، أو قناة جارية أو جبلاً أو مغارة، وسواء قصدها ليصلّي عندها، أو ليدعو عندها، أو ليقرا عندها، أو ليذكر الله سبحانه عندها، أو ليتسكك عندها، بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به لا عيناً ولا نوعاً⁽²⁴⁾.

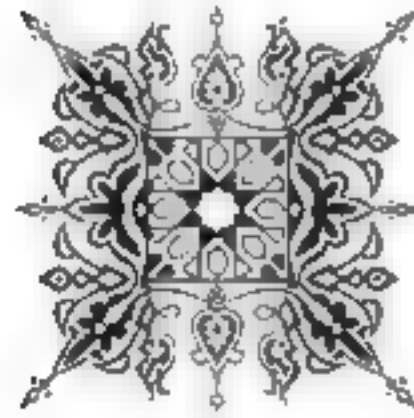
فالحاصل أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله لم يطلبوا الشرك الأكبر وإنما طلبوا مجرد المشابهة حيث قالوا: «اجعل لنا ذات أنواط»، فإنه يشبه قول بني إسرائيل: «اجعل لنا إلهاً»،

(23) سبق تحريجه

(24) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (2/ 157 - 158)

فأتخاذ ذات أنواط يشبه اتخاذ الآلهة من دون الله لا أنه هو بنفسه، فحذرهم النبي صلى الله عليه وآله وغلظ عليهم مع أنهم طلبوا ولم يفعلوا، والتفليظ كما يرد في الشرك الأكبر يرد أيضاً في الشرك الأصغر، فمثله: قوله صلى الله عليه وآله في قول من قال له: «ما شاء الله وشئت»، فقال: «أجعلتني لله نداً؟»⁽²⁵⁾، فكان في زجره صلى الله عليه وآله لهم عن هذه المشابهة تحذير شديد خشية أن يؤول أمرها إلى الشرك الأكبر، فقطع مادة المشابهة من أساسها وجذورها حملاً لهم على السُّنَّة والمعتقد السليم؛ لأن البدع يريد الشرك الأكبر، والعلم عند الله تعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،
وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه
وإخوانه إلى يوم الدين، وسلّم تسليماً.



(25) أخرجه أحمد في «مسنده» (1842)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (5906)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، والحديث حسنه العراقي في «تخريج الإحياء» (3/ 128)، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (139)

السَّيِّغ: عثمان بن المكي التَّوْزَرِي

ورسالته: «المرآة لإظهار الضَّلالات»

سمير سميراد

إمام استاذ، الحران

اشتهرت بقطاع العلم، والأدباء...⁽³⁾، وكانت «مقرًا للعلم والعلماء، فكانت تلقب.. ومنذ آمد بعيد.. بالكوفة الصُّغرى... ويوجد بهذه البلدة أيضًا عددٌ كبير من الجوامع والمساجد يتجاوز الأربعين كانت أغلبها مواطنٌ علَّم يُتلى فيها كتاب الله، وتلقى فيها دروس الفقه والحديث واللغة والأدب، ويجتمع فيها العلماء للتحاثل والمنافرة، وكان يسكن في البيوت التي تحيط بالمساجد طلاب العلم الذين كانوا يتوافدون من الجزائر خاصة ومن عدد من أنحاء البلاد التونسية للتَّحصيل والدُّرس...⁽⁴⁾، ومن الذين سافروا إلى «توزر» للدراسة والتَّحصيل من الجزائريين: الشيخ عمار الأزعر، والشيخ عبد التادر الياجوري، وهما من «قمار»: من قرى «سوف».

«إن العلاقة بين سكان بلدة «نقطة».. وسكان القرى والمدن الموجودة جنوب البلاد الجزائرية علاقة متينة جدًا تتجاوز الجوار إلى التسبب والمساهمة،

(3) «الجلد في أدب الجريد» (ص 14)

(4) «محمد الحضر حسين، حياته وآثاره» لمحمد مواعدة (ص 26 - 27).

• التعريف بـ «سوف» وبلاد «الجريد»:

«اسمٌ لمقاطعتين كبيرتين تقعان جنوب تونس وشرق ضاحية قسنطينة، يحتويان على واحات كثيرة ومدن.. «الجريد» هي المقاطعة المعروفة على خريطة إفريقيا ببلاد الجريد أي بلاد الثُمر، وهي التسمية الحقيقية لبلاد الجريد.

وكلمة «الجريد» تعني العرجون، أما كلمة «سوف» فتعني الأراضي الدفنة التي تتوسط المناطق الصخرية والمناطق الرملية...⁽¹⁾.

«الجريد»: منطقة توجد بالجنوب الغربي من الجمهورية التونسية وعلى الحدود الجزائرية اشتهرت بواحات نخيلها وبأهميتها التاريخية، لها كثير من العلماء والأدباء، كما أن أهلها كثيرُ الزَّيَّارة للبلاد الجزائرية⁽²⁾.

أما «نقطة»: ثاني مدينة في بلاد الجريد بعد عاصمتها «توزر»، فهي البلاد الثانية في المنطقة الجريدية عُرِف أهلها بالدُّكاء والفطنة.. وقد

(1) من تعليقات «كمال فيلالي» على ترجمته لكتاب «الإخوان لإدوارد دُونُو» (ص 81)

(2) «الرحلات الجزائرية» لمحمد صالح الجابري (ص 29)



يخرج منها في أكثر الأيام بالقناطير المقنطرة فيتفرق في نواحي كثيرة من بلاد العالم، وتوزر هذه تشتمل على سبعة مشايخ تراب ليعمى: عشائرا، وهي: مسغونة، القيطنة، أولاد الهادف، بلد الحضر، الهائلة، الشابية، الزيدة...».

• مَنْ هو الشيخ «عثمان بن المكي»؟

وفي (الباب الثاني: في الحديث على طبقات الرجال المتقدمين في الفقه الإسلامي مع ذكر مؤلفاتهم...)، أورد ترجمة «عثمان بن المكي: خادم العلم الشريف»، قال فيها (ص 150 - 151): «هو أبو الشيوخ، وطود الرُسوخ، الأستاذ الأكبر، والمؤلف الأشهر، عثمان بن المكي الزبيدي التوزري... إلخ.

وعرفه صاحب كتاب «تراجم المؤلفين التونسيين» بقوله: «عثمان بن المكي الزبيدي (نسبة إلى عرش الزيدة بتوزر) التوزري، من أعلام جامع الزيتونة، عمّر وتخرّج به الكثيرون». اهـ، ولم يذكر سنة مولده.

وقد استدركت ذلك من الترجمة التي كتبها «د.أرنولد هـ.قرين» في كتابه «العلماء التونسيون 1873/1915»، ألفه بالإنجليزية، وترجمه «حنفاوي عماليريّة وأسماء معلّى/ دار سحنون للنشر والتوزيع، ط1. 1416 هـ. 1995 م»، قال (ص 339): «ابن المكي، عثمان بن بلقاسم ابن المكي بلوزة، ولد في حوالي 1850 بتوزر، وهو

...فكم من عائلة تونسية من هذه البلدة استقرت بالجنوب الجزائري وخاصة بمناطق الواحات، ويكفي أن نذكر أن فترات من التاريخ هي مشتركة بين المنطقتين... ولذلك فإنه يمكن لأي ساكن من «نقطة» أن يزور الجنوب الجزائري دون مشقة ولا عناء؛ لأنه يجد من يكفله مدة لإقامته وكذلك الشأن بالنسبة إلى زيارة المواطنين الجزائريين إلى هذه البلدة وإلى سائر مناطق الجريد وخاصة أثناء فصل الخريف لشراء «التمور» مبادلة بالقمح والزيت والعسل وصوف الأغنام ووبر الإبل»⁽⁵⁾.

وقال أحد الكتاب عن «سوف»: «هو اسم الوطن، ويشتمل على عدة قرى عربية، وعاصمتها بلدة الوادي... وكل وطن وادي سوف من عمالة قسنطينة الجزائر ومجاوره من الناحية الشرقية وطن الجريد التابع للقطر التونسي...»، وقال عن «عاصمة سوف»: «هي بلدة الوادي... وبلدة الوادي موصلات يومية تربطها ببلدة «بسكرة» و«تقرت» من ناحية وتربطها بوطن الجريد التونسي من ناحيتها الشرقية»⁽⁶⁾.

وانظر: كتاب «الجديد في أدب الجريد» لأحمد البختري (الباب الأول: في التعريف بالبلاد الجريدية التي من أهم مدنها: توزر - نقطة...)، وفيه (ص 41): «...وتتميز توزر إفريقية بالتمر

(5) «محمد الخضر حسين، حياته وآثاره» لمحمد موعدة (ص 40)

(6) «حديث متجول النجاح: في الصحراء... من وراء الرمال»، «النجاح» العدد (3899)، 28 أبريل 1951 م، (ص 1 و2)

ابن مالك عقاري ومزارع... بعد الدراسة بجامع الزيتونة اشتغل قاضياً بتوزر من 1884 إلى 1885...».

وفي «تراجم المؤلفين التونسيين» (1/197) قال: «...خدم الجندية قبل عصر الاحتلال⁽⁷⁾، وكان يثني عليها في دروسه بأنها تعلم النشاط والاعتماد على النفس، وبعد تخرجه من جامع الزيتونة تولى القضاء ببلدة توزر قبل أن يصير مدرّساً بجامع الزيتونة، وبعد الاحتلال الفرنسي بمدة قليلة بينما كان ذات يوم بالمحكمة أئوّه بضابط فرنسي شاب يشتكون منه بأنه زنى، ويطلبون تنفيذ الحكم الشرعي عليه، فأذن بإقامة الحدّ عليه جلدًا في ساحة المحكمة.

وبعد التنفيذ أدرك خطورة الموقف فبارح المحكمة متوجّهاً إلى داره وتزوّد وامتنطى صهوة جواده وعزم على السفر إلى العاصمة تونس وبعد هنيهة امتلأت ساحة المحكمة بالضباط الفرنسيين سائلين عن القاضي فأجيبوا بأنه خرج ولا يدرون أين ذهب، ولما وصل إلى تونس قصد منزل شيخه ورئيسه قاضي الجماعة الشيخ محمد الطاهر النيفر الذي رحّب به وسأله عن سبب

(7) في شهر جمادى الأولى سنة 1298، الموافق شهر ماي سنة 1881، نزلت الجيوش الفرنسية بتراب المملكة التونسية، وفرضت عليها وضعاً استعماريّاً جديداً، هو وضع «الحماية»... عن «الحركة الأدبية والفكرية في تونس» للفاضل بن عاشور (ص21)

قدومه فحكى له الواقعة، وطلب منه بذل الجهد لإنقاذه من هذه الورطة فوعده خيراً وبأنه في أوّل مقابلة له مع الباي يسوّي المشكلة بحول الله، وبرّ الشيخ بوعدة وقال للباي: لي قضية أرجو من مكارمكم التفضل بفضها فأجابه الباي: إن كان ذلك في مقدوري لا أبخل وهات ما عندك، فقال له: قضية قاضي توزر، فأجابه بأنّ الفرنسيين جادّون في البحث عنه وعلى كلّ حال أبذل ما في الوسع لنجاته، وسوّيت القضية وتوسّيت وفي أوّل فرصة أعلم الباي قاضي الجماعة بما تمّ، فطلب منه التفكير في ضمان مورد رزقه فأجابه مستفسراً وكيف ذلك؟ فقال له بتوليته مدرّساً بجامع الزيتونة فوافق الباي على هذا الاقتراح، وصار المترجم له مدرّساً.

أمّا الإنجليزي «أرنولد» فيقول: «...ثمّ عاد إلى تونس حيث صار عدلاً في 1887، وفي 1893 سمّي مدرّساً بالمدرسة الأندلسية، وفي 1897 أصبح مدرّساً مالكيّاً من الطّبعة الثانية بجامع الزيتونة، وارتقى إلى مرتبة الطّبعة الأولى في 1921 هـ، «وقد قضى عثمان بن المكيّ عشر سنوات في رتبة متطوّع وستّ عشرة سنة مدرّساً من الطّبعة الثانية،...»⁽⁸⁾، «ولم يتولّ التدريس من الطّبعة الأولى إلّا في المرحلة الأخيرة من حياته...»⁽⁹⁾.

(8) «العلماء التونسيون» (ص122) (مقابلة مع قصي المكيّ حفيد عثمان بن المكيّ)

(9) «تراجم المؤلفين التونسيين» لمحمد محفوظ (1/198)



«العلماء كادوا يجمعون على مساندة الطُّرق»،
وقال (ص82):

«حتى أولئك العلماء الذين ساندوا حركة
التشظيمات الإصلاحية في القرن التاسع عشر
فإنهم لم ينتقدوا عادة الطُّرق الصُّوفية الشعبية».

ويقول (ص84 - 85) تحت فصل (العلماء
والطُّرق الصُّوفية):

«...وأخيراً فإن المجموعة المحدودة من
العلماء - والتي تشمل الشيوخ: سالم بوحاجب
وعثمان بن المكي والطاهر بن عاشور ومحمد
النخلي - وقد تبنت موقفاً سلفياً (معادياً للصُّوفية)
خلال العقد السابق للحرب العالمية الأولى، كانت
تتوخى الحذر في أحكامها العلنية، وكان كتاب
«المرآة لإظهار الضلالات» (1330هـ/1912م)
للشيخ ابن المكي المثال الوحيد للنقد الصريح
للسُّوفية بقلم عالم تونسي قبل الحرب العالمية
الأولى، وبعبارة أخرى لم يقم العلماء التُّنسيون
بأي حملة حقيقية ضدَّ الصُّوفية قبل العقد
الثالث من القرن العشرين، وإلى غاية ذلك
التاريخ استمرَّ التعيش التقليدي بين السنة
والتصوف قائماً على مستوى المؤسسات
والأفكار» اهـ.

وقال صاحب «تراجم المؤلفين التُّنسيين»
(1/197): «وكان يقرئ بنصح وبأسلوب يدني
الصَّعب إلى الإفهام، ولكنه كان صريحاً،

وقد تتبَّع الإنجليزي «أرنولد» سيرة الشيخ
الشَّخصية، وذكر ما لم يذكره غيره، من ذلك
أثناء حديثه عن العلماء الأفقيين، المدرَّسين بجامع
الزيتونة، وعن وضعيتهم الاجتماعية - قال (ص99):
«...يروى أن عائلات ثلاثة شيوخ أفقيين
على الأقل (و ذكر منهم: عثمان بن المكي)
كانت لها أملاك ذات شأن...»، وعندما تحدَّث
عن بعض هؤلاء وعن مساكنهم الفخمة، قال
(ص114): «بينما كان الشيخ عثمان بن المكي
يملك منزلاً واحداً بضاحية رادس...»، وقال
(ص121): «...وكان كلُّ شيخ أفقي تمكَّن
من الدُّخول في سلك علماء تونس بسنده عمدة
يعود إليه الفضل في نجاحه إلى حدٍّ ما... كما
كان عثمان بن المكي يحميه الجنرال عبَّاس
أغا (عديله أي زوج لاخت زوجته)...»⁽¹⁰⁾، بل إنَّه
ذكر أسماء زوجاته الثلاث ووضعيتهم عائلاتهنَّ،
وأسماء أبنائه، ووظائفهم، وأسماء زوجاتهم،
وظائف آبائهنَّ وأسماء بناته وأسماء أزواجهنَّ...
ونقتصر هنا على علاقته بالجزائريين، قال:
«أنجب خمسة أبناء وبناتين هم... محبوبة (تزوجت
من رجل أعمال جزائري مقيم في تونس) اهـ.

● مُجَاهَرُهُ بِانْكَارِ الْبَدْعِ الْفَاشِيَةِ:

يذكر الإنجليزي «أرنولد» - عن الوضعية
الدِّينية في أوَّل القرن الماضي - (ص84): أن

(10) «مقالة مع قصي المكي» (تونس في 10 سبتمبر 1971)

يتعرض في دروسه لدعاوى بعضهم...».

وقد وصفه الشيخ أحمد حماني، وهو يذكر شيوخ الأديب الكبير المعمر «موسى الأحمدى نويوات» الجزائري، بقوله: «...والشيخ عثمان بلمكي التوزري وهو ممن أعلن الحرب على البدع والضلالات...»⁽¹¹⁾.

وذكره تلميذه: الشاعر الأديب الناقد حمزة بوكوشة، وهو يتكلم عن روح النقد والانتقاد، التي تعلموها من جامع الزيتونة، وذلك أثناء معركة قلمية جرت بينه وبين بعض تلاميذ الشيخ ابن باديس. بعد أن انتقد شيخهم⁽¹²⁾، حيث فهم منهم (أي: التلاميذ) عبارات، مفادها أن حرية الفكر، والانتقاد على الشيوخ وليدة الجامع الأخضر، وخصوصية لتلاميذ ابن باديس، لا عهد لتلاميذ الزيتونة بها! قال: «...أما ما توهمه الكاتب من أنه لم يعهد من تلامذة الزيتونة انتقاداً على شيوخهم فهو رجم بالغيب... ومن الذي ينكر مواقف أستاذنا الشيخ عثمان بن المكي⁽¹³⁾ في الانتقاد حتى على الشيخ ابن عاشور نفسه، وإنكار المحدثات والبدع بالقلم واللسان قبل نزول مدرّس الجامع الأخضر إلى الميدان وبعد...»⁽¹⁴⁾.

(11) «صراع بين السنة والبدعة...» (21217/2)

(12) مقال «أقر الحصم وارتفع النزاع»، أمضاء باسم «طالب بجامع الزيتونة حرّ الفكر ثم يقرأ بالجامع الأخضر ولا لأحمر»: «النصائر»، السلسلة الأولى، العدد (23)، (ص4)

• الشيخ «ابن المكي» بقلم تلاميذه الجزائريين:

ممن ذكر الشيخ عثمان بن المكي من تلاميذه من الجزائريين:

• الشيخ عمار الأزعر القماري السوفي: فقد درس في جامع الزيتونة (من سنة 1334هـ إلى سنة 1343هـ).

يقول في ترجمته لنفسه⁽¹³⁾: «ومن فضل الله عليّ أنّي أدركت الكبار من هؤلاء العلماء... منهم الشيخ عثمان بن المكي التوزري قرأت عليه بعضاً من العاصمية وله عليها شرح كبير يُنتفع به وله عدة تأليف في عقيدة أهل السنة والجماعة منها «المرآة في إظهار أهل الضلالات» وكتب أخرى من هذا القبيل، ودروسه عامرة بالدعوة إلى التوحيد وإظهار طريقة السلف...» اهـ.

• الشيخ موسى الأحمدى نويوات: الذي يصف الشيخ عثمان بن المكي: «بأنه كان رجلاً صالحاً... وكان يعطف عليّ لفقرتي، وقد صحّحت معه شواهد كتاب «قطر الندى وبطل الصدى لابن هشام» فقال لي: أتأخذ المخطوطة أم المطبوعة؟ وقبل إجابته ناولني الأوراق المطبوعة وقال: الأصل للأصل، والفرع للفرع.

(13) «مجلة المنهل» ج8، ص35، م30، شعبان 1389هـ/ أكتوبر - نوفمبر 1969م، (من أعلام المدينة المنورة...) بقلم محمد سعيد دقتدار

مكثنا في تونس أربع سنوات، وكنت أنا وزميلي، نستشيرُه عند إتمام الدراسة ونقول له: إننا لن نعود في السنة الآتية، فيقول لنا: ستعودان إن شاء الله، وهكذا يقول لنا في السنوات الثلاثة حينما نستشيرُه، وفي السنة الرابعة التي توفي فيها قال لنا: عندما استشرناه: روحاً تصحبكما السلامة»⁽¹⁴⁾.

❖ نص إجازة الشيخ «ابن المكّي» لتلميذه «موسى الأحمدى نويوات»:

«وقد أجزى الأحمدى من شيخه عثمان ابن المكّي التّوزري جرياً على عادة ذاك الزّمن في إعطاء إجازات التّاهل والتّحصيل، وقد جاء في هذه الإجازة ما نصّه:

«الحمد لله الذي جعل الإجازة سلم سعادة الدّين، وسبب بثّ العلوم الشّرعية، ورسوخها ما كان بالسند، والصّلاة والسلام على الواسطة العظمى، سيّدنا محمد ﷺ، صاحب المتّام الأسمى، والجناب الأحمى، وعلى السّنوة الأخيار، وآله الخيرة الأبرار، وأصحابه المبلفين، ما حفظوا من أقواله وأفعاله، أمّا بعد:

فإنّه لما كان العلم أمانة، والتّحلي به تلزمه الصّيانة، والتّباعّد عن الخيانة ركب الجهابذة من الأمة في طلب تحصيله كلّ صعب وذلول، وبذلوا الوسع في إدراك المعقول منه

(14) «الأديب موسى الأحمدى نويوات... حياته وتآثره» لنحيب

ابن خيرة (ص4 - 41)

والمنقول، وإنّ ممّن جدّ في نيل هذا الفضل، وفارق للاتّصاف به الوطن والأهل، الفقيه الفاضل الزّكّيّ المشارك «نويوات السيّد موسى ابن الحاج محمّد بن الملياني الأحمدى الدّراجي»، وثابر على القراءة وواظب على مجالس العلم، واستمرّ فخلّفر، بما قدر له تحصيله منه، ولم تقصر به ما ناله عن مرتبة الإرشاد والأخذ عنه، ولما عزم على الرّجوع إلى بلده، ومنبت أصوله وسلفه، التمس منّي إجازة عامّة - على ما عليه السّنة بين علماء الشّريعة - التي هي من خصيصة هذه الأمة الرّفيعة، فأقول: «قد أجزت لهذا الفاضل، في كلّ ما تصحّ روايتي عنّي، سواء ما سمعه عنّي أو لم يسمعه، على الشرط المقرّر المبسوط في كتب إجازات الأئمة، كما أجازني في ذلك، مولانا الإمام، العلم الهمام، الشيخ: «سيدي محمّد الحليّب التّينر الباش منّي المالكيّة»، وهو عن شيخه السيّد «أحمد زيني» شيخ العلماء بالحرّم الشّريف المكّي - زاده الله تشريف وتعظيماً -، وهو عن شيخ الشيوخ بالحرّمين السيّد «عثمان الدمياني»، وهو عن شيخه خاتمة المحقّقين محمّد الأمير الكبير، وأنّ المجاز المذكور يوصى في ذلك بما أوصى به الله تعالى في محكم كتابه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ...﴾⁽¹³¹⁾ عاملاً عند تعليمه وجوابه عمّاً سئل عنه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ أي و لا تقل، «ما ليس

لَكَ بِهِ عِلْمٌ» إلى قوله تعالى ﴿...مَسْئُولًا﴾ [٢٣] وأن لا ينساني من صلح دعواته في مظان الإجابة جزاء لما علي من الحق، والله يبلغ كل واحد منا من الخير مناه، ويجعل أبرك أيامنا وأسعدها يوم لقاء، بجاه^(١٥) سيدنا محمد رسوله ومصطفاه ﷺ.

قاله وكتبه: فقير ربّه عثمان بن بلقاسم ابن المكيّ عرف بعثمان ابن المكي، في ذي الحجة الحرام خاتم شهور ثمانية وأربعين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيات^(١٦).

ومن تلاميذه، الذين أثر فيهم، فساروا على خطه الإصلاحية، في انتقاد البدع:

• الشيخ العلامة العربي الثبسي رحمه الله، الذي التحق بالجامعة الزيتونية في عام 1332هـ، آخر عام 1913م، ومكث بها سبع سنين إلى عام 1338هـ/1920م، قبل أن يرحل إلى الأزهر بمصر، وقد لحق به بعد ذلك الشيخ مبارك الميلي (سنة 1338هـ/1919م - 1925م)، وقد كان الأول ملازمًا للشيخ «ابن المكي» على ما ذكره «محمد دبوّز»، قال^(١٧):

(١٥) التوسّل بجاه النبي ﷺ، وجاه غيره من الأنبياء، لا يُشرع. على التحقيق..

(١٦) المصدر نفسه (ص 41-42)

(١٧) «أعلام الإصلاح في الجزائر» لمحمد علي دبوّز 57/1 و61 و64

«...وكان من الأساتذة البارعين في الجامعة الزيتونية في ذلك العهد العلماء الأعلام (وذكرهم، ومنهم)... الشيخ عثمان بن المكي،...».

ثم قال عن الشيخ العربي: «وكان أساتذته لإعجابهم بصلاحه وبرّه العظيم بهم، وبجده وتقدمه في العلم، ولسنه أيضًا وما أورثه من النضوج، يحبونه حبًا جمًا، ويرونه صديقهم فيقرّبونه، فيزورونه في بيته، ويحضرونه مجالسهم الخاصة، وكان من مشايخه هؤلاء الشيخ عثمان بن المكي الأستاذ المصلح الغيور الاجتماعي، وكان العربي وزملاؤه النجباء الصالحون شديدي الصلّة به خارج الدرس، يجتمعون به كثيرًا فيوجّههم في التعلّم، ويفرس فيهم عقيدة الإصلاح، ويربهم ما يجب عليهم في المستقبل من جهاد طويل مرير لإصلاح المغرب وتحريره، وقد نال العربي من مجالسه فوائد عظيمة، وهو يمدّه صديقه وأحسن من غرس فيه العقيدة الإصلاحية في تونس» اهـ.

• مراسلة علماء «سوف» للشيخ «ابن المكي»: وقد كانت شهرة الشيخ «ابن المكي»، وصيته قد بلغا إلى منطقة «الجريد الجزائري»: «سوف» و«بسكرة»، وكان الفقهاء والقضاة في وادي سوف يبعثون إلى علماء الجريد وتونس العاصمة، ويراسلونهم «للاستعانة بآرائهم في أحكامهم إذا كانت مما يستوجب ذلك، كما راسلهم... عثمان بن المكي»، هذا ما

• مؤلفاته:

وقبل سرد ما تيسر الوقوف عليه منها، أذكر أن كثيراً ممن ترجموا للشيخ من المتأخرين، لم يهتموا لتاريخ وفاته، فقدروا ذلك، بناءً على آخر ما وقفوا عليه من مؤلفاته، التي في آخرها غالباً، ذكر تاريخ الفراغ من تأليفها، فمنهم مقارب ومباعد.

فهذا صاحب «معجم المؤلفين» يكتفي بقوله: «كان حياً سنة 1312هـ، ومن آثاره: «معالم الاهتدا شرح قطر الندى وبل الصدى» في النحو، فرغ من تأليفه في 15 جمادى الثانية سنة 1312هـ. اهـ.

وتعقبه الشيخ علي الحلبي بقوله في مقدمة تحقيقه ونشره لكتابه «القلاند العنبرية على المنظومة البيتونية» لدار ابن عثان. ج3 / 1423هـ / 2002م: «...ولم يذكر كتابنا هذا ولم يشر إليه!» اهـ.

ولقد أثبت الشيخ علي على غلاف طبعته تاريخ وفاة المترجم له بقوله: «المتوفى بعد سنة 1330هـ» اهـ، وهذا بناءً على أن تاريخ الفراغ من تأليف «القلاند العنبرية» كان في ربيع جمادى الثانية من عام تسعة وعشرين وثلاث مئة وألف هجرية، وطبع في المطبعة التونسية بتونس سنة 1330هـ. ولكن ظهر للشيخ عثمان مؤلف آخر؛ وهو «المرآة لإظهار الضلالات» طبع

ذكره أبو القاسم سعد الله⁽¹⁸⁾، وقال معلقاً: «بعض أخبار ذلك عند الشيخ محمد الطاهر التليفي في قمار» اهـ⁽¹⁹⁾.

• وفاته:

يقول الإنجليزي «أرنولد»: «توفي في 6 جوان 1931»، وذكر صاحب «تراجم المؤلفين التونسيين» أن سنة وفاته في (1348هـ = 1930م)، أما صاحب كتاب «الجديد في أدب الجريد»، فقال: «توفي رحمه الله عام 1350 خمسون وثلاثمائة وألف هجرية الموافق عام 1930 ميلادية».

والصواب. بعد التأمل. ما ذكره الإنجليزي «أرنولد»، ويبدو أن مصدره في ذلك هو حفيد الشيخ، والتاريخ الذي ذكره: يوافق سنة (1350هـ)، كما ذكر صاحب «الجديد في أدب الجريد».

وإنما أخطأ هذا الأخير في تقدير السنة بتاريخ النصاري... ويؤيد ما ذكرت تواريخ نشر المراثي التي قيلت في إثر وفاته، وسيأتي بعض منها. قريب..

(18) «تاريخ الجزائر الثقلي»، 5، 596.

(19) قلت: توفي قريباً (سنة 2003م)، وقد أوصى بنقل مكتبته (مخطوطها ومطبوعها) إلى الجامعة الإسلامية بطنجة، وقد نقلت أخيراً إليها، وكنت أمني نفسي. بالاطلاع عليها، والاستفادة منها، ومن ذلك تفاصيل مراسلة علماء سوف للشيخ (ابن المكّي)، فعسى أن أستدركها مستقبلاً إن شاء الله تعالى.

في المطبعة التونسية سنة 1330 هـ، وأعادته طبعه «دار الوضن» بتصحيح وتعليق الشيخ عبد الله البراك ط. 1 / 1420 هـ / 2000 م، وكان الفراغ من تأليف هذه الرسالة في السابع والعشرين من شهر رمضان المعظم من عام تسعة وعشرين وثلاثمائة والفس، ولقد نقل المحقق «البراك» في ترجمة المؤلف، ما ذكره الزركلي في «الأعلام» (212/4) لوهو ممأ فات الشيخ علياً ذكره من أن «له: «توضيح الأحكام على تحفة الحكام» مطبوع، فرغ من تأليفه سنة 1338 هـ،...»، ثم قال المحقق «البراك» . بناءً على ذلك.: «توفي بعد سنة 1338 هـ»⁽²⁰⁾.

ففي هذا زيادةً على ما ذكره الشيخ الحلبي من أنه توفي بعد سنة 1330 هـ... وكنت قد جريت قديماً على هذه الطريقة، فأثبت. بناءً على ما وقفت عليه من تحديد السنوات التي قضاها «موسى الأحمدى» في الزيتونة لمن 1929 إلى 1932 م. على ما ذكره أحمد حماني.:

(20) الذي أثبت «البراك» في طبعته، ناقلاً عن الزركلي: «عثمان بن عبد (3) القاسم بن المكّي...»، وهو خطأ طاهر، صوابه: «عثمان بن لقاسم...»، وقد قال (البراك) . أيضاً. «لم يذكره صاحب «ترجم لمؤلفي التونسيين»، ولو قد وقع أنه ذكره، وقد نقلنا كثيراً عنه، وقد وقع للمحقق الكثير من هذا الضيل؛ حيث كان يعلق على المواضع التي نقلها المؤلف من «المعيار» للونشريسي، فيقول: لم أقف عليه! وهي فيه

ملازماً للشيخ «ابن المكّي»، أنه: كان حياً سنة 1348 هـ، وربما عاش إلى سنة 1351 هـ... وبعد: فقد أغنانا وقوفنا على تاريخ وفاته بالتحديد، عن التقدير والمقاربة، والحمد لله.

◀ وهذا سرد لمؤلفاته:

♦ «معالم الاهتدا شرح قطر الندى وبل الصدى» في النحو: فرغ من تأليفه في 15 جمادى الثانية سنة 1312 هـ.

♦ «القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية»: فرغ من تأليفه في 4 جمادى الثانية من عام 1329 هـ.

♦ «المرآة لإظهار الضلالات»: فرغ من تأليفه في 27 رمضان من عام 1329 هـ. لو كانت أول طبعة له، على ما ذكره «أرنولد» في سنة 1330 هـ / 1912 م، ثم تعددت طبعاته. على ما أشار إليه «بوكوشة»، فيما يأتي.. ومن ذلك ما ذكره صاحب «تراجم المؤلفين التونسيين» (198/1) بقوله بعد ذكر الرسالة: «تونس 1344 هـ / 24 ص، في مقاومة البدع والمنكرات».

♦ «توضيح الأحكام على تحفة الحكام»: وهو شرح على «تحفة الحكام» لابن عاصم في الفقه المالكي في القضاء وتوابعه، ط. بالمطبعة التونسية بتونس سنة 1339 هـ في أربعة أجزاء وهو أكبر مؤلفاته: فرغ من تأليفه سنة



وهناك مؤلفات ذكرها صاحب «تراجم المؤلفين التونسيين»، وهي:

♦ «شرح السمرقندية في الاستعارات»، ط: تونس.

♦ «المسكة الفاتحة في الأعمال الصالحة»، ط: تونس.

وقد كان هذا الكتاب من عذر المصلحين الجزائريين، لردّ البدع وقمعها بالحجج، فهذا تلميذ المترجم «موسى الأحمدى»، يذكر لنا ما حصل معه في قريته، إذ استدرجه رجالات الطرقيّة فيها إلى مجلس، ليوقعوا به، يقول: «وكان قد أخبرني بذلك أحد تلامذتي، فقلت له: طالع كتاب ابن الحاج، و«الاعتصام» للشاطبي، و«الباعث في إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة، و«الزواجر» لابن حجر، و«المسكة الفاتحة في الأعمال الصالحة» للشيخ عثمان بن المكّي التّوزري...»، ثمّ كان الاجتماع، وافهم «الأحمدى» ورفيقه، أشياخ الطرقيّة، وعارضوهم بالحجج الدامغة⁽²³⁾.

♦ «مجموعة من الأحاديث النبويّة» (تونس).

♦ «النّبراس لرفع الالتباس على من كان من أشباه النّاس في نازلة نكاح التّياس»: رسالة ألفها سنة 1328هـ، منها مخطوطة في مكتبة الأخ الأستاذ السيّد محمد الطيّب بسيس (وهو الذي كاتبني بهذه الإفادات مشكوراً) اهـ.

(23) «الأديب موسى الأحمدى نويات... حياته وآثاره» (ص 50-51).

1338هـ، وقد تقدّم نقلُ ثناء الشيخ «عمّار الأزعر» على هذا التّأليف، وقد سألتُ الشيخ «الطاهر آيت علجت» لصباح يوم الأحد 22 شوال 1425هـ. وهو زيتوني⁽²¹⁾. عنه، فأخبرني أنّه كان يملك الأجزاء الأربعة منه، ثمّ ضاعت إلا جزءٌ واحدًا، أثناء ثورة التحرير الجزائرية، وقد ذكر لي كذلك: أنّ من مؤلفات (ابن المكّي): «شرح على إيساغوجي» في المنطق؟

♦ «الهداية لأهل البيان» في فقه مالك؟

لذكره له الزّركلي في «الأعلام».

♦ «الحلل على نظم المجراية في الجمل»:

طبع بالمطبعة التّونسيّة - تونس سنة 1347هـ، لوقفتُ على نسخةٍ منه في المكتبة الوطنيّة - الجزائر، يقول في أوّله (ص 2): «...فهذا شرح مختصر لطيف مهذب على منظومة الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن عمران الشهير بالمجراي في قواعد الإعراب المعروفة بالمجراية سمّيته...»، ويقول في آخره (ص 32): «...قلت: وهو أوّل كتاب قرأته وانتفعت به في نقطة» عام أربعة وتسعين ومائتين وألف ولله الحمد اهـ.⁽²²⁾

(21) درس في الزيتونة ثلاث سنوات، ومن شيوخه فيها:

«الزّغواني» وهو من تلاميذ الشيخ «ابن المكّي»

(22) وهذا يفيدنا أنّ الشيخ (ابن المكّي)، كان قد درس بلدة

«نقطة»، قبل أن يتّجه إلى جامع الزيتونة بتونس العاصمة

وقد أشار الشاعر التوزري إبراهيم بن سالم في مراثيته للشيخ، إلى إحدى مؤلفاته بقوله:
على الدين مستوئلي النضال مقاوماً
إلى «البدع» الدُّعْمَا «بمنظومة الجهر»⁽²⁴⁾

• رثاء الشيخ حمزة بوكوشة لشيخه ابن المكي:

نُشر الرثاء في جريدة «النجاح» [العدد (1183): 6 ربيع الأول 1350هـ / 22 جوليت 1931م، (ص3)]، تحت عنوان: «مات صاحب المرأة، فهنئاً لأهل الضلّالات»:

«هنئاً لهم فليأمنوا كل صائح
فقد أسكت الصوت الذي كان عالياً

كادت نفسي تذهب حشرات عندما قرأت
بجريدة «الزهرة» نعي أستاذنا المنعم الشيخ عثمان بن المكي ذلك الفقيه الراحل الذي قضى حياته من لدن شبّ حتى شاب بين تدريس وتأليف وإن كان قد تقلّد خطّة قضاء الجريد ردحاً من الزمن لكنّه تنازل عنها لما رآها فقدت الحرية في تنفيذ الأحكام، لا سيما على الحكام، وتلك الخطّة أشرف خطّة في الإسلام، لا ترضخ لأحر أياً كان، كما قال ﷺ: «لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَمِينَهَا»، وقد اتفق حسبما قصّ عليّ أحد مواطني الأستاذ أيام كنت بالكلية

(24) «الجديد في أدب الجريد» لأحمد المحترى (ص153)

الزيتونية أنّ أحد المتوظفين بالجريد عهد تولية الأستاذ القضاء بها وجب عليه حدّ فحدّه الأستاذ رغماً فاشتكى للمراقب فأعفاه من القضاء فولّى وجهه شطر المهدي المعمور وتطوّل بدروس للنّاشئة إلى أن تقلّد خطّة التدريس الثانية ولم يزل موالياً المشاركة في مرتبة التدريس الأولى حتى تأهل تلاميذه لمزاحمته فيها فأشار عليهم تلميذه الأستاذ محمد الزغواني بالتنازل له عنها فتنازلوا عنها وارتقى منصتها الفقيه حيث تعيّن عليه وكاد أن لا يوجد تلميذ بالكلية الزيتونية إلاّ وهو تلميذ للأستاذ إن لم يكن مباشرة فبواسطة [الأخ] كان مشغوقاً بتعليم النّاشئة في المرتبة الأخيرة وعليه إقبال عظيم؛ لأنّ دروسه لا تخلو من أسئلة تمرينية وكان ﷺ ينصح للتلامذة ويحذّرهم من الوقوع في حبال أصحاب البدع والخرافات ويقف القارئ على ذلك في رسالته «المرأة»، تلك الرسالة التي لخصها من كتب التصوف المعتمدة كـ«المدخل» لابن الحاج⁽²⁵⁾ وكادت أن تقضي القضاء الأخير على أدعياء التصوف ولقد أبرقوا لها وأرعدوا وقاموا وقعدوا وسرعان ما نفذت وجدّ طبعها وله غيرها من التّأليف وإن كان فيهم من يفوقه في المعلومات لكن قبض يد المساعدة وفقد

(25) لا يفوتني التّسبّي: على أنّ مؤلف هذا الكتاب وإن كان قد وفق للرّد على كثير من البدع، لكنّه شغفه ببدع أخرى، أعظمها: الدّعوة إلى الاستغاثة بالأولياء! ومطلب الحوائج منهم!! (وهي الشّرك الأكبر الصّريح).

الشُّجاعة الأدبية هو الذي ترك كتب الكثير منهم في زوايا الإهمال وشُحُّوا بها على أبناء جلدتهم وجادوا بها على السُّوس، هذه نبذة من حياة الأستاذ وعساي أن أشفعها بأخرى إذا ساعدتني الظروف وختاماً فلتحزن السُّنة بفقدته وأنصارها لفقدتهم قائداً إلى لفظه النفس الأخير وهو موالى الدِّفاع ولتُهنأ بفقدته البدعة وأبناؤها الرِّعاع،

ومن كان يفرح منهم له

فقل يفرح اليوم من لا يموت

حزرة بي بكوتة اهـ.

• رثاء جزائري آخر:

ونشرت جريدة «النجاح» العدد (1189):

22 ربيع الأول 1350هـ / 7 أوت 1931م،

(ص3): «نعي عالم جليل - تونس الخضراء»:

«تلقينا بمزيد الحزن والأسى نعي شيخنا العالم العلامة البحر الفهامة سيدي عثمان بن المكّي الزبيدي التوزري الجريدي المدرّس من الرتبة الأولى بالكلية الزيتونية . عمرها الله .، غادر هذا العالم الفاني شيخنا المذكور بعدما قضى أكثر عمره في تدريس وتأليف وبلغت كتبه أقصى البلاد الإسلامية حتّى صار يضرب المثل بها في القطر التونسي...، كان كتفه يشير علينا دائماً بإرشادات ونصائح نافعة في أسلوب القراءة وله محبة زائدة في أبناء القطر الجزائري

والمغربي حتّى إنه كان مع بذله جهده في تعليمهم يمنحهم دروساً زائدة على قانون النظارة العلمية، وقد رأيت مراراً يدرس في شهر رمضان إبان العطلة وذلك مع كبر سنّه ونحولة جسده... ويحذّرهم لاي: تلامذته من اتّباع الخرافات وأصحاب البدع، فتم ألبها الرّاحل في ثرى العاصمة الخضراء وكن مطمئنّ البال أن علمك قد أبى لك ذكراً لا يمحوه الدهر؛ لأنك قضيت حياتك في بثّ العلم الجامع الأعظم وجدير بتلامذته أن يفتخروا ويعترفوا بفضله وعلمه ونبله ومن صميم الفؤاد أرفع تعزيتك الحارة في هذا الفقيد الكريم المحبوب إلى جميع تلامذته الأخيار وأهاليه الأمثال ومشائخ الزيتونة ومحبيه الأفاضل راجين للجميع صبراً جميلاً وللرّاحل مغفرة من الله ورضواناً.

علي بن السّراج البوسعادي - مترجم بلدية أقادير اهـ.

• من فوالد رسالة «المرأة»:

قال الشيخ عثمان بن المكّي في رسالته «المرأة...»: (فصل في ذمّ البدع) (ص17):

«قال مؤلّفه . وفقه الله .: ومن الأعياد المحرّمة عيد النّبيّة . قرية من قرى سوف بجريد الجزائر . يكون أوّل يوم من ماية الأعجمي وأوّل يوم من فصل الخريف، يستعملها جميع قرى وطن سوف، ثمّ إنّ أهل تلك البلاد لمّا كانوا يستوطنون توزر من جريد تونس سرت تلك

العادة فيهم بالمجاورة، وبيان كيفية ما يستعملونه فيه يؤدي إلى التخلويل، وهو قريب من فعل المجوس.

وقال (ص21): «...قلت: ومن البدع المنكرة: استعمال السُّبْحَة الرُّومَانِيَّة الأصل في اليد، أو العنق ليظهر مستعملها للناس أنه من الدَّاكِرِينَ العَابِدِينَ...».

وقال (ص24): «...التَّسْبِيحُ بِالسُّبْحَةِ المنظومة بدعةٌ محرَّمةٌ لما يعرض لها من العوارض، منها: إظهارها، وعدم الذِّكْر بها، وكونها من عمل الرُّهبان؛ فهذا كانت مثناةً وعلى شكل صليب، فلو كان الشَّاهِدَانِ طَوِيلَيْنِ لظهر ذلك غاية الظُّهور، ولا أظنُّ أنَّ أحدًا من العلماء المهتدين يقول بجواز استعمالها لما ذكرنا، ولا زال الرُّهبان يستعملونها إلى الآن، وإنما استعملها بعض المتصوِّفة ليظهر على نفسه أثر العبادة؛ فيعظمه النَّاسُ...» إلخ.

• الشَّيْخ «الطَّبِّبُ الْعَقْبِيُّ» يوصي برسالة «ابن المكي»:

قال الشَّيْخ الطَّبِّبُ الْعَقْبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي مقالته البديع: «يقولون - وأقول (1)» (26):

«70 - يقولون: يجب على كلِّ مسلم أن

(26) الَّذِي نُشِرَ الشَّيْخُ سَاحِدِيْسَ - عَلَى أَجْزٍ... فِي مَجَلَّتِهِ «الشَّهَاب» تَحْتَ عُنْوَانِ «بَيْنَ سَلْفِي وَخَصِيْمِهِ»، الْعِدَّة (123)، 29 جُمَادَى

لأَوَّلِ 1346 هـ / 24 نَوَامِبِر 1927 م، (ص16-20)



(27) كَلِمَةُ فَرَنْسِيَّةٌ، دَعْنَى: الْمَتْرَهَات

يَتَّخِذُ لَهُ «سَبْحَةٌ» وَلَا بِأَسْ بِجَعْلِهَا فِي عُنُقِهِ أَوْ حَمَلِهَا فِي يَدِهِ كَيْفَمَا كَانَ وَفِي كُلِّ مَحَلٍّ وَمَكَانٍ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ السُّوقِ وَالْجَامِعِ... لِأَنَّ مَجْرَدَ حَمَلِهَا يَذْكُرُهُ الشَّيْخُ وَالطَّرِيقُ وَمَتَى ذَكَرَ الشَّيْخُ ذَكَرَ اللهُ...

وأقول لهم: راجعوا ما كتبه الشَّيْخُ «عُثْمَانُ ابْنُ الْمَكِّي الرُّبَيْدِيُّ» وَتَأَمَّلُوا بِإِنْصَافٍ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْمَشَائِخِ وَالْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ فِي مَبْحَثِ «السُّبْحَةِ» مِنْ رِسَالَتِهِ «الْمَرَاة» عَسَاكُمْ تَعْتَرِفُونَ مَعْنَا بَأَنَّ حَمْلَكُمْ لَهَا عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ مِنْ أَشْنَعِ الْبِدْعِ وَأَكْبَرَ الْحَدِثِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ حَيْثُ إِنَّهَا فِي نَفْسِهَا رُومَانِيَّةُ الْأَصْلِ لَا صِلَةَ لَهَا بِالْإِسْلَامِ لَا فِي الشَّكْلِ وَلَا هَيْمَا تَكُونُ بِهِ الْإِشَارَةُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّثْلِيثِ (لَا عَلَى التَّوْحِيدِ) وَشَكْلُهَا الصَّلِيبِيُّ (كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ لَا تَقْتَدُونَ بِهِمْ...) يَقَرُّ ذَلِكَ وَيَشْهَدُ بِهِ، وَحَمَلُ الْقِسْلُوسَةِ وَالرُّهْبَانِ وَالْمَتْرَهَاتِ «السُّورَاتِ» (27) لَهَا إِلَى الْيَوْمِ أَوَّلُ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ، وَقَالَ صَاحِبُ تِلْكَ الرُّسَالَةِ الْهَمَامِ، فَرَاغِعُوهَا وَأَمْعِنُوا النَّظَرَ فِيهَا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ، وَإِنْ كُنْتُمْ بِمَا جَاءَ بِهَا وَبِفِرْهَا لِعُلَمَاءِ الظَّاهِرِ لَا تَزْمِنُونَ؟... اهـ.



رحلة جزء حديثي من أصبهان إلى نجد

د/ جمال عرون

رئيس قسم المخطوطات بمركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة - الرياض

الضارب في أعماق التاريخ أطناباً، وتضمه إليك
بحرارة شوق الأحبة، تشعره من خلالها بالأمن
والأمان، والراحة والاضمئنان، وتبقيه على ضيافة
عربية أصيلة توفر له فيها كل وسائل الراحة،
بعد أن يأخذ «حماماً» ساخناً في صندوق التعقيم،
تزال عن ظهره أوساخ الجراثيم، وعن باطنه
فضلات الأرضة، وعن جوانبه آثار الرطوبة،
وتدثره بعد هذه العملية بجلد دافئ يقيه سموم
الرياح، ويحفظه - بإذن الله - من طوارق الدهر،
وكثيراً ما تصلك مثل هذه الآثار مجهولة
الهوية، أو مبتورة في طرفيها بترأ ذهب معه
عنوان الكتاب واسم المؤلف، وتضطر حينها أن
تحقق النظر في النصوص لعلك تظفر بإشارة
تهديك إلى العنوان، أو كلمة تعرفك بالمؤلف،
فإذا ما وفقت إلى كشف المجهول اعترتك فرحة
عارمة وغمرتك سرور عجيب، لا يشعر به إلا من
كابد عناء الكشف عن مجاهيل المخطوطات
العتيقة، ودخل في سرايب نصوصها القديمة.

بين يديّ جزء حديثي نادر من مقتنيات
«مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة»،
صاحبه إمام من أئمة الحديث عاش في القرن

كم هو جميل أن يقع بين يديك مخطوط
قديم يحمل معه عبق التاريخ، وتعلو محيّا
ملاح سفر طويل، كابد فيه الصعاب، وعانى
خلاله المشقات، وانتقل بعد وفاة صاحبه ومؤلفه
من بلد إلى بلد، وضمته خلال الرحلة مكتبة
تلو مكتبة، وجيء به إلى مجالس الدرس
والسمع، وأخذ إلى مكاتب الانتساخ لتولد عنه
فروع تأخذ هي الأخرى رحلتها بعد مفارقة
النسخة الأم في وداع يحصل فيه أحياناً الاجتماع
في أحد الأمصار، أو إحدى دور الكتب، أو
بعض مجالس السماع، ويندر ذلك في أحيان
كثيرة حيث تقبع الأم في مكان بعيدة عن
فروعها المنتسفة منها قديماً، وحين يدور في
مخيلتك هذا العناء يتفطر قلبك على حال هذه
النسخة، ويزداد عجبك من قوة تحملها الصعاب،
وتجاوزها الأخطار، وتتساءل عن سرّ ورقها
الأسمر المصنوع من عجينة الثبات، كيف صمد
قروناً كثيرة؟ وحبرها المحبوك من صوف
الحيوانات أئى بقي لامعاً أحقاباً عديدة؟
وتتفلس إثر ذلك الصعداء، وكلّك ابتهاج
وسرور، وغبطة وحبور، على التقائك بهذا الأثر

الثالث الهجري وأدرك سنوات من القرن الرابع؛ وهو أبو العباس محمد بن إسحاق ابن إبراهيم الثقفي السراج الثقفي النيسابوري (216 - 313 هـ = 831 - 925 م)، صاحب المسند الشهير الذي تداوله الحفاظ والمحدثون في مجالسهم، وتناقلوا روايته في رحلاتهم، وقد عاش في بغداد دهرًا ثم رجع إلى موطنه الأصلي نيسابور، واستقر بها إلى حين وفاته، أشى عليه عدد من الأعلام يكفينا في الثناء عليه وتقديره من كلماتهم قول أبي سهل الصعلوكي: «الأوحد في فنه، والأكمل في وزنه». قال: «وكنّا نقول: السراج كالسراج». ومن نوادر كتب السراج المفقودة كتابه «التاريخ» الذي نقل عنه كثيرًا أصحاب التراجم والوفيات والتواريخ، واهتم به الأقدمون حتى إن إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري (194 - 256 هـ = 810 - 870 م) صاحب «الصحیح» استفاد منه، واغتبط بذلك السراج، وقال: «نظر محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب التاريخ تصنيفي وكتب منه بخطه ألباقًا وقرأتها عليه». ومن لطائف تصانيفه أيضًا: كتاب أدبي سماه: «الأشعار المختارة والصحيحة منها والمعاراة».

يهمنا في جزء السراج هذا سماعات نادرة في آخره تحكي لنا قصة رحلة زمنية خاضها الجزء ابتداءً سنة (556 هـ = 1161 م). أي قبل 9 قرون إلا 28 عامًا. حيث اجتمع بمدينة أصفهان في شهر شعبان من هذه السنة جماعة من العلماء

لسماع هذا الجزء على شيخهم المسند الرحلة أبي الفرج مسعود بن الحسن ابن القاسم بن الفضل الثقفي الأصفهاني المعمر (462 - 562 هـ = 1070 - 1167 م)، وهو صاحب الجزء الحديثي المشهور بـ «عروس الأجزاء»⁽¹⁾، يذكر مترجموه أنه كان مسند وقته ورحلة الدنيا؛ كناية عن كثرة رحلاته في الأمصار وتجوّاله في الأقطار من أجل سماع الحديث⁽²⁾.

والذي تولّى قراءة الجزء على الشيخ أبي الفرج الأصفهاني علم اسمه تقي الدين محمد ابن محمود بن عبدل⁽³⁾، ولا تسعنا كتب التراجم بخبر عنه، غير أنه وسم في السماع بـ: «الإمام» وهي إشارة تلمح إلى علم وفضل.

وكان مع هذا القارئ في المجلس المحدث أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن إبراهيم ابن عبد الوهاب بن منده العبدي الأصفهاني (ت 584 هـ). من أسرة آل منده الشهيرة بأصفهان وكان موصوفًا بالصدق والأمانة وحسن الطريقة

(1) مطبوع بتحقيق محمد صباح منصور في دار المسائر الإسلامية، اعتمادًا على نسخة نادرة في المكتبة الخديوية، وعليها إحالات على مصادر حديثة نادرة بقلم المحدث الشهير ابن المحب الصائمت 789 هـ أحد تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية

(2) عن مسعود الأصفهاني، ينظر: «تاريخ الإسلام» وفيات 562 هـ، (ص 142)

(3) مهمل في الأصل، أشتاه هكذا احتمالاً، وهذا الاسم: «عبدل» متداول في كتب التراجم



أصبهان في شهر شعبان من عام (556هـ = 1161م)، واهتمَّ بسماعه أعلام حقاظ اشتهروا بكثرة الرحلة والتجوال لسماع الحديث وكتبه، وكان يمتلكه الحافظ المشهور أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي البغدادي. وبعد هذا التاريخ بإحدى وعشرين عاماً نرى الجزء في مدينة القاهرة بعد أن انتقل إلى ملكية ابن الباجي الآتي ذكره. وذلك في أيام الملك صلاح الدين الأيوبي الذي حكم مصر في الفترة (567 . 589هـ = 1171 . 1193م). ولا ندري كيف انتقل من أصبهان إلى القاهرة، ولعلَّ مالكه الشيرازي استصحبه معه في رحلته المشار إليها آنفاً، أو جلبه من هناك أحد الرحَّالين إلى مدينة أصبهان في تلك الفترة.

والحاصل أنه اجتمع في الثالث عشر من شهر جمادى الآخرة من عام (556هـ = 1161م) أربعة أعلام؛ اثنان من (صقلية = Sicilia . جزيرة بإيطاليا) وآخران من مصر؛ وهم:

1 - الشيخ الإمام النحوي اللغوي أبو محمد عبد الخالق بن صالح بن علي بن ريدان المسكبي المصري الشافعي (614هـ = 1217م)، وهو أحد الأعلام الذين برعوا في اللغة ولزم ابن برِّي اللغوي (582هـ = 1187م) صاحب كتاب «غلق الضعفاء من الفقهاء»، واستفاد منه جداً علماء القاهرة⁽⁸⁾، وابن ريدان هذا هو الذي ناب

(8) عن ابن ريدان للمسكبي، ينظر: «تكملة الإكمال» (55/3)

والديانة⁽⁴⁾، وكان قد أحضر معه ولديه سفيان ومحموداً [6 سنوات]، وهي عادة حميدة درج عليها المحدثون قديماً إذ يصحبون إلى مجالس التحديث أبناءهم وأحفادهم وفي أحيان كثيرة زوجاتهم، وقد صار هذان الولدان فيما بعد محدثين قصدهما الناس بالرحلة، فمحمود وهو أشهر، كنيته أبو الوفاء كان مسند مدينة أصبهان (550 . 632هـ)⁽⁵⁾، وسفيان اسمه متداول في بعض أسانيد الكتب⁽⁶⁾، كما كان مع ابن منده وولديه علَّم انتقلت إليه ملكية الجزء، وهو الحافظ المشهور أبو يعقوب يوسف بن أحمد ابن إبراهيم الشيرازي ثم البغدادي (529 . 585هـ)، وآخرون لم يذكرُوا، ويوسف هذا من أعلام بغداد، وقد رحل في طلب الحديث إلى بلاد فارس والبصرة والكوفة وواسط والشَّام والحجاز والجبال، وجمع «أربعين حديثاً» عن البلدان، وكان ظريفاً حلوا المحاضرة، وذهب رسولاً عن الخليفة العباسي إلى ملك الروم⁽⁷⁾.

والحاصل أنَّ الجزء كان موجوداً في مدينة

(4) عن أبي إسحاق ابن منده، ينظر: «تاريخ الإسلام» - وفیات 584هـ، (ص169)

(5) عن محمود، ينظر: «تاريخ الإسلام» - وفیات 632هـ، (ص125)

(6) انظر مثلاً: «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (262/16، 188/17، 17/18)

(7) عن أبي يعقوب الشيرازي، ينظر: «تاريخ الإسلام» - وفیات 585هـ، (ص232)، و«أعلام الزركلي» (214/8)

عن رفقائه وتولى قراءة الجزء على شيخهم تاج الدين المسعودي الآتي ذكره.

2 - الشيخ الفقيه أبو علي الحسن بن عبد الباقي بن أبي القاسم الصقلي العطار، المعروف قديماً بـ «ابن الباجي» (598 هـ = 1202 م)، وهو محدث مجتهد كثير العناية والتحصيل، كتب بخطه الكثير، وسمع على عدد من الأعلام بمدينة الإسكندرية⁽⁹⁾، وهو صاحب هذه النسخة كما جاء ذلك آخر الجزء عند أول سماع.

3 - أبو الحسين يحيى بن محمد بن أبي الفتوح السقلي: ولا تسعف مصادر التراجم بخبر عنه.

4 - أبو محمد عبد الله بن عبد الجبار ابن عبد الله العثماني الشافعي الأصل، الإسكندري التاجر (614 هـ = 1217 م)، كان له انس بالحديث، وحديث بمصر وقوص واليمن، وأدركه أجله بمكة المكرمة أثناء رحلته إليها⁽¹⁰⁾، وهو الذي تولى كتابة أسماء رفقائه وشيخهم المسمع وتاريخ السماع على هذا الجزء.

اجتمع هؤلاء الأربعة في القاهرة وقصدوا الشيخ الفقيه الإمام العالم تاج الدين أبا سعيد محمد بن عبد الرحمن بن محمد المسعودي الخراساني المروزي البنجدي الشافعي (584 هـ =

1188 م)، ليسمعوا عليه هذا الجزء، فاستقبلهم ورحب بهم وأتاح لهم سماع الجزء وتولى القراءة صاحبهم ابن ريدان المسكي المتقدم، وقد توفي الشيخ بعد هذا المجلس بسبع سنوات أثناء رحلته إلى مدينة دمشق.

وتذكر كتب التراجم أنه كان أحد أعلام المشاهير في الأدب واللغة، وهو الذي أدب الملك الأفضل ابن الملك صلاح الدين الأيوبي، وأملى بمصر مجالس عدة، وارتحل، وكانت له صلة قوية بصلاح الدين وصنف له شرحاً على «مقامات الحريري» سماه: «معاني المقامات في معاني المقامات»⁽¹¹⁾، واقتنى كتباً نفيسة بجاه صلاح الدين ومتانة العلاقة التي كانت تربطه به، وبالع في الأمر حتى إنه لما دخل السلطان صلاح الدين مدينة حلب عام (579 هـ) وكان في رفقة المسعودي هذا، دخل خزنة كتب الوقف، واختار منها جملة أخذها وحشاها في عدل. أي كيس. ولم يمنعه من ذلك مانع كما يقول الصفي في «وافيه»⁽¹²⁾، غير أنه أوقف تلك الكتب في خزنة أخرى في المدرسة المسماة بـ «السُمَيْسَاطِيَّة» المشهورة بمصر.

والحاصل أن نسختنا هذه كانت في القاهرة بتاريخ 13 جمادى الثانية عام 577 هـ،

(11) منه نسخة مخطوطة في مكتبة شستريتي بإيرلندا تحت رقم: (1/3002) جديرة بالتشكر.

(12) عن المسعودي، ينظر: «الولي بالوفيات» (391/1)، و«معجم المؤلفين» لكحلة 155/10

(9) عن ابن الساجي، ينظر: «تاريخ الإسلام» - وفيت 598 هـ، (ص 345)

(10) عن العثماني، ينظر: «تاريخ الإسلام» - وفيت 614 هـ، (ص 199)



وامتلكها أبو علي الصُّقْلِي واستمرَّت غالباً تحت يده إلى أن وافته منيَّته عام (598هـ = 1202م) بعد (21 عاماً) من ذلك المجلس مع رفقاته.

وبعد هذا التاريخ بتسعة عشر عاماً، وتحديدًا في يوم الأحد 8 ذي القعدة عام 617هـ نرى هذه النسخة في جامع دمشق المشهور بـ«المسجد الأموي»، وهي تُقرأ مرةً أخرى في مجلس حافل جدًّا بمشاهير المحدثين في الشام، وكان اجتماعهم بجوار «مقصورة الخطابة» منبر الجمعة، وقد حضر النسخة إلى المجلس علَّم امتلكها هو أبو بكر محمد بن إسماعيل ابن عبد الله ابن الأنماطي.

لقد ضمَّ هذا المجلس عددًا من مشاهير العلماء والمحدثين وهم :

1 - أبو محمد سراج الدِّين عبد الرَّحْمَنِ ابن عمر بن بركات بن شُحَّانَةَ الحرَّاني الحنبلي (643هـ = 1245م) المحدث العالم الرَّحَّالَ المكثِّر المعْتَنِي بعلم الحديث وسمع كتبه، وتذكر له كتب التَّراجم رحلةً من بلده حرَّان إلى إربل ودمشق وحلب ومصر وبغداد والموصل وغيرها، وسكن آخر عمره مدينة مِيفَارَهين وبها أدركته منيَّته⁽¹³⁾. ويقول ابن الصَّابُونِي: «ثقة حسن المذاكرة»⁽¹⁴⁾، وكانت له ابنة عمياء تحفظ كثيرًا إذا سُئِلت عن باب من أبواب كتب

(13) انظر: «توضيح المشتبه» (65/5)، و«شذرات الذهب» (220/5)

(14) «تكملة الإكمال» (149/3)

الحديث السُّنَّة ذُكِرَتْ أَكْثَرُهُ وكانت أعجوبة في ذلك⁽¹⁵⁾، وقد عمل تاريخًا لبلده حرَّان يقع في أربعين مجلدًا⁽¹⁶⁾، وهو الَّذِي تَوَلَّى القراءة على الشَّيْخ المسموع عليه الجزء والآتي ذُكِرَهُ.

2 - أبو عمرو فخر الدِّين عثمان بن محمد ابن الحاجب منصور الأميني الدَّمَشْقِي نزيل القاهرة⁽¹⁷⁾ (673هـ = 1274م)، وقد رافق أخاه أبا الفتح الآتي بعده وسمعًا سويَّة في رحلاتهما على جماعة من المشايخ ببغداد ودمشق وغيرهما، ونلاحظ في هذا الجزء وجودهما في دمشق لسمع جزئنا هذا.

3 - أبو الفتح عزُّ الدِّين عمر بن محمد ابن الحاجب منصور الأميني الدَّمَشْقِي (630هـ = 1233م) أحد علماء الحديث والبلدان، ورحل في طلبه رحلة واسعة، وعمل «معجم البقاع والبلدان التي سمع بها»، و«معجم شيوخه» ذكر فيه (1180) شيخًا، وعاش فقط 37 عامًا⁽¹⁸⁾، وكان عمره حين سماع جُزْئنا هذا 24 عامًا فقط.

4 - أبو طاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد

(15) «المقصد الأرشد» (102/2) لابن مفلح

(16) «تاريخ إربل» (334/1)

(17) عن أبي عمرو الأميني، ينظر: «تاريخ الإسلام» وفيات

673هـ، (ص133)، و«تذكرة الحفاظ» (1468/4)،

و«صلة الحسيني» (490)

(18) عن أبي الفتح الأميني، ينظر: «تذكرة الحفاظ» (1455/4)

المحسن ابن الأنماطي الأنصاري المصري الشافعي (619هـ = 1222م) العالم الحافظ المجود البارع مفيد الشام، ارتحل من مصر إلى دمشق فسكنها، كما ارتحل إلى العراق، وكتب العالي والنازل بخطه الأنيق الرشيح كما يقول الذهبي⁽¹⁹⁾. وهو الذي تولى نيابة عن رفقائه كتابة طبقة السماع في هذا التاريخ (617هـ)، وتوفي ثلثة بعده بستين.

5. أبو بكر محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن ابن الأنماطي الأنصاري المصري الشافعي، ولد الإمام أبي طاهر السالف الذكر (609 - 684هـ = 1212 - 1285م) وهو الذي آلت إليه هذه النسخة ودخلت في ملكه، كما ذكر ذلك أبوه في طبقة السماع التي بخطه حيث قال: «وولده صاحب الجزء أبو بكر محمد»، وقد توجه المؤرخ الذهبي⁽²⁰⁾ بسؤال إلى شيخه الحافظ أبي الحجاج المزني عن أبي بكر هذا؛ فأفاده أنه شيخ حسن من أولاد المحدثين، سمعه أبوه أشياء كثيرة على عدد وفير من الشيوخ المسنين، وحدث بكثير من مروياته، وكان سهلاً سمحاً في الرواية، وسمعنا منه في مدينة القاهرة (عام 683هـ). أي قبل وفاته بسنة، ويذكر المزني أيضاً أن والده أبا

(19) ينظر عن ابن الأنماطي: سير أعلام النبلاء» (22/173)

وخطه مش في هذا الجزء، وقد عرضنا نموذجاً منه في هذا المقال

(20) «تاريخ الإسلام». وفيات 684هـ (ص195)

طاهر سمعه «تاريخ دمشق» للحافظ ابن عساكر بطريقة التلفيق القائمة على دمج نسخ متباينة الأسانيد، وأبدى المزني لأبي بكر رغبته في سماع التاريخ عليه، ففرح الشيخ جداً بهذه الرغبة من حافظ مشهور مثل أبي الحجاج المزني، وأبدى له استعداداً كاملاً للتفرغ له لولا عزوف المزني عن ذلك بسبب طول الكتاب.

اجتمع هؤلاء الشيوخ ومعهم أبو بكر هذا وعمره في تاريخ السماع (8 سنوات) يتأبط نسختنا هذه برفقة أبيه العالم وابن شحانة الحنبلي والأخوين المحدثين ابني الحاجب وابن اختهما محمد بن لؤلؤ، وعدد آخر من الشيوخ ليسوا في مقام المحدثين المهتمين بالرواية، وعبر عن ذلك كاتب الأسماء الحافظ ابن الأنماطي قائلاً: «وجماعة مشايخ لا ترجى لهم الرواية»، اجتمع هؤلاء كلهم عند شيخ جليل ومحدث نبيل قصدوه لسماع هذا الجزء عليه وهو أبو الحسن علي بن عبد الوهاب بن علي بن الخضر ابن عبد الله القرشي الأسدي الزبيري الدمشقي (552 - 618هـ = 1157 - 1221م) صاحب «الثربة الأسدية» المعروفة به والكائنة في سفح جبل قاسيون بدمشق الشام⁽²¹⁾، وقد أخذ عن عدد من مشاهير الأعلام، وأجاز له يوسف ابن خليل الدمشقي صاحب «المشيخة»، والشهاب القوصي صاحب «المعجم»، والضياء المقدسي

(21) انظر: «تاريخ الإسلام». وفيات 618هـ (ص412)،

و«الدارس في تاريخ المدارس» (2/172)



الأعلام الذين أثقوا على شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول في بيتين من الشعر⁽²³⁾:

تقي الدين أضحى بحر علم
يجيب السائلين بلا قنوط
أحاط بكل علم فيه نفع
قتل ما شئت في البحر المحيط

والذين سمعوا الجزء على القاسم بن المظفر هم الحافظ الكبير محدث الديار الشامية في عصره أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (654 - 742 هـ = 1256 - 1341 م) صاحب «تهذيب الكمال» و«تحفة الأشراف» وغيرهما، وأحضر معه حفيديه عمر وخديجة ابني ولده عبد الرحمن، وكان معهم فرج التكروري خادم الشيخ المسّمع وفاته، وكان المحدثون كثيرا ما يحضرون الخدم إلى مجالس الحديث حرصا على تعليمهم وإفادتهم.

وبعد سماع الحافظ المزني يرى الملاحظ سماعاً آخر على القاسم بن المظفر نفسه حيث قصده جماعة من المحدثين يوم الأحد 11 صفر سنة 719 هـ = 1319 م ليسمعوا عليه الجزء، وكان في مشتمتهم الحافظ العالم محب الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد المتدسي (682 - 739 هـ = 1283 - 1336 م) أحد مشاهير المحدثين في دمشق، كان يسكن في سنج جبل قاسيون في منحلّة السالحيّة العامرة بأهل الحديث، وكان طيّب الصوت

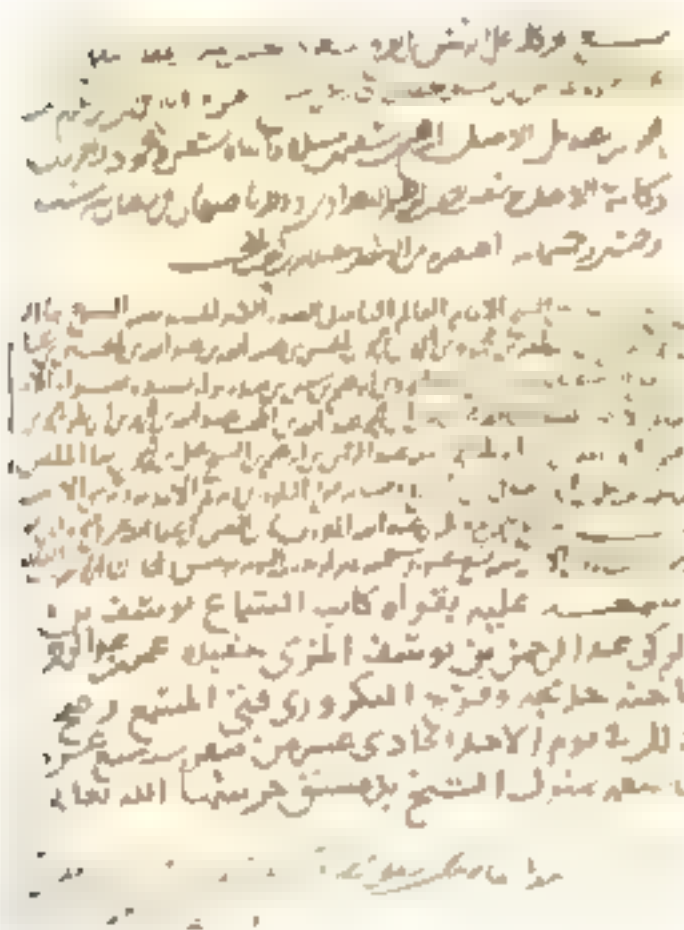
(23) انظر: «الرد الوافر» (110)

صاحب «المختارة» وغيرهم من الحفاظ المسندين، والشيوخ المجيزين، وإنما قصد هؤلاء الأعلام شيخهم أبا الحسن لحصوله على إجازة برواية هذا الجزء من حديث السراج عن شيخه مسعود بن الحسن بن القاسم بن الفضل النقي بسنده إلى مؤلفه أبي العباس السراج.

ثم لبثت النسخة في مدينة دمشق، وغالبًا ما تكون استمرت تحت يد مالكها أبي بكر محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن ابن الأنماطي الأنصاري المصري الدمشقي الشافعي (609 - 684 هـ = 1212 - 1285 م)، وليس مستبعدا أن تكون لبثت معه إلى تاريخ وفاته عام 684 هـ. وقد قدر الله تعالى لها أن تظهر مرة أخرى في مدينة دمشق بعد اختفاء دام مائة عام وزيادة، حيث أفاد أحد السماعيات المثبتة على الجزء أنه اجتمع عدد من أعلام المحدثين يوم الأحد 11 صفر سنة 717 هـ = 1319 م وقصدوا شيخهم المعمر الإمام العالم الفاضل الحبيب السندر الكبير ومسند الشام الشهير بقیة الشيوخ المسندين بهاء الدين أبا محمد القاسم بن المظفر بن محمود بن أحمد ابن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله ابن الحسين بن عساكر الشافعي الدمشقي (629 - 723 هـ)⁽²²⁾، قصدوه بمنزله الكائن بدارب التوتة بدمشق، واشتهر هذا الشيخ بمعالجة المرضى مجاناً، وكان أحد

(22) عن القاسم بن المظفر، ينظر: «برنامج الولدي أشي» (81)، و«الدرر الكامنة» (239/3)، و«أعلام الزركلي» (186/5)

تحت خلد أبي الحجاج المزني: «أخبرنا جماعة من شيوخنا، أخبرنا ابن المحب، أخبرنا والدي والمزي، وكتب: يوسف بن عبد الهادي»⁽²⁵⁾. وبعد ابن المبرد ينتحل خبرها تماماً قرابة خمسة قرون وبضع سنين إلى أن حظي بها الشيخ عبد اللطيف بن سعود الباطلي - وفقه الله - وأودعها مكتبته العامة بنوادر المخطوطات بمركز سعود الباطلي الخيري للتراث والثقافة، وما هي الآن بين ناظري أقلب صفحاتها مستمتعاً بالنقل إلى خلد مشاهير المحدثين عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الله العثماني، وإسماعيل بن عبد الله الأنماطي، والمحب عبد الله ابن أحمد السالحي ويوسف بن عبد الرحمن المزني، ومحمد بن طغرل السيرفي، وابن المبرد الدمشقي، واستشعر المعاناة التي تجسّمتها هذه النسخة خلال هذه الرحلة الزمنية التي ابتدأتها من أصهان مروراً بالقاهرة ودمشق، واستقرت أخيراً في مدينة نجد حيث رياض العلم ودوحة الكرم.



(25) انظر عن ابن المبرد: «شذرات الذهب» (43/8)، و«أعلام الزركلي» (226/8)

بالقرآن يؤم الناس في مسجد له بالسفح، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يحرص على الصلاة خلفه إذا صعد من دمشق إلى جبل قاسيون، ولما توفي في قلعة دمشق كان محب الدين أحد من تولي تفسيره مع الحافظ أبي الحجاج المزني وجماعة من كبار خواص ابن تيمية⁽²⁴⁾. وقد تولي محب الدين هذا قراءة الجزء على الشيخ، وأحضر معه ولده أبا بكر محمد (712 . 789 هـ = 1312 . 1387 م) الذي اشتهر فيما بعد بالصائم وصار أحد مشاهير المحدثين في دمشق.

كما حضر أعلام آخرون، منهم كاتب طبقة السماع بخطه المحدث المفيد ناصر الدين أبو المعالي محمد بن طغرل بن عبد الله الخوارزمي المعروف بابن الصيرفي (693 . 737 هـ = 1294 . 1336 م).

والحاصل أن النسخة ظهرت من جديد يوم الأحد 11 من سنة 717 هـ = 1319 م ووقعت تحت يد المزني، وبعدها بسنتين تحت يد المحدث ابن طغرل السيرفي، وينتحل خبرها قرابة مائتي عام ثابته غالباً في دمشق في إحدى الخزائن إلى أن تقع تحت يد المحدث الشهير جمال الدين يوسف ابن حسن بن أحمد بن عبد الهادي السالحي الدمشقي المعروف بالميرد (840 . 909 هـ = 1436 . 1503 م) وهو من المكثرين جداً في سماع الأجزاء الحديثية ولا يكاد يخلو جزء منها إلا وأنت واجد خطه بسماع الجزء وروايته كما فعل هنا حيث كتب

(24) انظر: «المداية والنهاية» (138/14)



حماية المواهب

محمد بوسلامة

♦ قال محمد بن علي:

مَرَرْتُ بِعُصْبَةٍ مِنَ الْوُلْدَانِ يَتَحَادَثُونَ، وَقَدْ
أَخَذْتَنِي الشَّوَاغِلُ عَنْ حَدِيثِهِمْ، فَلَمْ يَكُونُوا مِنِّي
عَلَى بَالٍ، إِلَى أَنْ فَرَطْتُ مِنْ أَحَدِهِمْ كَلِمَةً إِلَى
سَمْعِي، فَوَقَعَتْ مِنِّي مَوْقَعًا حَسَنًا، فَتَلَلْتُ
لِقَائِلَهَا: لَا فَضْرَ فَوْكَ، إِنَّكَ لَذَكِيٌّ لَوْ أَنَّهُمْ
عَرَفُوكَ، وَإِنَّكَ لَسَيِّدُ أَصْحَابِكَ لَوْ أَنْصَفُوكَ، ثُمَّ
صَبَرْتُ أَسْتَرْقُ الْكَلِمَةَ وَالْكَلِمَتَيْنِ إِلَى أَنْ صَارَ
حَدِيثُهُمْ عِنْدِي ذَا بَالٍ، وَإِنَّهُ لَحَقِيقُ بَيَاصِفَاءِ
الرِّجَالِ، فَذَهَبَ فِيهِمُ الْفَكْرُ كُلُّ مَذْهَبٍ
وَجَالٍ، ثُمَّ شَغَلَتْ بِهِمْ بَيِّنَةٌ أَنَّ الْمَشْغُولَ لَا يُشْغَلُ،
ثُمَّ عَنْ لَهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا فَانْصَرَفُوا، وَقَدْ أَسْأَلُوا
لِلذَّهْنِ سَيُولُهُ، وَمُتَوَلَّوْا لِلْمَقَالِ ذِيُولُهُ، وَتَرَكَوْنِي
أَرْقَمَ لِحَدِيثِهِمْ رَقِيمَةً، إِذْ صَارَ عِنْدِي رَفِيعُ
الْقِيمَةِ، وَذَلِكَ فِي زَمَنِ غَلَا فِيهِ الْخَسِيسُ،
وَرُخِّصَ فِيهِ النَّفِيسُ، إِنَّ هَؤُلَاءِ الْوُلْدَانِ
سَيَكْبَرُونَ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ إِلَى مَا هُمْ صَانِتُونَ، إِلَّا
أَنَّ الطَّرِيقَ مُظْلِمٌ وَالسَّبِيلَ مَخُوفٌ، وَالنَّجَاةُ دُونَهَا
مِهَالِكٌ وَخُتُوفٌ، وَمَا أَعْلَقَ هَذِهِ الصُّورَةُ، بِقَوْلِ

ابن دريد في المقصوره:

لَا تَعْجِبَنَّ مِنْ هَالِكٍ كَيْفَ هُوَ
بَلْ فَاعْجِبَنَّ مِنْ سَالِمٍ كَيْفَ نَجَا
لَقَدْ لَمَعَتْ مِنْهُمْ لَوَامِعُ الثُّبُوغِ، وَهُمْ دُونَ
الْبُلُوغِ، وَسَطَعَتْ لَهُمْ سَوَاطِعُ الْمَوَاهِبِ، وَتَوَقَّدَتْ
لَهَا فِيهِمُ الْمَلَاهِبُ، إِلَّا أَنَّ لَهَا مِنَ الْمَوَاهِبِ كَلَّهَبَ
النَّارِ، إِذَا لَمْ تَمُدَّ بِوَقُودِهَا خَمِدَتْ وَصَارَتْ رَمَادًا
تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ، رِيَّاحُ خُبْتٍ مِنْهَا الْهَوَاءُ، وَاغْبَرَتْ
الْأَجْوَاءُ، فَإِلَى أَيْنَ أَيْهَا الصَّبِيَّانِ أَنْتُمْ ذَاهِبُونَ،
أَلَمْ لَاعِبٍ تَلْعَبْ بِعُقُولِكُمْ، أَمْ إِلَى مَلَأٍ تَفْتَالُ
نَفُوسَكُمْ، أَمْ إِلَى طُرُقَاتٍ تَشْعَبُ بِكُمْ
مَسَالِكُهَا، وَتَزِينُ لَكُمْ مِهَالِكُهَا، فَلَا تَرُدُونَ
مِنْهَا إِلَّا عَلَى مِقَابِحٍ، وَلَا تَسْمَعُونَ فِيهَا إِلَّا صَوْتَ
نَابِحٍ، أَمْ إِلَى مَدَارِسٍ تُبَلِّدُ عَقْلَ الذُّكِيِّ، وَتُبَدِّدُ
ذَهْنَ الْغَبِيِّ، أَمْ إِلَى بِيُوتٍ هَيَّاتَ لَكُمْ صَحُودَ
تَأْكُلُونَ فِيهَا، وَصَحُودًا تُؤْكَلُونَ فِيهَا، بَلْ
يُؤْكَلُ فِيهَا أَهْلُ الدَّارِ جَمِيعًا، لَقَدْ آضَتْ⁽¹⁾
الْبُيُوتُ الْيَوْمَ مَأْوِيَّ يَأْوِي إِلَيْهَا الْوُلَادُ لِيَسْتَرِيحُوا

(1) بمعنى: صارت

الزَّيغ، وأوماً على طريقة القياس الجليّ إلى أن المواهب النَّفسية التي هي منح إلهية قد يقتلعها منشأ السُّوء، وبيانه أن يُقال: إذا كان الولد قد تميل به نشأة السُّوء عن فطرة التَّوحيد التي هي الصِّق به من ذراعه ورأسه فكيف بغيرها من سائر المواهب المفلطور عليها، فكان في هذا تنبيه بالأعلى على الأدنى، فكان الذي أوتي جوامع الكلم - عليه الصلاة والسلام - يقول لنا: كلُّ خير يولد عليه الإنسان أو وُصف حميد يكون عليه قد تذهب به نشأة السُّوء، فأحسنوا نشأته، ولنا مثلُ هذا في الأحاديث النبوية شيء كثير، ولا أدري ما قول السَّادة الفقهاء فيما ذكرته، غير أنني قد حاولت طرائقهم في اعتبار الإيماء والتلويح واقتناص المعاني، ولم يك هذا مني بالقول المَرَّجَم ولو فرغ لهذا رجل من أهل الشريعة لاستخرج له أصولاً، وجعل له فصولاً، وما أحوج هذه المعاني إلى جهيز يسلك فيها مسالك التأسيس، على طريقة الإمام ابن باديس، غير أن زمن أمثاله قد ولى، وألقى ما فيه وتخلّى، فهل من الإمكان أن يكون مثل ما كان، ولقد سألتني بعض الثَّبلاء من أهل الجزائر المحمية بالله عن سبب قلّة العلماء في إقليمنا، فقلت له: ليس ما تراه لقلّة العقول، وإنما هو لقلّة حماة العقول، وإن هذا السؤال المَوْجَع لتشتدُّ برحائره على رجلٍ علِمَ تاريخ البلاد، ومآثر الأجداد، فتَرَانِي أبتدر الجواب في عجل، لإزالة هذا الخجل على طريقة «كان

من عناء اليوم كما تأوي القطعان إلى أفياء الجُدُر فيَنَامُونَ ويأْكُلُونَ ويشربون، هذا لأجسادهم، أما عقولهم فقد انبرى لها قوم آخرون، إذ هم اليوم أقدر على الولد من والديه، وأملك لأمره، فهم الذين يهودونه أو يمجسونه أو ينصرونه أو يمسخونه، فهم بالأولاد أخفَر، وحظهم في نشأتهم أوفر، ثم إنني قد سرّحت الفكر في قوله - عليه الصلاة والسلام -: «كلُّ مؤثِّر يُولدُ عَلَى الفِطْرَةِ؛ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»، فالفيتة مشتملاً على إشارات بديعة تؤمّن إلى البعيد بالقرب، وتجود على المتأملين بأوفى نصيب، وذلك أن الحديث لم يأت لحصر وجوه الزَّيغ فيما ذكر، فإنه قد يحيد به عن الإسلام غير أبويه، وقد يكون ذلك الزَّيغ إلى غير الأديان المذكورة، وقد لا يكون الميل عن فطرته الدينية وإنما يكون عن عطية نفسية وهبة عقلية، كما قد يكون المحيد عن سبيل السُّنة إلى غيرها من سبل الباطل، وليس جيد الحديث عمّا ذكرنا بعاطل، وإنما خصّ الوالدين بالذكر لكون تربيته على أيديهما في الغالب، وفيه إشارة إلى أن فساد الأولاد من فساد المربّين، فرمَزَ بالوالدين إلى كلِّ مرب، وخصّ الأديان الثلاثة بالذكر لشهرتها عند العرب، ورمز بها إلى كلِّ ملل الكفر، كما أشار بالزَّيغ عن الإسلام للكفر إلى كلِّ زَيغ من حسنٍ إلى قبيح، إلا أن المذكور في الحديث هو أقبح أنواع



أنهم أتيح لهم ما أتيح لأسلافهم من حسن التربية والتعليم، قالت العرب: مَنْ كَتَمَ دَاءَهُ قَتَلَهُ، إِنَّ مدرستنا قد انهارت، وإن مجاري التعليم قد غارت، فلو لم يتلاف هذا الأمر بقيت العلماء في هذه الديار وأهل السعة من الصالحين وولاء الأمور فسوف تنهافت بين أيديهم الأجيال كما تنهافت الفراش على شعلة الفتيل، فكم من جريح وكم من قتيل، إنه تنهافت الأجيال الذي تزول به الدول وتضعف منه الأمم وتقرض به الحضارات، إنني أدعو إلى حماية المواهب من المخدمات التي تمالات على إضفائها فتبلغ بناشئة الأجيال إلى التخاذل والشعور بالنقصية والقصور فلا تنهض لهم الهمم، ولا ترتقي عزائمهم القيم، إنما في زمن قد كثرت فيه عوامل الخفض والسكون، وقلت فيه عوامل الرفع، ونسأل الله الفتح المبين.

. تمت .

أبي، بذكر من يحضرني من علماء الزمن القديم، فأنعل بذكر الداودي⁽²⁾ والرماسي⁽³⁾ وابن مرزوق⁽⁴⁾ والمشدالي⁽⁵⁾ وعبد الرحمن الشعالبي⁽⁶⁾ وأبي راس⁽⁷⁾ وغيرهم من أساطين العلم رافعا عقيرتي بقولي في الأرجوزة الزياتية:

ولست أخليها من الأعلام

فتركهم مجلبة الملام

أذكر منهم بعض من قد اشتهر

فعدهم كعد أوراق الشجر

إن هؤلاء الأعلام أنجبتهم بلاد الجزائر ففدوا بغنائها وشربوا من مائها وتنفسوا من هوائها، فكم بين أبنائنا اليوم من ابن مرزوق ومشدالي ورماسي وأمثالهم، قد تهيأت - والله - نفوسهم لما تهيأت له نفوس أولئك الأعلام لو

(2) من علماء الجزائر الذين انتهت إليهم الرئاسة، وهو أول من شرح البغاري، وقد أكثر الحافظ ابن حجر وغيره من الشرح الثقل عنه

(3) هو العلامة الكبير المحقق مصطفى الرماسي العسكري، عليه اعتماد شراح خليل وأهل الحواشي من المشاركة والمعارية

(4) آل ابن مرزوق بيت عريق في العلم، وكان جدّهم في زمانه يسمى عالم الدين

(5) مفخر حاضرة بجاية، أعجوبة الزمان، شهد له الحافظ السخاوي. تلميذ ابن حجر. أنه لم ير مثله

(6) الشيخ المفسر، صاحب الثمانيف المشهورة، عاش وتوفي بمدينة الجزائر

(7) الفقيه الأديب، له مؤلفات في فروع شتى من علماء

مفسكر

القول المبين في العشرة بين الزوجين

الجزء الأول

نجيب جلواح

بثُّ النَّاسِ مِنْهُمَا وَنَشْرَهُمْ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ﴾ [الحجرات: 13]، وقال - أيضًا -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ لَكُمُ سُبُلَ دُجًى وَمَنْ يَأْتِ بِهَا زَوْجَهَا وَلَمْ يُنْسِئْهُمَا لِكَيْ يَتَّخِذَ بَيْنَكُمُ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [النساء: 1].

أي: ذرًا من آدم وحواء رجلاً كثيراً ونساءً عن طريق تزاوجهم، ونشرهم في أقطار العالم على اختلاف أصنافهم وصفاتهم وألوانهم ولغاتهم⁽¹⁾. والزواج سبيل لإحصان النفس وإعفافها، وهو أخفض وأدفع لعين المتزوج عن الأجنبية، وأحفظ للفرج عن الوقوع في الحرام، قال رسول الله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ⁽²⁾ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ

لقد حثَّ الإسلام على الزواج، واهتمَّ به اهتماماً عظيماً، فجعله الله تعالى من آياته الدالة على عظمته وكمال قدرته، فقال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [النساء: 1].

فمن نعمه تعالى على عباده أن جعل لهم من أنفسهم أزواجاً من جنسهم وشكلهم وزيهم، ولو جعل الأزواج من نوع آخر لما حصل ائتلاف ومودة ورحمة؛ ومن رحمته خلق من بني آدم ذكوراً وإناثاً، وجعل الإناث أزواجاً للذكور، فلا ألفة بين زوجين أعظم مما بين الزوجين؛ ولهذا ذكر تعالى أن الساحر ربما توصل بكيدِهِ إلى التفرقة بين المرء وزوجه⁽³⁾.

وبالزواج يتكاثر النَّاسُ، ويُغْمَرُونَ الأرض، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً﴾ [الحجرات: 172].

وقد نبه الله تعالى على أنه خلق جميع النَّاسِ من آدم ﷺ وخلق منه زوجة حواء، ثم

(1) فظرو: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (2/206 و525) و(4/586).

(2) الباء: المنزل؛ لأنَّ مَنْ تزَوَّجَ امرأةً نوَّاهَا مَنْزَلاً. قاله ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (1/419). وقيل: هي مؤنة الرُّوح وتكليفه.

وَجَاءَ⁽³⁾ (4)

♦ حقوق الزوجة:

للزوجة حقوق كثيرة مقابل حقوق الزوج، فكلما زادت حقوق الزوج زادت بجانبها حقوق زوجته عليه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّيَالِ عَلَيْهِمْ ذِمَّةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣٣) [١]، ومعنى ذلك أن للمرأة على الرجل من الحق مثل ما للرجل عليها، لذا يتعين أن يؤدي ما يجب عليه بالمعروف؛ وهذا باستثناء الدرجة التي فضله الله بها، لكن لا يجوز للرجل أن يستغل ما فضله الله به على المرأة من السيادة فيظلمها، ويهضمها حقها، ويعتدي عليها.

. فمن حق الزوجة على زوجها النفقة، وليس له . وهو في سعة . أن يأكل من طعام لا يأكل منه عياله، ويلبس ثياباً لا يكسوهم مثلها، ولا ينبغي أن يفحش مع المرأة، ولا يكثر مراجعتها، ولا يضرب وجهها؛ لأنه أشرف الأعضاء وأضهرها، ومجمع أكثر الحواس كالسمع والبصر، ويشتمل على أجزاء شريفة ولطيفة، فربما أدى ذلك إلى ضرر فيها، وهو ما يدل على وجوب اجتناب الوجه عند التأديب، كما لا يجوز للزوج أن ينشر سر زوجته، ويكشف لغيره عيبها، ولا يقول لها قولاً قبيحاً، ولا يشتمها، ولا يسمعها ما تكره؛ لأن دينه يوجب على الزوج احترام زوجته، وينهاه عن إهانتها بتوجيه كلمات نابية وقبيحة لها، لما يترتب على ذلك من عواقب سيئة ووخيمة.

خص هذا الحديث الشَّابَّ بالخطاب؛ لأنَّ الغالب وجود قوَّة الدَّاعي فيهم إلى النِّكَاح بخلاف الشُّيوخ، وإنَّ كَانَ الْمَعْنَى مُعْتَبَرًا إِذَا وَجَدَ السَّبَبُ فِي الْكُهُولِ وَالشُّيوخ أَيْضًا⁽⁵⁾.

ولابد أن تُبنى العلاقة بين الزوجين على التقدير والاحترام، وأن يُراعى كل واحد منهما حقوق صاحبه، وبهذا تمتلئ القلوب محبة ومودة، وتُسود حياتهما السَّكينة والاطمئنان.

وقد وردت نصوص كثيرة من الكتاب والسنة تُبرز معالم العشرة الحسنة، المبنية على إحسان الزوج معاملة زوجته، وطاعة الزوجة لبعثها بالمعروف، وتحقيق هذين الأصلين . من الحقوق الزوجية . يعيش الزوجان حياة هادئة سعيدة مطمئنة.

وفي هذا المقال سأتطرق إلى الحديث عن حقوق كل من الزوجين، وأبدأ . في الجزء الأول منه . بحقوق الزوجة، على أن يأتي الحديث عن حقوق الزوج في الجزء الثاني من هذا المقال . إن شاء الله تعالى .

(3) الوجاء: هو رَضُ الحُصْنَيْنِ، وقيل: رَضَ غُرُوقَهُمَا، ومن فَعَلَ به ذلك نَقَطَعَ شَهْوَاهُ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الصُّومَ قَامِعٌ لَشَهْوَةِ النِّكَاحِ، وَيُقَطَّعُ شَرُّ الْمَنِيِّ: انْطَرَأَ أَهْتَجَ الْبَارِي؛ لابن حجر (١٤٦/٦) و«شرح مسلم» للنووي (٧٠/٥)

(4) أخرجه البخاري (٥٠٦٦) ومسلم (٣٤٦٤).

(5) أفاده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣٩٣/١٤)

فَعَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقَشِيرِيِّ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدُنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَنْتَ. أَوْ اكْتَسَنْتَ. وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُصَبِّحَ، وَلَا تُهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ»⁽⁶⁾.

ونفقة الزوجة فرض على الزوج بالكتاب والسنة، وانعقد الإجماع على وجوبها⁽⁷⁾ وإنما وجبت لها - من جهة المعنى -: لأنها محتبوسة عن التكسب لحق الزوج.

أما الدليل من الكتاب: فلايات كثيرة، منها قوله تعالى: «وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ ذَاتُهَا وَكَسَوَتُهُنَّ وَالْمَعْرُوفُ لَا تَكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا»⁽⁸⁾ 233 وتكون النفقة من غير إسراف ولا إقتار، بحسب حال الزوج - فقراً وغنى - وعلى قدر الميسرة، قال تعالى: «يُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِقْ وَمَا مَلَأَ اللَّهُ لَأِيكُمُ اللَّهُ قَسْماً إِلَّا مَّا أَلَّهََا سَبَّحَ لِلَّهِ مِائَةَ عَشْرِ مَرَّةٍ»⁽⁹⁾.

وأما من السنة: فللحديث السابق، ولقوله ﷺ: «أَيْضًا -: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»⁽⁸⁾.

وَلْيَعْلَمَ الزَّوْجُ أَنَّ مَا يُنْفِقُهُ مِنْ مَالِهِ عَلَى

(6) أخرجه أبو داود (2142) وهو في «صحيح سنن أبي داود» (1875)

(7) نص الإجماع الحافظ ابن حجر في «الفتح» (211/15) والنووي في «شرح على مسلم» (312/4)

(8) رواه مسلم (3009)

زوجته وأولاده، فهو صدقة في ميزان حسناته، بل هذا معدود من أفضل الصدقات، كما قال النبي ﷺ: «دَيْنَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدَيْنَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدَيْنَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مِسْكِينٍ، وَدَيْنَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ»⁽⁹⁾، ووجه هذا: أن النفقة على الأهل واجبة، وليس الواجب كالتنفل⁽¹⁰⁾.

قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: «بَدَأَ بِالْعِيَالِ، وَآيَ رَجُلٍ أَعْظَمَ أَجْرًا مِنْ رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَى عِيَالِهِ، يُعْفُهُمْ وَيَتَفَعَّهُمْ اللَّهُ بِهِ»⁽¹¹⁾.

ومن الإثم العظيم أن يهمل الرجل الإنفاق على زوجته وولده ومن تلزمه نفقته، ومن الظلم الشنيع أن يقتر عليهم حتى يضيعهم، قال رسول الله ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ»⁽¹²⁾ وفي رواية: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ»⁽¹³⁾، وهذا صريح في وجوب نفقة من يقوت، لتعليقه الإثم على تركه، فعلى القادر السعي على عياله لتلا يضيعهم، فإن ضيق الرجل على أهله، ومنع عياله وزوجته

(9) رواه مسلم (995)

(10) انظر: «كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الحوزي (555/3)

(11) انظر: «فتح الباري» (210/15)

(12) رواه مسلم (996)

(13) أخرجه أحمد (6495) وأبو داود (1692) وهو في «صحيح سنن أبي داود» (1442)



الثِّقَّة الواجبة، فَلَزَّوَجَتَهُ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَتَبْذِيرٍ بَلْ بِالْمَعْرُوفِ، وَهُوَ مَا يَعْرِفُهُ الشَّرْعُ وَيَأْمُرُ بِهِ، وَهُوَ الْوَسْطُ الْعَدْلُ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْمَعْرُوفِ الْقَدْرُ الَّذِي عُرِفَ بِالْعَادَةِ أَنَّهُ الْكَفَايَةُ⁽¹⁴⁾

فَقَرَأَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَتْ هُنَذَا أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَبَا سَفِيَّانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَخُذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا؟ قَالَ: «خُذِي أَلَسْتَ وَتَبَوَّكِ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ»⁽¹⁵⁾.

والمرأة أسيرة عند زوجها ومحبوسة، فمن حُسن الخلق مجاملتها، والتوسعة عليها، والإحسان لها حتى يكون أحبَّ الناس إليها، لذا خصَّها النبي ﷺ ضمن وصاياه في خطبة حجة الوداع فقال: «أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ⁽¹⁶⁾ عِنْدَكُمْ، لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ⁽¹⁷⁾ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ،

(14) انظر: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي (552/4)، و«عون الموعود شرح سنن أبي داود» للعظيم آبادي (326/9).

(15) أخرجه البخاري (2211) ومسلم (4574).

(16) العواني: جمع عانية، وهي الأسيرة المحبوسة؛ انظر: «النهاية في غريب الحديث» (598/3).

17. الفاحشة المبيَّنة هي المحش والقبح، والمراد بالشُّمُوز وشكسة الحلق، وإيذاء الزوج باللسان، لا الزَّنا إذ لا يناسب انظر: «حاشية السندي على ابن ماجه» (108/4).

وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ⁽¹⁸⁾ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، هَذَا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُؤْطَيْنَ فَرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنُ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْمِلُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسُوتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ»⁽¹⁹⁾.

ولما كانت المرأة ضعيفة الحق النبي ﷺ الحرج. وهو الإثم. بمن ضيعها وهضمها حقها، وضيق ﷺ على من ظلمها، فحذره من ذلك تحذيرًا بليغًا، وزجره زجرًا أكيدًا، فقال: «إِنِّي أُحْرِجُ عَلَيْكُمْ حَقَّ الضَّعِيفَيْنِ: الْيَتِيمِ وَالْمَرْأَةِ»⁽²⁰⁾.

والرجل الصالح هو من يحسن عشرة أهله ولا يعاملها بقسوة، فقد كان النبي ﷺ مثال الزوج الصالح في احترام زوجاته، وكان أحسن الناس عشرة لنسائه، برًا ونفعًا، دينًا ودنيا، بل كان على الغاية القصوى من حسن الخلق معهن، وكان يداعبهن ويأسطهن، حتى إنه كان يرسل بنات الأنصار لعائشة رضي الله عنها يلعبن معها⁽²¹⁾ وإذا شربيت شرب من موضع فمها⁽²²⁾.

(18) الصَّرب المبرح: هو الشَّدِيد والشَّقَاق والمؤَرَّ: انظر «شرح النووي على مسلم» (312/4).

(19) رواه الترمذي (1163) وابن ماجه (1924) وهو في «صحيح سنن ابن ماجه» (1501).

(20) رواه أحمد (439/2) وابن ماجه (3678)، وهو في «الصحيحه» (1015).

(21) البخاري (6130) ومسلم (6440).

(22) مسلم (718).

ويقبلها وهو صائم⁽²³⁾ وأراها الحبشة وهم يلعبون في المسجد، وهي مثكنة على منكبيه⁽²⁴⁾ وسابقتها في السنن مرتين فسبته وسبته، ثم قال: «هذه بئلك السبقة»⁽²⁵⁾ وهو القتل **رُمِيَ** «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»⁽²⁶⁾.

ولم يكن - عليه الصلاة والسلام - ضراباً للنساء، فعن أم المؤمنين عائشة **رَضِيَ** قالت: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ **رَضِيَ** خَادِمًا لَهُ قَطُّ، وَلَا امْرَأَةً لَهُ قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَاسْتَقَمَ مِنْ صَاحِبِهِ إِلَّا أَنْ تُنْهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ **رَضِيَ** فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ **رَضِيَ** وَمَا عَرَضَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَيْسَرُ مِنَ الْآخَرِ إِلَّا أَخَذَ بِأَيْسَرِهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْتَمًا، فَإِنْ كَانَ مَأْتَمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ»⁽²⁷⁾.

وإذا كان خير الناس هم خيارهم لنسائهم، فمقتضاه أن من كان على عكس ذلك فهو في الجانب الآخر، قال رسول الله **رَضِيَ**: «لَقَدْ طَافَ اللَّيْلَةُ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرًا، كُلُّهُنَّ يَشْتَكِينَ أَزْوَاجَهُنَّ مِنَ الضَّرْبِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَا

(23) البخاري (1927) ومسلم (2632)

(24) البخاري (435) ومسلم (1481)

(25) صحيح سنن أبي داود (2578)

(26) رواف الترمذي (4269) وابن ماجه (2053) وهو في

صحيح سنن الترمذي (3057)

(27) رواف أحمد (24080) وقال شعيب الأرناؤوط في تعليقه

على المسند (21/6): «حديث صحيح»

تَجِدُونَ أَوْلَئِكَ خِيَارَكُمْ»⁽²⁸⁾.

ولقد قبَّح النبي **رَضِيَ** صنيع الذين يعاملون زوجاتهم بقسوة، ثم في المساء يطلبون حقهم منهن، فقال: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ فَيَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، فَلَعَلَّهُ يَضَاجِعُهَا مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ»⁽²⁹⁾ وذلك أن المضاجعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة، والمضروب غالباً ينفر من ضاربه⁽³⁰⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث التي فيها نهى النبي **رَضِيَ** عن ضرب النساء، والنصوص الشرعية الأخرى التي بينت السبيل القويم الذي على الزوج أن يسلكه إذا رأى ترفعاً من زوجته، نحو قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ دُثُورَهُمْ فَوَضَّعْنَاهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي** **الْمَضَاجِعِ وَاضْطَرُّوهُمْ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، فَإِنْ** **سَبَّحُوا فَالْمَضَاجِعِ وَاضْطَرُّوهُمْ فَإِنْ أَلَمَّكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا** **(٢٠) [سورة النور: ٢٠]**.

وكذا قول رسول الله **رَضِيَ** في الحديث السابق - من خطبة حجة الوداع: «...إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْطَرُّوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، فَإِنْ

(28) أخرجه أبو داود (2146) والنسائي في «الكبرى» (9167)

وابن ماجه (1985) والحاكم (2765) وهو في صحيح

سنن أبي داود (1863) وصحيح سنن ابن ماجه،

(1615)

(29) رواف البخاري (4942) ومسلم (2855)

(30) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني

(193/20)



أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا... الحديث.

والجمع بين هذه النصوص - التي تبدو متعارضة لأول وهلة - أن يُقال: إن الضرب لا يُباح إلا في أحوال خاصة، وهذا بعد فشل الطرق العلاجية الأولى، من وعظ ونصح وإرشاد، ثم هجر في المضجع، ثم إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير، الذي يؤثر في النفس لا في الجسد، بحيث لا يحصل منه الشور الثام بين الزوجين.

ومن جهة أخرى يمكن أن يُقال: إن للزوج أن يضرب زوجته تأديباً إذا رأى منها ما يكره، فيما يجب عليها فيه طاعته، فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل، ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل، لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية، إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله⁽³¹⁾.

وقيل: يحتمل أن يكون النهي على الاختيار، والإذن فيه على الإباحة.

وقيل: النهي عن ضربهن كان قبل أمره ﷺ به، وقبل نزول الآية بضربهن، ثم أذن بعد نزولها فيه.

قال عليّ القاري: «والأظهر: أن النهي مُقيّد بالضرب الشديد، فلا يتنافيه أمره بالضرب المطلق بل يخصه»⁽³²⁾.

(31) انظر:فتح الباري لابن حجر (204/9)

(32) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (182/10)

- وإذا ما امتثلت المرأة لطاعة زوجها، وأنت كل ما يريده منها مما أباحه الله تعالى له، فلا سبيل له عليها بعد ذلك؛ لأن ضرب المرأة إنما أٌبِيح من أجل عصيانتها زوجها فيما يجب من حقّه عليها، وإلا فليس له ضربها ولا هجرها؛ لأن ذلك من الأذى، وقد حرّم الله تعالى أذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا، فكذلك ضربهن بغير ما اكتسبن، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغير مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بِهِنَّ وَإِنَّا مُبِينَا﴾ [النساء: 34] وسواء كان المضروب امرأة وضاربها زوجها، أو مملوك وضاربه مولا، أو صغيراً وضاربه والد؛ لأن الله أباح لهؤلاء ضرب من ذكر بالمعروف على ما فيه صلاحهم⁽³³⁾.

فإذا بغى الأزواج على النساء من غير سبب، فإن الله العليّ الكبير وليهنّ، وهو مُنتقم ممّن ظلمهنّ وبغى عليهنّ؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ [النساء: 34] فاحذروه فإن قدرته سبحانه عليكم أعظم من قدرتكم على من تحت أيديكم منهنّ، وأنه تعالى على علوّ شأنه وكمال ذاته يتجاوز عن سيئاتكم، فتجاوزوا أنتم عن سيئات أزواجكم، وأنه تعالى قادرٌ على الانتقام منكم، غير راضٍ بظلم أحد، وأنه سبحانه مع علوّ المطلق وكبريائه لم يكلنكم إلا ما

(33) انظر: شرح البخاري لابن بطال (308/13)

تخليتون، فكذلك لا تكلنوهن إلا ما يُلطَن.

فإذا كنت . أيها الزوج . متعالياً في نفسك، فاذكر علو الله عز وجل؛ وإذا كنت عظيمًا في نفسك، فاذكر عظمة الله تعالى وإذا كنت كبيرًا في نفسك، فاذكر كبرياء الله تعالى⁽³⁴⁾.

وقد أرشد الله تعالى الرجال إلى الطريقة الحسنة التي يجب عليهم أن يسلكوها في حال بغضهم لأزواجهم، فقال: ﴿وَعَايِشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكْرَهُوا كَيْفًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ۖ﴾ (النساء: 34)، ومعنى ذلك أن يحسن الزوج صحبتها ومعاملتها، ويسايرها فيما أحله الله لا فيما حرم، لا سيما إذا كانت حديثه السن، ويكفأ أذاها عنها، ويظهر لها البشر والطلاقة، وينبسط معها.

والمعاشرة بالمعروف تحوي جميع حقوق الزوجة على زوجها، مما ذكر سابقاً، وما سيأتي بعد هذا لاحقاً. إن شاء الله تعالى..

. وعلى الرجل أن يحرص على أداء حق زوجته ويعفها عن الحرام، لا يشغله عن ذلك صلاة تطوع ولا صيام نفل، فضلاً عن غير ذلك من أمور الدنيا؛ فعن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: «دَخَلْتُ عَلَى خُوَيْلَةَ بِنْتِ حَكِيمِ بْنِ أُمَيَّةَ ابْنِ حَارِثَةَ بِنِ الْأَوْقَصِ السُّلَمِيَّةِ، وَكَانَتْ عِنْدَ

(34) انظر . في معنى الآية : تفسير القرآن العظيم لابن كثير (2/296) و«روح المعاني» للألويسي (4/45) وتفسير القرآن الكريم للعثيمين (5/205)

عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، قَالَتْ: فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَاذَةَ هَيْئَتَهَا⁽³⁵⁾ فَقَالَ لِي: «يَا عَائِشَةُ! مَا أَبَدُ هَيْئَةً خُوَيْلَةَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! امْرَأَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا، يَصُومُ النَّهَارَ، وَيَقُومُ اللَّيْلَ، فَهِيَ كَمَنْ لَا زَوْجَ لَهَا، فَتَرَكْتُ نَفْسَهَا وَأَضَاعَتْهَا . قَالَتْ: . فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ فَجَاءَهُ، فَقَالَ: «يَا عُثْمَانُ! أَرَغَبْتَ عَنْ سُنَّتِي؟» قَالَ: فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَكِنْ سُنَّتُكَ أَطْلَبُ، قَالَ: «فَإِنِّي أَنَا وَأَصْلِي وَأَصُومُ وَأَقْطِرُ وَأَلْكُحُ النِّسَاءَ، فَاتَّقِ اللَّهَ يَا عُثْمَانُ فَإِنَّ لَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لِي عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَقْطِرْ وَصَلِّ وَتَمَّ»⁽³⁶⁾.

. وعلى الزوج أن يفض طرفه عن بعض أخطاء زوجته وهفواتها، ما لم يكن في ذلك إثم ومعصية، فإذا أبغض منها تصرفاً، أو كره منها خلقاً معيناً، رضي منها آخر؛ لأن الكمال لله تعالى وحده، والله در القائل:

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرَضَى سَجَايَاهُ كُلَّهَا

كفى المرأة نبلاً أن تعد معاييبه

وفي هذا المعنى يقول نبينا ﷺ: «لَا يَفْرَكُ⁽³⁷⁾

مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا

(35) الذذاذة: هي رثالة الهيئة، وسوء الحال؛ انظر: السان العربي (3/477)

(36) رواه أحمد (27062) وهو في الصحيح الجامع (7946)

(37) أي لا يبعض ويكره



آخَرَ. أَوْ قَالَ غَيْرَهُ»⁽³⁸⁾.

أي: لا ينبغي للرجل أن يبغضها لما يرى منها فيكرهه؛ لأنه إذا كره شيئاً رضي آخر، فليقبل هذا بذاك، فمثلاً إن كره منها خلقاً حمد دينها وقناعتها وحفظها لماله وشفقتها عليه، وخدمتها له؛ فلا تخلو المؤمنة من خلة حسنة يحمدها الزوج عليها.

والمراد من الحديث: أن المؤمنة يحملها الإيمان على استعمال خصال محمودة يحبها المؤمن، فيحمل ما لا يحبه لما يحبه، وفيه إشارة إلى أن الصاحب لا يوجد بدون عيب، فإن أراد الشخص بريئاً من العيب يبقى بلا صاحب، ولا يخلو الإنسان سيما المؤمن عن بعض خصال حميدة، فينبغي أن يراعيها، ويستر عيبها⁽³⁹⁾، وقد أحسن من قال:

إذا كنت في كل الأمور مغتاباً

أخاك لم تلق الذي لا تغتابه

فعرش واحد أو صل أخاك فإنه

مقارفاً ذنب مرة ومجانبه

إذا أنت لم تشرب مزاراً على القذى

ظلمت وأي الناس تصفو مشاريه⁽⁴⁰⁾

(38) رواه مسلم (1469)

(39) انظر: «الدينار شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للمبوطي

(80/4)، و«مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» لعلّ

القاري (181/10) وكشف المشكل من حديث الصحيحين

لابن الجوزي (591/3)

(40) «الطبقات الشعراء» لابن المعتز (3/1)

لذا يتعين على الزوج أن يتنازل عن كثير من محبوباته ورغباته من أجل استقرار أحوال بيته وأبنائه، وخاصة إذا كانت زوجته تقوم له بكل حقوقه، ولا تعصيه في معروف.

. ومما يجدر له التنبيه هنا إعلام الزوج أن المرأة لم تخلق كاملة، لذا يتعين عليه مداراتها وملاصفتها لاستمالة نفسها، وتأليف قلبها، وسياستها بأخذ العفو عنها، والصبر عليها؛ فإنه بذلك يبلغ ما يريده منها من الاستمتاع بها، وحسن العشرة معها الذي هو أهم المعيشة، والأفان رام تقويمها فانه النفع بها، مع أنه لا غنى له عن امرأة يسكن إليها.

قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعٍ لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا»⁽⁴¹⁾

وقال ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعٍ، وَإِنَّكَ إِنْ ثَرَدَ إِقَامَةَ الضَّلَعِ كَسَرْتَهَا، فَذَارَهَا»⁽⁴²⁾ تعيش بها⁽⁴³⁾.

والمعنى: أن النساء في خلقهن اعوجاج في الأصل، فلا يستطيع أحد أن يغيرهن عما جبلن عليه، فلو ذهب الرجل يردّها إلى الاستقامة، وبالح في ذلك، وما سامحها في أمورها، وما

(41) رواه مسلم (1468)

(42) أي: لا يثنها ولا يطفئها

(43) رواه أحمد (20105) وهو في الصحيح الجامع (1944)

تغافل عن بعض أفعالها كسرهما، كما هو مُشاهد في المَعْوَجَّ الشَّدِيد اليابس، وكسرهما طلاقها، كما قال النبي ﷺ.

وفي هذا إشعارٌ باستحالة تقويمها، أي: إن كان لابد من الكسر، فكسرها طلاقها؛ لذا أرشد النبي ﷺ. في هذا الحديث. ونصح بملاطفة النساء، وحث على الرِّقْق بهن، والإحسان إليهن، والصبر على عَوَج أخلاقهن، واحتمال ضعف عقولهن وكراهة طلاقهن بلا سبب شرعي، وأنه لا مَطْلَع في استقامتهن الاستقامة الثَّامَّة؛ وفيه رمز إلى التقويم برفق، بحيث لا يبالغ فيه فيكسر، ولا يتركه على عوجه فيفسد؛ وإلى ذلك يشير قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا الصَّكَّاتِ لِلنَّاسِ وَالْحَيَاطَةِ عَلَيْهَا مَلَكَةٌ غِلَظُ شِدَادٍ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النساء: 44].

ويجوز للرجل في هذا الباب أن يُخلّهر لزوجه خلاف ما يُبطن، فيكذب عليها إرضاءً لحاضرها، وطلباً للمودة والألفة بينهما.

ومعنى كذبه عليها هو أن يعدّها ويمنيها، ويظهر لها من المحبة أكثر ممّا في نفسه، يستديم بذلك صُحبتهَا، ويُصلح به خُلُقها.

فَعَنْ أُمِّ كَلْثُومَ بِنْتِ عَقْبَةَ قَالَتْ: «مَا سَمِعْتُ

(44) انظر: تحفة الأحوذى للمباركفوري (275/3)، وشرح مسلم للنووي (207/5)، وافيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (491/2).

رسول الله ﷺ يُرْحِصُ في شيءٍ من الكذب إلا في ثلاث، كن رسول الله ﷺ يقول: «لَا أَعْدُهُ كَاذِبًا: الرَّجُلُ يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، يَقُولُ الْقَوْلَ وَلَا يُرِيدُ بِهِ إِلَّا الْإِصْلَاحَ، وَالرَّجُلُ يَقُولُ فِي الْحَرْبِ، وَالرَّجُلُ يُحَدِّثُ امْرَأَتَهُ، وَالْمَرْأَةُ تُحَدِّثُ زَوْجَهَا»⁽⁴⁵⁾.

على أن لا يكون كذبه عليها لإسقاط حق وجب عليه، وإثما يخبرها بالأمور المعنوية، التي لا يمكن لها أن تكتشف كذبه فيها.

قال النووي: «وَأَمَّا كَذِبُهُ لِرِزْوَجَتِهِ وَكَذِبُهُ لَهَا، فَالْمُرَادُ بِهِ فِي إِفْهَارِ الْوَدِّ وَالْوَعْدِ بِمَا لَا يَلْزَمُ وَتَحْوِ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْمَخَادَعَةُ فِي مَنْعِ مَا عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ أَخْذِ مَا لَيْسَ لَهَا أَوْ لَهَا، فَهُوَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»⁽⁴⁶⁾.

وإذا علم الزوج هذه الحقيقة، اقتنع بأنّ الحلم هو قوام أسرته، واستمرار حياته مع زوجته، فيوطن نفسه على الصبر وتحمل كثير مما يكره، وهذا هو الذي كان عليه النبي ﷺ مع أزواجه - رضي الله عنهن - من الحلم والتجاوز، ففي حديث ابن عباس رضي الله عنهما الطويل، يحكي فيه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «...وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذَا هُمْ قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ

(45) رواه مسلم (6799) وأبو داود (4921) واللفظ له وهو في

السلسلة الصحيحة (545)

(46) شرح مسلم (426/8)



ليس بالحسبان، وتنشأ العداوة، ويشتد الخصام، وربما تهمت أركان الأسرة، وتمزق شملها.

ولكن هذا لا يعني أن الزوج يطلق لزوجته الحبل فتسيء وتفسد، أو يتركها على الاعوجاج إذا تعدت ما طُبعت عليه من النقص إلى تعاطي المعصية بمباشرتها، أو بترك الواجب، بل المراد تركها على عوجها في الأمور المباحة فقط⁽⁵⁰⁾.

وأما إذا تعلق الأمر بالحرام ومواقعة المعصية، فعليه أن يعالج المخالفة برفق وحكمة؛ لأن المنكر لا يُعالج بمنكر مثله بل بمعروف ثم يغتنم فرصة هدوئها واستقرار بالها، فينصحها ويرشدها، فتعترف حينئذ وتستجيب.

قال ابن بطال: قال الطبري: فيه الدلالة الواضحة على أن الذي هو أصلح للمرأة، وأحسن به الصبر على أذى أهله، والإغضاء عنهم، والصّفح عما يناله منهم من مكروه، في ذات نفسه، دون ما كان في ذات الله⁽⁵¹⁾.

[يتبع]

نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا بِأُخْدُنٍ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، فَصَبَحْتُ عَلَى امْرَأَتِي، فَرَاغَعْتِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقُلْتُ: وَلِمَ تُنْكَرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ، فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعْنَهُ، وَإِنْ إِخْدَاهُنَّ لَتَهْجُرَهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ..⁽⁴⁷⁾

قال الحافظ ابن حجر: «وفيه (أي هذا الحديث) أن شدة الوطأة على النساء مذمومة؛ لأن النبي ﷺ أخذ بسيرة الأنصار في نسائهم، وترك سيرة قومه»⁽⁴⁸⁾.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «قال لي رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَلَى رَاضِيَةٍ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَى غَضَبِي»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَلَى رَاضِيَةٍ، فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَى غَضَبِي قُلْتُ: لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ»، قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ»⁽⁴⁹⁾.

فما أروع هذا الموقف من النبي ﷺ الذي إن أقامه الزوجان في بيتهما استمرت حياتهما بسلام، فعلى الرجل أن يستقرئ حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالميل إليه وعدمه، حيث إذا غضبت تعين عليه أن يكون حليماً صبوراً، ولا يقابل غضبها بمثله أو بأشد منه، فيقع ما

(47) رواه البخاري (2468) ومسلم (3768)

(48) «فتح الباري» (482/14)

(49) رواه البخاري (4930) ومسلم (2439)

(50) انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي

(491/2)

(51) «فتح الباري» (306/13)

تنبيه الأنام

إلى أفاض خاطئة تتعلق بحج البيت الحرام

عمر الحاح مسعود

رَمَتْ وَلَا تُشَوِّك وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴿١٩٧﴾
وقال النبي ﷺ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(١)، يعني رجع من الذنوب طاهراً كما ولدته أمه من الخطايا عارياً.

فالعبادات - ومنها الحج - تطهر القلوب، وتغسل الذنوب، وتنقي من العيوب، لذا قال ﷺ: «... رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». وقال كذلك: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكِبَرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةَ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»^(٢)، ينفيان أي: يزيلان ويمحوان.

وكان النبي ﷺ يقول في دعاء الاستفتاح:
«اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ

هذه مجموعة أخرى من العبارات الشائعة الخاطئة تتعلق بحج البيت الحرام، أرففها إلى قراء مجلة «الإصلاح» التي انتشر عرقها وفاح، وسطع نورها ولآخ، أبين ما فيها من خطايا وزلل، وأوضح ما عليها من هفوة وخطل، والله الموفق للسداد، الهادي إلى سبيل الرشاد.

١. نَفْسَلْ عِظَامِي:

هناك طائفة من الناس إذا عزموا على الحج قالوا: «نُروِّحُو نَفْسَلُو عِظَامَنَا»... يعني من الذنوب، وهذا خطأ في التعبير، وكان المفروض أن يقولوا: «نُغْسَلُو قُلُوبَنَا وَذُنُوبَنَا».

إن الحج عبادة عظيمة وشعيرة جليلة مقصودها الأعظم توحيد الله وتعظيمه وعبادته، ومرادها الأكبر مغفرة ذنب العبد وتطهير قلبه ورفع درجته، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾

مَكَاتِ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرَفَ فِي شَيْءٍ ﴿١٢٦﴾
وقال: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مُنْعُومَةٌ فَمَنْ رَمَسَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا

(١) البخاري (١٥٢١) ومسلم (١٣٥٠)

(٢) أحمد (٣٨٧/١) والترمذي (٨١٠) وغيرهما، وصححه الألباني

«الصحيح» (١٢٠٠)



الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ تُقْنِي مِنْ خَطَايَايَ
كَمَا يُتَقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ النَّسِ، اللَّهُمَّ
اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالتَّلَجِّ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ»⁽³⁾.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ
يُكَلِّمُ يَدْعُو يَقُولُ: «رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي، وَاغْسِلْ
حَوْبَتِي...»⁽⁴⁾، والحبوبة: الإثم.

2. اخسرت كذا وكذا في الحج:

إذا ذكر بعض الناس ما دفعه من مال
ونفقة في الحج، قال: «اخسرت كذا وكذا»،
وهذا لا يليق استعماله في الحج والعبادات؛ لأن
الخسارة هي الإضاعة والهلاك والغبن وضدّها
الرّبح والكسب، والحج نفقة وجهاد، وتجارة
مع ربّ العباد فيها ربح عظيم وكسب كريم،
قال الله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 127].

وهذه المنافع كثيرة ومتعددة، منها ما هو
ديني وأخروي، ومنها ما هو دنيوي، أعظمها
توحيد الله وذكره والنفقة في سبيله واتباع
رسوله ﷺ، ونيل مغفرته ورحمته وذكر السفر
إلى الآخرة، ومنها: الزيادة من العلم النافع
والعارف بين المسلمين، ومنها: التجارة وتبادل
المنافع الدنيوية...

. ونفقة الحج من أعظم أبواب الإنفاق في

(3) البخاري (744) ومسلم (598)

(4) أحمد (1/227) والترمذي (3551) وغيرهما، وهو صحيح،

صحيح الجامع للألباني (3485)

سبيل الله، لذا لما طلبت امرأة من زوجها جملاً
للحج عليه، وقال: «ذاك حبيس في سبيل الله
ﷻ»، قال له النبي ﷺ: «أما إنك لو أحججتها
عليه كان في سبيل الله»⁽⁵⁾.

. والحج مفتاح من مفاتيح الرزق ووسيلة من
وسائل الغنى؛ للحديث السابق: «تابعوا بين الحج
والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب...».

والخسارة والهلاك في البخل والإمساك
وترك الحج والنفقة في سبيل الله، قال ﷻ:
﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ وَأَخْسَرُوا إِنْ أَنَّهُ
عِشْرَتُ الْمَعِينِينَ﴾ [آل عمران: 133]، وقال: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا
رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَعْلَمَ رَبُّهُ لَوْلَا
الَّذِينَ تَرَكُوا كِجْلًا قَرِيبًا فَانْهَضُوا كَأَنِ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: 104].

قال النووي رحمته الله: «ينبغي أن يقال في المال
المخرج في طاعة الله تعالى: أنفقت وشبهه... ولا
يقول ما يقوله كثير من العوام: غرمت في
ضيافتي وخسرت في ححتي وضيعت في سفري،
وحاصله أن «أنفقت» وشبهه يكون في
الطاعات، وخسرت وغرمت وضيعت ونحوه
يكون في المعاصي والمكروهات ولا تستعمل في
الطاعات»⁽⁶⁾.

(5) أبو داود (1990) وإسناده حسن، انظر: «نعمام المنة» (381)

(6) «الأذكار» (784/2)

وذكر ابن القيم رحمه الله ألفاظاً مكروهة منها: «أن يقول لما ينفقه في طاعة الله: غرمت أو خسرت كذا وكذا»⁽⁷⁾.

وسئل الشيخ العثيمين عن مثل هذه العبارة فقال: «هذه العبارات غير صحيحة؛ لأن ما بذل في طاعة الله ليس بخسارة، بل هو الربح الحقيقي، وإنما الخسارة ما صرف في معصيته أو فيما لا فائدة فيه، وأما ما فيه فائدة دينية أو دنيوية فإنه ليس بخسارة»⁽⁸⁾.

3. الحج هنا:

تُقال هذه العبارة لَوْماً للمكثرين من الحج والعمرة، وقد يُقال لبعض الناس لَمْ لَمْ تَحُجْ؟ فيجيب بقوله: «الحج هنا».

والمقصود أن التصدق بالمال وفعل الخير والإحسان إلى الفقراء والمساكين بمنزلة الحج أو أفضل منه، فلا داعي للسفر إلى مكة.

وهذا كلام متهافت مَفُوجٌ، فإن كان المقصود به حج الفريضة فهو جهل وضلال؛ لأن الحج ركن من أركان الإسلام يجب في العمر مرة واحدة، ولا تقوم الأعمال الأخرى مقامه ولا تُسَدُّ مَسَدَهُ، ومتى تحققت الشروط وانتفت الموانع وجب المبادرة به ولا يجوز صرف نفقته على الفقراء ولا في وجوه البر الأخرى، قال الله

(7) «زاد المعاد» (473/2)

(8) الفتاوى: «المنهاهي للفتحية» (72/3)

تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمِ النَّاسُ حُجَّ الْبَيْتِ مِمَّنْ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلِهَا﴾ [البقرة: 197]، وقال النبي ﷺ: «بَقِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَالْحَجَّ وَصَوْمَ رَمَضَانَ»⁽⁹⁾.

وقال ﷺ: «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ - يعني الفريضة - فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَغْرِضُ لَهُ»⁽¹⁰⁾.

وأما إن كان المقصود به حج التطوع ففيه تفصيل:

فإذا كانت الحاجة ماسة إلى النفقة على المساجد والفقراء ووجوه البر، وتعين على مرید الحج ولم يمكن الجمع بينهما، فالأفضل ههنا النفقة.

وأما إذا لم تكن الحاجة ماسة ولم تتعين النفقة أو أمكن الجمع بينهما؛ فالحج والعمرة حينئذ أفضل من الصدقة بنفقتهما⁽¹¹⁾.

ثم إن هناك أحوالاً إيمانية ومنافع دينية لا يتوصل إليها إلا بالحج، سئل طاوس ابن كيسان، هل الحج بعد الفريضة أفضل أم الصدقة؟ فقال: أين الحلُّ والرحيل والسَّهْر والنَّصَب، والطَّواف بالبيت والصَّلَاة عنده والوقوف بعرفة وجمع

(9) البخاري (8) ومسلم (16)

(10) أحمد (314/1) وإسناده حسن. (الإرواء (990))

(11) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (11/26)، «الطائفة المعارف»

لأن رجب (257)، «فتاوى ابن باز» (368/16 - 372).



ورمي الجمار» يعني أن الحج أفضل⁽¹²⁾.

وفي جميع الأحوال: إن عبارة «الحج هذ» لا معنى لها إلا التثقيص من أهمية هذه الشعيرة والتقليل من شأنها.

وليُعلم أن الحج شيء، والصدقة شيء آخر، ولكل فضلته وأجره ومكانه وزمانه، وأهميته ونفعه.

ملاحظة: يتأكد الحج في حق المستطيع الموسر كل خمسة أعوام؛ لقول النبي ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: إِنَّ عَبْدًا صَحَحْتُ لَهُ جَسَمَهُ، وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ فِي الْمَعِيشَةِ، يَمْضِي عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَعْوَامٍ، لَا يَبْدُ إِلَيَّ لَمَحْرُومٍ»⁽¹³⁾.

4. بَلَّغَ السَّلَامَ لِلرُّسُولِ ﷺ،

يطلب بعض الناس من القاصد المسجد النبوي تبليغ سلامه للرَّسُولِ ﷺ كما يبلِّغ الحي الفاشب.

وهذا الأمر لا حاجة إليه، ولا طائل تحته، لذا لم يفعله الصحابة والسلف رضي الله عنهم، فهو معدود من البدع⁽¹⁴⁾.

(12) «اللطائف المعارف» (257)

(13) رواه ابن حبان (3703) والبيهقي (262/5)، وصححه الألباني «الصحيح» (1662)

(14) «إفتاوى اللجنة الدائمة» (28/16 - 30)، «مناسك الحج» للألباني (56)

وصلاة العبد وسلامه على رسول الله ﷺ . حيث كان . تعرض عليه وتبلغه؛ لقوله . عليه الصلاة والسلام: «لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيْدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُ»⁽¹⁵⁾، وقال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب للذي رآه عند القبر الشريف: «ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء»⁽¹⁶⁾.

وقال . عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَفْضَلَ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ... فَأَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ»، قالوا: يا رسول الله! كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أُرمت . يعني: وقد بليت .، فقال: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ»⁽¹⁷⁾.

والله . جلَّ وعلا . أمر المؤمنين بالصلاة والسلام عليه فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽¹⁸⁾.

(15) أحمد (367/2) وأبو داود (1047) وهو صحيح بطريقه

وشواهده. «أحكام الجنائز» للألباني (280)

(16) رواه سعيد بن منصور، كما في «اقتضاء الصراط

المستقيم» (339/1)، وقال الألباني: «مرسل قوي»

«أحكام الجنائز» (280)

(17) أحمد (8/4) وأبو داود (1047)، صحيح، انظر: «الإرواء» (4)

المصلي، والصائم والذاكر، والعجم يقولون: «حاجي»⁽²²⁾

وهذا التلقب فيه مفسد، منها:

• أن لقب الحاج صار يُطلق على من حج وعلى من لم يحج، ويزعم أن ذلك من باب الاحترام أو التفاضل.

• لقب به كل من هب ودب ممن ليس في العير ولا في الثقب، حتى لقب به تارك الصلاة والفاجر والمغني والمغنية والمتبرجة، والله المستعان.

• هناك من يفضب إذا لم يناد به «يا الحاج».

إلى غير ذلك من المفسد التي ذهبت بهيبة الحج واضاعت منزلته إلا عند الموحدين المخلصين.

ثم لماذا لا يلقب المصلي بالمصلي، والصائم بالصائم؟ قد يقال: إن أغلب الناس يصلون ويصومون بخلاف الحج؛ فإنه لا يجب إلا مرة واحدة في العمر مع كونه سفرًا ومفارقة للأهل والأحباب والبلاد.

وهذا مع كونه ضعيفًا. يستأنس به لما كان الحج عزيزًا، أما اليوم فقد أصبح والحمد لله. الكثير من الناس يحجون ويعتمرون ويعودون ويكررون، فلا معنى لمناداة جميع الناس بهذا اللقب، نسأل الله لنا ولهم الإخلاص والمتابعة والقبول.

(22) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (2/ 249)

وهذا خطاب لجميع المؤمنين حيثما كانوا ومتى وجدوا، فيصلى عليه في الصلاة وبعد الأذان وعند سماع اسمه وفي مواضع أخرى معروفة ولا يحتاج إلى قطع المسافات⁽¹⁸⁾.

ويعرض عليه ذلك عن طريق ملائكة سيّاحين، قال ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ يُبَلِّغُونِي مِنْ أُمَّتِي السَّلَامَ»⁽¹⁹⁾.

كما أن الله يردُّ عليه روحه. عند السلام عليه. ليردُّ على المسلم، قال ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ رُوحِي عَلَيَّ حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ»⁽²⁰⁾.

5. إطلاق لقب «الحاج» على من حج:

جرت العادة أن يلقب من حج البيت به «الحاج فلان».

وهذا شيء لم يكن معروفًا عند السابقين الأولين، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، فيُلحق بالبدع؛ لأن الأمر عبادة وقربة، وكلمة الحاج المذكورة في قوله تعالى: «أَجَلْتُمْ سَفَايَةَ الْحَاجِّ...» [البقرة: 19] بمعنى المتلبس بأعمال الحج⁽²¹⁾، مثل

(18) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (322/27 و383)

(19) أحمد (441/1) والنسائي (1282) وصححه الألباني في «الصحيح» (2853)

(20) أحمد (227/2) وأبو داود (2041) وهو حسن «الصحيح» (2266)

(21) «مسالك الحج والعمرة» للألباني (55)، «معجم المناهي» بكر أبو زيد (223 - 224)



6. تَشَقَّى لَقْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ:

إذا أعطى بعض الناس شيئاً أو قبل وهو جالس، أو قصد بالزيارة، قال للفاعل: «تشقى لقبر النبي ﷺ».

يعني: كما اتعبت نفسك لإعطائي وتقبيلي، وتحشمت الصعاب لزيارتي أَدْعُو لك أن تسافر إلى قبر النبي ﷺ وتحمل في سبيل ذلك المشاق.

وهذه العبارة يُشتمُّ منها رائحة الصوفيَّة الذين لا يفرِّقون بين الزيارة الشرعيَّة للقبور والزيارة البدعيَّة أو الشركيَّة.

إنَّ القبر لا يجوز قصده بالسَّفر، وإنما يقصد بذلك المسجد النبوي وإليه تشدُّ الرِّحال، وإذا وصل المسلم إليه وصلى فيه وقف عند قبره عليه الصَّلَاة والسلام. وسلَّم عليه.

قال النبي ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى»⁽²³⁾.

سئل الإمام مالك رحمه الله عن رجلٍ نذر أن يأتي قبر النبي ﷺ؟ فقال: «إنَّ أراد القبر فلا يأتيه، وإنَّ أراد المسجد فليأتِه، ثمَّ ذكر هذا الحديث»⁽²⁴⁾.

(23) البخاري (1189)، ومسلم (1397)

(24) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن قيمية (182)، مجموع الفتاوى (332/27) فما بعد، «مناسك الحج والمعمر» للألباني (56)

وقال كذلك: «من قال: لله عليَّ أن آتي

المدينة أو بيت المقدس أو المشي إلى المدينة أو المشي إلى بيت المقدس، فلا شيء عليه، إلا أن يكون نوى بقوله ذلك: أن يصلي في مسجد المدينة أو في مسجد بيت المقدس؛ فإن كانت تلك نيَّته، وجب عليه الذهاب إلى المدينة أو إلى بيت المقدس راكباً، ولا يجب عليه المشي وإن كان حلف بالمشي، ولا دمَّ عليه»⁽²⁵⁾.

واتفق الأئمة على أنه لو نذر أن يسافر إلى قبره. صلوات الله وسلامه عليه. أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين لم يكن عليه أن يوفي بنذره، بل ينهى عن ذلك، وأحاديث زيارة قبره ﷺ لا يثبت منها شيء⁽²⁶⁾.

وكبره مالك رحمه الله أن يقول: زرت قبر النبي ﷺ، واستعظم ذلك⁽²⁷⁾.

7. اللِّي مَا شَافَشَ الْكَعْبَةَ تَبْكِي عَلَيْهِ، وَاللِّي شَافَهَا يَبْكِي عَلَيْهَا:

يراد بهذه العبارة: أن مَنْ لَمْ يَحِجْ فَالْكَعْبَةَ تشاق إليه وتتمنى أن يطوف بها، ومَنْ وَفَّقَ لزيارتها والطواف بها يزداد لها شوقه ويشتدُّ حنينه، وهذا حق؛ فكلُّما تكررَّت للبيت

(25) «المدونة الكبرى» (87/2)

(26) «قاعدة جليلة» (117 . 119)

(27) «المدونة لكبرى» (370/1)، «البيان والتحصيل» لابن رشد (118/18 . 119)

أبي امامة عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرِمِ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا إِيَّاهُ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى أَثَرِ صَلَاةٍ لَا تُغَوِّ بِبَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِي عِلِّيْنِ»⁽²⁹⁾.

ملاحظة: لا يجوز إطلاق الحج في التَّعْبُدَاتِ إِلَّا عَلَى الْحَجِّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ⁽³⁰⁾.

والعلم عند الله تعالى، والحمد لله رب العالمين.



(29) رواه أبو داود (558) وإسناده حسن، انظر: «صحيح الترغيب» للألباني (320).

(30) «معجم المناهي اللفظية» بكر أبو زيد (226).

الحرام الزيارات ازدادت له الأشواق والنفحات، لكن أين الدليل على أن الكعبة تبكي على من لم يرها وتشتاق إليه؟! فهذا كلام ليس عليه آثار من علم.

والحقيقة أن قلوب المؤمنين المحبين هي التي تهوي إليها وتحن، جاء في دعاء إبراهيم عليه السلام: «فَاتِمَلْ أَقْبَدًا مِنْ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ» [البقرة: 137]، وقال تعالى: «وَلَا جَمَلًا لَكُنَّ مَنَاءً لِلنَّاسِ وَأَنَا» [البقرة: 125]، مثابة: أي ملجأ ومرجعاً، قال ابن عباس: «يثوبون إليه ثم يرجعون»، وقال سعيد بن جبير: «يحجّون ثم يحجّون ولا يقضون منه وطراً»⁽²⁸⁾.

8. تحج في:

إن الناس يحبّون الحج ويعظمون أمره ويجلّون شأنه، ويستعمل بعضهم هذه العبارة، فإذا طلب من غيره أن يسدي له معروفاً ترجأه بقوله: «تحج في»، ترغيباً في فعله وتحريضاً على تحقيقه.

والمتسود أن هذا العمل المطلوب إسداؤه بمنزلة الحج وثوابه، وهذا خطأ؛ لأنه إنما يعرف عن طريق الشرع.

نعم هناك أعمال لها أجر الحج والعمرة، دللت عليها النصوص؛ من ذلك ما جاء في حديث

(28) «تفسير الطبري» (533/1)، و«تفسير ابن كثير» (416/1).



الجوار قبل الدار



❦ جاء في ترجمة أبي حمزة السكري رحمه الله:
«قال محمد بن علي بن الحسن بن شقيق: أراد
جارٌ لأبي حمزة السكري أن يبيع داره، فقيل له: بكم؟
قال: بألفين ثمن الدار، وبألفين جوار أبي حمزة.
فبلغ ذلك أبا حمزة، فوجه إليه بأربعة آلاف،
وقال: لا تبع دارك.»

[سير أعلام النبلاء، (7/ 387)]



الصديق والعدو



❦ قال وكيع بن الجراح رحمه الله:
«اعتل سفيان الثوري؛ فتأخرت عن عيادته،
ثم عُدته فاعتذرت إليه، فقال لي: «يا أخي لا
تعذر، فقل من اعتذر إلا كذب، واعلم أن
الصديق لا يُحاسب على شيء، والعدو لا
يُحسب له شيء.»

[«شعب الإيمان» لليهقي (8117)]

استيلاء النقص
على جملة البشر

❦ كتب القاضي الفاضل اليسانى عبد الرحيم
إلى العماد الأصفهاني معتذراً عن كلام استدركه عليه:
«لئن وقع لي شيء، وما أدري أوقع لك أم
لا، وما أنا أخبرك به، وذلك أنني رأيت أنه لا
يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في خدوه: لو
غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان
يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو بُرِكَ
هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر وهو دليل
على استيلاء النقص على جملة البشر.»

[«الحظ في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ص 60)]



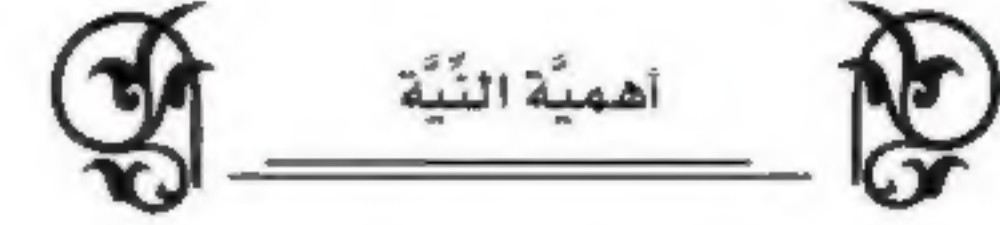
الآفة في الفهم



❦ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:
«يأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات
والعبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله
ﷺ وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وليس
ذلك مخالفاً للعقل الصريح، فإن ما خالف العقل
الصريح فهو باطل، وليس في الكتاب والسنة
والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها
بعض الناس أو يفهمون منها معنى باطلاً،
فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة.»

[«مجموع الفتاوى» (11/ 490)]

أهمية النية

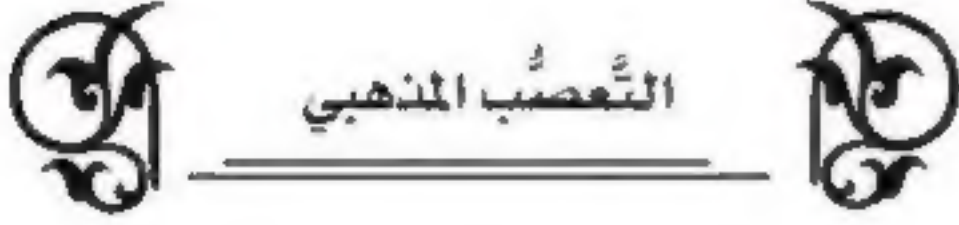


قال ابن أبي جرة الأندلسي رحمه الله (ت 695):

«وَدِدْتُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ لَيْسَ لَهُ شُغْلٌ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ مَقَاصِدَهُمْ فِي أَعْمَالِهِمْ وَيَقْعُدَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِي أَعْمَالِ النَّبَاتِ لَيْسَ إِلَّا؛ فَإِنَّهُ مَا أُنِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مِنْ تَضْيِيعِ النَّبَاتِ».

[«المدخل» لابن الحاج (3/1)]

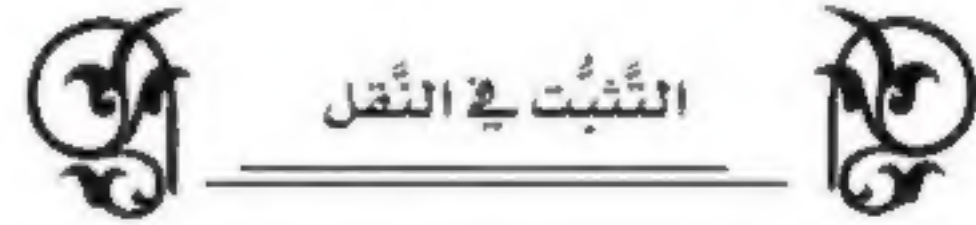
التعصب المذهبي



كان أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي: «يرفع يديه في الصلاة على ما صح في الحديث (يعني في الركوع والرفع منه)، فبلغ ذلك السلطان أبا عبد الله، فتوعده بقطع يديه، فضج من ذلك، وقال: إن إقليما تمات فيه سنة رسول الله ﷺ يتوعد بقطع يد من يقيمها لجدير أن يرحل منه، فخرج وقدم ديار مصر وسمع بها الحديث».

[«فتح الطيب»: (3/409)]

التثبت في النقل

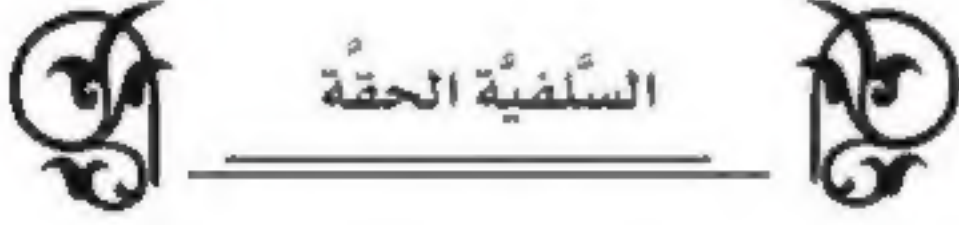


قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

«إِنَّ الَّذِي يَتَصَدَّى لَضَبْطِ الْوَقَائِعِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالرُّجَالِ، يَلْزِمُهُ التَّحَرِّيُّ فِي النَّقْلِ، فَلَا يَجُزُّ إِلَّا بِمَا يَتَحَقَّقُهُ، وَلَا يَكْفِي بِالْقَوْلِ الشَّائِعِ، وَلَا مِثْمَا إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ مِنَ الطَّعْنِ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْوَاقِعَةِ أَمْرٌ فَادِحٌ، سِوَاهُ كَانَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ مَوْقِفًا فِي حَقِّ الْمُسْتَوْرٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَبَالِغَ فِي إِفْشَائِهِ، وَيَكْفِي بِالْإِشَارَةِ، لِئَلَّا يَكُونَ وَقَعَتْ مِنْهُ فِلْتَةٌ، وَلِذَلِكَ يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَقَادِيرِ النَّاسِ وَأَحْوَالِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ، فَلَا يَرْفَعُ الْوَضِيعَ، وَلَا يَضَعُ الرَّفِيعَ».

[«ذيل التبر المسبوك» للحافظ السخاوي (ص 4)]

السلفية الحقة



قال الشيخ البشير الإبراهيمي رحمه الله:

«إِنَّ السَّلَفِيَّةَ نَشْأَةٌ وَارْتِيَاضٌ وَدَرَاةٌ؛ فَالنَّشْأَةُ أَنْ يَنْشَأَ فِي بَيْتَةٍ أَوْ بَيْتِ كُلِّ مَا فِيهَا يَجْرِي عَلَى السُّنَّةِ عَمَلًا لَا قَوْلًا؛ وَالدَّرَاةُ أَنْ يَدْرُسَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ، وَمِنْ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ الْجَوَانِبِ الْأَخْلَاقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ؛ ثُمَّ يَرَوِّضُ نَفْسَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْمُهْدِيِّ الْمُعْتَصِرِ مِنْ تِلْكَ السِّيَرَةِ وَمِمَّنْ جَرَى عَلَى صِرَاطِهَا مِنَ السَّلَفِ».

[«آثار البشير الإبراهيمي» (3/544)]

قواعد النشر في «المجلة»

- 1 - أن تكون الموضوعات مطابقة لخطة المجلة، وموافقة لمنهجها.
- 2 - أن يكون المقال متسماً بالأصالة والاعتدال.
- 3 - أن يُحرَّرَ المقال بأسلوبٍ يحقق الغرض، ولغةٍ بعيدة عن التكلف والتعقيد.
- 4 - الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.
- 5 - أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخطٍّ واضحٍ مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.
- 6 - ألا يزيد المقال على خمس صفحات.
- 7 - أن يذكر صاحبُ المقال اسمه الكامل وعنوانه ورقم هاتفه، ودرجته العلمية إن وُجدت.
- 8 - المقالات أو البحوث التي لا تُنشر لا تُردُّ لأصحابها.